د. فاتن عدلي

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا

الوجه الأخر للمعونات الخارجية للتعليم





المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا

د. فاتن عدلى

سلسلة الدراسات التربوية

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا

••

إشراف

أ.د. طلعت عبد الحميد

••

المؤلفة

د. فاتن عدلى

••



٢٨شارع عدنان المالكى . المنيا تليفون: ٠٨٦/٣٦٣٠٧٩
٣ب شارع السودان . المهندسين تليفون : ٠٢/٣٠٢٤٤٣١
٠١٠٦٦٨٣٩٩ . ٠١٢٣٥٠١٩٧٣

••

التنفيذ الفنى
عفت إبراهيم

••

تصميم الغلاف
كامل جرافيك

••

المشرف العام
عادل متولى

••

رقم الإيداع: ٢١١٠٢/ ٢٠٠٣
الترقيم الدولى: 977-6063-347-9

المعونة الأمريكية لمصر أم لأمريكا

الوجه الآخر للمعونات الخارجية للتعليم

تقديم

أ. د. طلعت عبد الحميد

المؤلفة

د. فاتن عدلى

الطبعة الأولى

٢٠٠٤



بدلاً من المقدمة :

نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل هيمنة أمريكية جعلت الاتحاد السوفيتي يسعى لتكوين مناظر لهما (الكوميكون) وحول كل قطب استعمال شتى الوسائل لاستقطاب الدول فكانت المعونات والقروض من الوسائل الهامة في عمليات الاستقطاب وبدأت أوروبا منذ السبعينيات في اتباع نفس سياسات الترغيب والترهيب والضغط وحاولت دول العالم الثالث أن تنتهج سياسة ما عرف بالحياد الإيجابي الذي أتاح لمصر أن ترفض الضغوط الأمريكية في عدم تمويل السد العالي وأن تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي في بناء السد العالي ، ولكن على الرغم من ذلك فإن المنظمات التابعة للأمم المتحدة لم تتحرر من هيمنة القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

وتستهدف الدول الكبرى الدول الفقيرة (دول الهامش) تابعة للدول الكبرى (دول المركز) وإذا كان العقل الأمريكي هو عقل براجماتي وذرائعي ومعيار الحقيقة لديه هو لمنفعة والمصلحة فإن تقاريرهم تفيد أن تلك المعونات والمنح والقروض تتفق مع مصالحهم القومية ضماناً لتبعية الدول الفقيرة حتى تظل في الهامش ذلك لأن معدلات التنمية والمدخرات الوطنية والاستثمار غالباً تتناقص مع زيادة المعونات والقروض فالمسألة في جملتها ليست تدعيماً للتوجهات الإنسانية أو من أجل تدعيم مفاهيم الأخوة والشراكة على ظهر الكوكب وإذا كان التسليح يعد المجال الأساسي لتلك المعونات فإن التعليم دخل تلك الدائرة الخبيثة نتيجة إدراك أن التعليم أداة أيديولوجية تسهم في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وبالتالي فإن ما يسمى بالنخبة أو الصفوة الحاكمة في دول العالم الثالث المرتبطة مصالحها بالدول الكبرى تجد أن ارتباطها الاقتصادي بدول المركز يدعمه نظام التعليم تحت دعاوي التحديث على اعتبار أن النموذج التنموي الغربي هو النموذج الوحيد للتنمية ومؤسسا التعليم التابعة تدعم آليات التبعية الاقتصادية وبالتالي لا غضاضة أن يستهدف التعليم في أفريقيا ، تكوين أمريكيين ثقافياً وتعليمياً سود البشرة.

وعلى الرغم من أن المعونات تظل رهينة الموقف السياسي للدول الفقيرة إلا أن الدول المانحة عادة تحدد نوعية الخبراء والأجهزة .

وتتعدد المجالات والمشروعات التعليمية التي يقدم لها العون من إنشاء مدارس أو تدريب معلمين أو القيام بأبحاث وعقد مؤتمرات أو استحداث هياكل إدارية ، ونجد أن العون الأمريكي والخاص بالبنك الدولي يستهدف إحداث تغيرات في المنظومة التعليمية مثل تطبيق مشروع التعليم الأساسي ، وإذا كانت اليونسكو ترى أن التعليم الأساسي هو الحد الأدنى الضروري من القيم والمفاهيم والاتجاهات والمهارات فهذا يعني أن الدول التي تريد الدخول في عصر المعلوماتية تحتاج إلى تعليم عال عالي الجودة وإن التعليم الأساسي الذي يتم تقديم العون له يستهدف إعادة إنتاج التخلف فإذا كنا نجد كلينتون في برنامجه الانتخابي الثاني يتحدث عن تعليم عال عالي الجودة للجميع ، نجد أن التعليم للجميع للدول المتخلفة ينصب على التعليم الأساسي الذي هو تعليم فقير في فلسفته ومخرجاته ، وفي نفس الوقت نجد الدعاية إلى ما يسمى بمدارس الفصل الواحد من قبل الهيئات والدول المانحة ، فإذا كانت المدرسة متعددة الفصول تم اختزالها في فصل واحد فإن الدول الصناعية الكبرى تعمل على إيجاد وسائط ومؤسسات تربوية إلى جانب المدرسة متعددة الفصول ، كما نجد أن المانحين يهتموا بالتعليم التطبيقي والفني دون تشجيع يذكر لصيغ وأنماط التعليم التي تزاوج بين الفكر والممارسة في بنيتها ومناهجها وهذا يعني أن العون الخارجي له تأثير على السياسات التعليمية وعلى البنى التعليمية والمحتوى الدراسي .

لهذا سوف ينصب هذا العمل حول تعريف مدى تأثير العون الخارجي على السياسة التعليمية ومعرفة القوى والعوامل المؤثرة في تقديم المعونات مع تحديد أهداف هذا العون وجهاته ومجالاته ودوره في تطوير/ تخلف النظام التعليمي مع بيان أوجه الاستفادة من ذلك العون .

مع التأكيد على أن فقر الفكر أخطر من الفقر المادي وأن هذا العـون توجهه مصالح ورؤى لقوى مهيمنة مرتبطة بدول المركز وليس من أجل الإحسان أو التعـاون الدولي و الشراكة المزعومة .

ونظراً لأننا نحتاج إلى رؤية نقدية تفكك الخطابات والوقائع في شتى المجـالات فإن هذا العمل النقدي يعد عملاً مهماً في هذا الصدد وهو في جوهره عمل علمـي قـام بالإشراف عليه المرحوم الأستاذ الدكتور عبد الفتاح جلال وأعدته الدكتورة فاتن عدلـي المدرس بمركز البحوث التربوية وهى من شباب الباحثين ذوى الرؤية النقدية والموقـف الوطني الذي عز وجوده في مجال التربية نتيجة عوامل كثيرة فـي مقدمتـها الحـرس القديم الواقعين في حلقة التبعية من التراث أو لكل وافد غربي بدون فكر نقـدي يشـبع التراث والوافد الغربي نقداً لمصلحة المستقبل .

أ.د طلعت عبد الحميد

كلية التربية - عين شمس

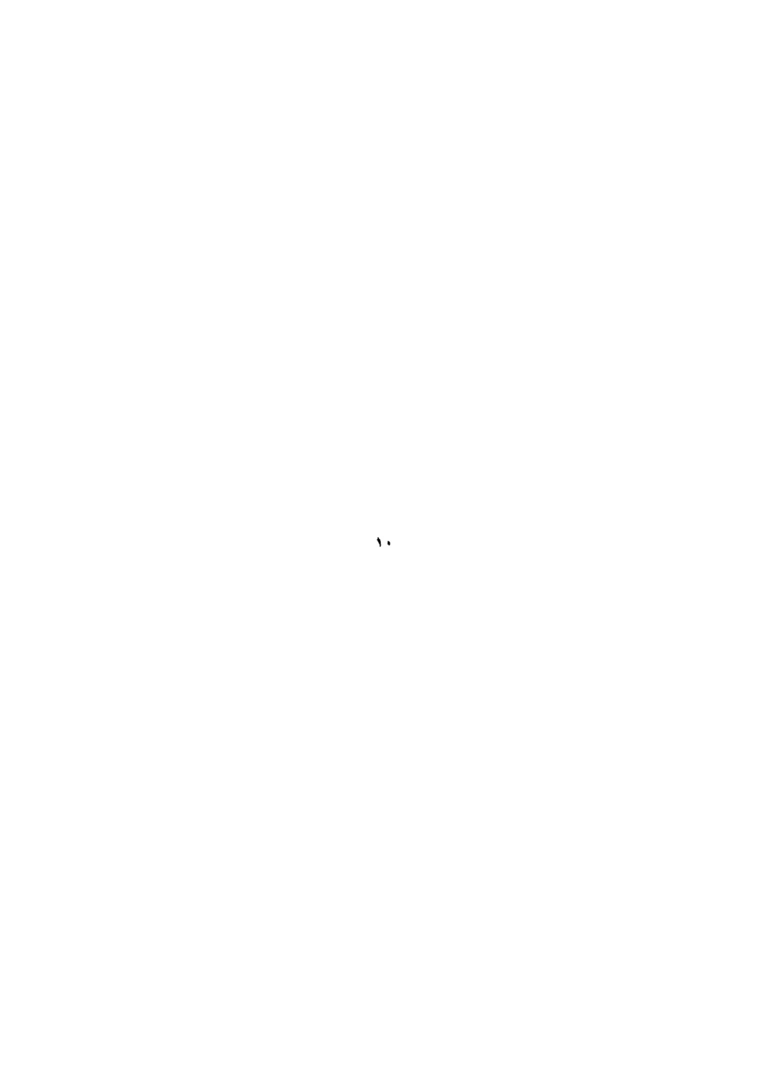


1

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

مقاربات لفهم العون الخارجى



اتسم مناخ السياسة الدولية الذى ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة بطابع التوتر العنيف والشكوك المتبادلة بين القوى والتكتلات الدولية الكبرى، بعد انهيار التحالف الذى ضم المجموعة الواسعة من الدول ذات التباينات الأيديولوجية المختلفة فى صراعها المشترك ضد القوى النازية. وقد زاد من حدة هذا التوتر ظهور تطلعات جديدة على الجانبين، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة جديدة اقتصادية هائلة، حيث كان فى جعبتها حوالى ثلثى ذهب العالم، الأمر الذى جعلها أكبر دولة دائنة في العالم، وذات قوة عسكرية استطاعت بها أن تضع حداً للحرب(١)

وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضالتها مع علامات النصر التى بدأت تلوح فى الأفق باتفاقية "بريتون وودز"، والتى كان الهدف منها فى البداية هو محاولة إعادة بناء أوربا الجديدة بعد الدمار الذى حاق بها من جراء الحرب العالمية الثانية، والتى تم على أساسها نشأة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٤٥. (٢)

كما انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة أخرى لكى تحافظ بها على مستويات المعيشة المرتفعة، والتوظف، من خلال توسيع نفوذها الاقتصادي، وأن تكسب حلفائها فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى والأيديولوجية الماركسية، ومن ثم فقد تم وضع برنامج مارشال أو "برنامج الإنعاش الأوربي"، والذى عمل على تقديم المعونات لتلك الدول التى يعانى اقتصادها من تدهور خطير.(٣)

وبالفعل تم تقديم كثير من المعونات لدول أوربا الغربية فى صورة قروض ميسرة ومنح ومساعدات، بالإضافة إلى الإنفاق العسكرى وفقاً لاتفاقية الدفاع المشترك.

وفى مواجهة الولايات المتحدة ظهر الاتحاد السوفيتى بعد نجاحه هو الآخر فى تحقيق هدفه الاستراتيجى الأول والذى كان قائماً على تصفية التوسع النازى على حدوده، مما ساعده على ترسيخ سيطرته العسكرية والسياسية على منطقة شرق أوربا، ومن ثم تكتيلها فى حزام أمنى عريض، أصبح ركيزة أساسية للدفاع عن كيانه ونفوذه ومصالحه ضد أى تهديد، وقد عُرفت هذه الفترة بالحرب الباردة. سعى فيها كلاً من القطبين إلى بسط نفوذه وتكثيف جهوده للضغط على الآخر.(٤)

وكان الطريق لمحاولة الاحتواء التى سعى إليها كل قطب هو إقـــامة أحـلاف وقواعد عسكرية ومواثيق تحول دون وصول الجانب الآخر إلى مناطق نفوذه.(٥)

وكان الاتحاد السوفيتى قد رفض من قبل التصديق على اتفاقية "بريتـون وودز" لما رأى فيها هيمنة واضحة من الولايات المتحـدة، ومـن ثـم فقـد سـارع بتكويـن "الكوميكون" كتنظيم فى مقابل صندوق النقد الدولى والبنك الدولي، والذى يضم مجموعة الدول الاشتراكية للعمل على تجميع أوجه التعـاون الاقتصـادى والتجـارى والنقـدى والتكنولوجى.(٦)

وإزاء هاتين الاستراتيجيتين ظهر ما عُرف بالاسـتقطاب الدولـى فـى أعنـف صوره، والتى حاولت كل قوة استقطاب عدد من الدول التابعة، والتى كانت تُصنف وفقـا لمقدار تحيزها إلى هذه الكتلة أو لغيرها، الأمر الذى استغلته هذه الدول فـى الحصـول على مزيد من المعونات وإلا تلجأ إلى عدم الانحياز أو التلويح بالاتجاه نحو الطـرف أو المعسكر الآخر.(٧)

وقد أفرز هذا التوتر نتيجة هامة هى: زيادة التوتر الدولى بسبب سباق كل مـن القطبين على ضم أكبر عدد ممكن من الدول مستخدمـاً فى ذلك كل أسـاليب الـترغيب والتهديد.(٨)

أما دول العالم الثالث فقد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الحركـات الوطنية التحررية، والتى ساعد على اشتعالها ما عانته من استنزاف لمواردها وطاقتـها من الدول الاستعمارية لخدمة مصالحها، وبالفعل بدأت البـلاد المـُستعمـَـرة تحصـل على استقلالها السياسى بإرث اقتصادى مشوه فى هياكلها الإنتاجية، والـذى يتضمـن مستوى متدنٍ من تطور القوى المادية بالإضافة إلى تميزه باستثمار ضعيف لرأس المال ومستويات ضعيفة لتعليم العمال، بل أيضا غلبة العمالة الأجنبية فى قطاع التصدير(٩)

كذلك سوء توزيع فى الدخول، وفقر، وجوع، وجهل، ومرض مما جعلها معتمـدةً على السوق العالمية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الدول كانت دائنـة لمسـتعمريها، إلاّ أن الأمر لم يغير شيئاً حيث بدا جلياً فى طلب مصر والهند الإفـراج عـن الأرصـدة

الإسترلينية المتراكمة على بريطانيا كديون أثناء مناقشات "ببريتون وودز" والذى قوبل بالرفض باعتباره خارج نطاق الاتفاقية. (١٠)

ومع حركات التحرر بدا للدول الاستعمارية أنها سوف تفقد أدواتها التقليدية فى الاستعمار ومن ثم فقد كان عليها أن تبحث عن طرقٍ جديدة تستطيع من خلالها أن تحافظ على نفوذها وتجديد علاقات التبعية والاستغلال لهذه الدول من ناحية ومحاولة جذب هذه الدول إلى جانبها من ناحية ثانية، الأمر الذى قد يمكن معه القول بأن العلاقات الدولية مع العالم الثالث قد اتسمت بالآتى :

بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لم تنتهج سياسة عامة تجاه العالم الثالث إلاّ بعد تفوقها فى الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تمسك بزمام الأمور فى المعسكر الغربى مع بدايات الحرب الباردة، حيث بدأت هذه السياسة تأخذ شكل الأحلاف والترتيبات والتى تعنى فى مضمونها سياسة الاحتواء، وقد تبلورت هذه السياسة فى العديد من دول العالم الثالث مثل حلف جنوب شرقى آسيا، ومشروع القيادة المشتركة فى منطقة الشرق الأوسط (تركيا والعراق وإيران وباكستان) ثم حلف بغداد.(١١)

واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها فى الهيمنة على العالم الثالث من خلال الحرب تارة ومن خلال العلاقات الاقتصادية سواء المنح عن طريق برنامج النقطة الرابعة أو برنامج الغذاء فى سبيل السلام وفقاً للقانون الأمريكى رقم ٤٨٠.(١٢) أو الحجب تارة أخرى مستخدمة فى ذلك نفوذها فى المؤسسات الدولية الأخرى.(١٣)

أما دول أوربا فقد اتسمت علاقتها مع العالم الثالث بالتركيز على العلاقات الاقتصادية المتبادلة كشرط ضرورى لمستقبل واستمرارية وتعاظم النمو الاقتصادى الهائل الذى تحقق لدول أوربا حيث أن مصلحة أوربا فى الحفاظ على الروابط الاقتصادية بينها وبين دول العالم الثالث تعلو على مصالح أى قوة أخرى، وبالتالى فهى تسعى إلى قيام روابط دائمة وراسخة ومستمرة مع هذه الدول. الأمر الذى أسفر عن عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، والتى من أشهرها اتفاقية لومى، والتى ضمت ٦٤ دولة (ثلاث اتفاقيات ١٩٧٣، ١٩٨٠، ١٩٨٥) بغرض مساعدة الدول المنتسبة للحفاظ على

مصادر المواد الخام .

أما اليابان فلم تظهر علاقتها بالعالم الثالث إلاّ مؤخراً حيث اتجهت إلى زيادة المعونات للعالم الثالث إلى الحد الذى يجعلها من أكبر الدول المانحة للمعونات على مستوى العالم. والتي قد تصل إلى عشرة مليارات دولار سنويا فى منتصف التسعينيات، مع تخصيص أكبر للدول العربية وخاصة بعد أزمة البترول عام ١٩٧٣. (١٤)

أما الاتحاد السوفيتى (سابقا) وعلى الرغم من ادعائه فى أنه يقدم المعونات بعيدا عن أى أهداف سياسية، إلا أن واقع الأمر لم يختلف حيث يلجأ فى بعض الأحيان إلى التهديد بقطع المعونات كنوع من أنواع العقاب، إلا أن أهدافه تختلف، حيث لم تكن مسألة الثواب والعقاب أو زيادة هيبة الدولة السوفيتية هى الأهداف المنشودة فحسب، بل أن السوفيت نظروا إلى هذا المعونات الاقتصادى كوسيلة للإسراع فى عمليات التصنيع وخلق بروليتاريا حضرية فى الدول النامية، حتى يتسنى لها تصفية الرأسمالية والتحول إلى الاشتراكية. (١٥)

ولم تكن عمليات الترغيب هذه قاصرة على المعونات الثنائية فقط، بل استخدمت الدول الكبرى مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى الضغط على هذه الدول لإملاء شروطها، الأمر الذى بدا جليا فى طلب مصر لتمويل السد العالى عام ١٩٦١، كما سيتضح فى حينه.

إلا أن هذه الثنائية القطبية بين المعسكرين الغربى والشرقى قد بدأت تظهر بها بعض التصدعات، والتى أظهرت بعض القوى الأخرى فى مواجهة كل من المعسكرين.(١٦)

فقد برزت الصين فى مواجهة الاتحاد السوفيتي، كما ظهرت فرنسا فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ظهور كل من اليابان كقوة اقتصادية رابعة، والمجموعة الأوربية كقوة خامسة. كل ذلك أدى إلى تعدد ميزان القوى، وسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى للتعاون الاقتصادى والاتفاق على للحد من سباق التسلح، الذى أرهق اقتصاد كل منهما.(١٧)

بالإضافة إلى ما رأته الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق أوربا الشرقية الفرصة لزيادة صادراتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها.

كذلك فقد رأى الاتحاد السوفيتى أن مشكلاته الاقتصادية الناجمة عن بطء النمو فى إنتاجه الزراعي، وتباطؤ معدلات النمو فى الناتج القومي، ما يمكن تحقيقه من منافع عن طريق استيراد أنواع معينة من السلع وفنون الإنتاج الغربية التى يمكن منها تطوير بعض الصناعات السوفيتية، وتوفير بعض المستخدمات اللازمة لرفع معدل النمو فى الزراعة، واستغلال موارد سيبريا والتى أعلن بريجنيف استعداد لاقتسام ثرواتها مع الولايات المتحدة، بل أنه يعلق أمالا كبيرة على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاته مع الدول العربية وخاصة مصر. (١٨)

ومن ثم فقد ارتكز كل من القطبين طيلة السبعينيات على أعمدة أربعة يلعب بها كل قطب جذورها التجاور، والتفهم، والتعاون، والتنسيق.(١٩)

وقد لعب الوفاق الدولى دوراً لا يقل أهمية عن ذلك الدور الذى لعبته الحرب الباردة، والتى كان العالم الثالث هو الورقة التى يلعب بها كل من القطبين للتأثير على الآخر.

هذا من جانب الوضع الاقتصادى الذى فرضته الحرب العالمية الثانية، ومن جانب أخر فقد سعت دول العالم للتوصل إلى حلول أخرى تدعم عمليات السلام وتضع حداً لهذا الدمار والذى لا يمكن أن يتحقق فقط من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بل إنه من الضرورى أن يؤسس على التماسك الفكرى والأخلاقى لشعوب العالم، (٢٠)

ومن ثم فقد عملت هذه الدول على إنشاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة التى تحرص جميعها وفقاً لمواثقيها على بث السلام والتعاون فى العديد من المجالات التى تعالج القضايا الدولية المختلفة. (٢١)

وقد اشتملت منظومة الأمم المتحدة على منظمات متخصصة مثل منظمة اليونيسف لمعالجة الأطفال المنكوبين من جراء الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الغذاء العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وغيرهم من المنظمات التابعة

للأمم المتحدة، كما ارتبطت بالأمم المتحدة منظمات أخرى متخصصة منفصلة ذاتياً إلاّ أنها تعمل مع الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، والذى يتولى التنسيق بينها، وهى ثلاثة عشر منظمة منها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولى وغيرهم من المنظمات المتخصصة.(٢٢)

إلا أن هذه المنظمات الدولية وعلى الرغم من حسن النوايا المرتبط بإنشائها لم تستطع السير على ما قُدر لها، حيث لعبت أيضا القوى الكبرى فيها دوراً من الهيمنة والسيطرة بما لها من أسهم وأرصدة فى هذه المنظمات والمؤسسات الدولية على حد سواء. كما حدث فى منظمة اليونسكو - الأمر الذى سيوضحه البحث فيما بعد-مما جعل المعونات الخارجية سواء على المستوى الثنائى أو المتعدد الأطراف مرهوناً منذ البداية بأغراض سياسية واقتصادية لخدمة الأوضاع العالمية المختلفة والتى تخدم دول العالم المتقدم،(٢٣)' الأمر الذى يجعل من الصعب الحكم على الأغراض الحقيقية وراء هذا المعونات والتى جعلت موضوع المعونات من الموضوعات الشائكة الذى أدى إلى ظهور العديد من النظريات والآراء التى تناقش مدى جدية وفعالية المعونات . ومن أشهر هذه المناقشات ذلك التقرير الذى عرف باسم "الشمال والجنوب: برنامج من أجل البقاء"، والذى مثلته لجنة دولية ضمت بين صفوفها ثمانية عشر من رواد الفكر التنموى من دول الشمال (الدول الصناعية الكبرى) ودول الجنوب (الدول النامية فى العالم الثالث)، فى محاولة لوضع حلول من منظور دولى شامل.

وقد رأى التقرير أن الهدف الأول للتنمية هو إشباع ما تصبو إليه النفوس والمشاركة الخلاقة فى استخدام ما لدى الأمم من طاقات إنتاجية والانتفاع بكامل قواها البشرية، والتخلص من فكرة وجود دول متقدمة ودول متخلفة حيث أن التطور التكنولوجى والاقتصادى فى الشمال لم يبلغ منتهاه بعد، كما أشار التقرير إلى أن سياسات التنمية التى دأبت على استهداف الزيادة فى مجموع الإنتاج الكلى ينبغى عليها أن تُعدل وتُكمل بحيث يظفر المجتمع بتوزيع أكثر عدالة للدخول مع مراعاة توفير

الاحتياجات الأساسية لأفقر الطبقات، وضرورة التعجيل بتهيئة فرص العمل لأفرادها، وألا تُفرض على الدول المتخلفة أساليب إنتاج تحكم على قطاع كبير من قواها العاملة بالبطالة .

كذلك رأى التقرير أن القضاء على الفقر والجوع، وإقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة وأعلى كفاءة يتطلب تغيرات هيكلية أساسية فى نوعين من الأسواق: وهى أسواق تقوم فيها الدول النامية بدور المورد - توريد مواد خام ومصنوعات وأيدى عاملة وأسواق تلجأ إليها طالبة رأس مال وفنون إنتاج. كما رأى أن لب القضية اليوم ليس فيما يقدمه المعونات الخارجي، وإنما فى تحقيق تغيرات جذرية فى الاقتصاد العالمى يجعل الدول النامية قادرة على الاعتماد على الذات، بل إن دول الشمال فى حاجة ماسة إلى مثل هذا التغير الاقتصادى حتى تستطيع أن تؤمن ازدهارها فى المستقبل، وذلك نظراً لطبيعة علاقتها بالجنوب من روابط اعتماد متبادل.(٢٤)

كذلك فقد ظهرت بجانب هذا التقارير بعض من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للمعونات الخارجية، والتى مثلت تيارين أساسيين : هما التيار الراديكالى والذى ينظر إلى المعونات على إنه من الوسائل التى تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بإبقاء الدول الفقيرة فى حالة من الاعتماد عليها، وتقف ضد التغيرات المطلوبة لبنائهم ونظامهم الاجتماعى والسياسي، وهى بهذا تبطئ من عملية التنمية فى الدول الفقيرة فى الوقت الذى تُؤمن الدول الغنية مصالحها عن طريق تملك المواد الخام، والأسواق، وفرص الاستثمارات الرابحة، كذا فهى تقوم فى نفس الوقت بتدعيم أو توسيع قبضتها السياسية على الجزء الأكبر من العالم،(٢٥)

الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون - أن التوصيات التى وضعت بخصوص المعونات المقدم من الولايات المتحدة على سبيل المثال تتمشى فى المقام الأول مع المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة من واقع الرغبة فى تقليل الضغوط المتصاعدة على ميزان المدفوعات، كما أوضح التقرير أن عمليات البنك الدولى خلال العام الأول لتولى مكنمارا كانت تعمل فى جزء كبير منها على تمويل المؤسسة

العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية،(٢٦)
(ففى عام ١٩٨٧ وصلت مديونية الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٦٠ بليـــون دولار، الأمر الذى أدى بالولايات المتحدة إلى رفع أسعار فائدة ديون العــالم الثــالث لتعويــض الخسائر المترتبة على عدم تسديد دول العالم الثالث لديونها، وحتى تستطع جذب التوفير اللازم من المناطق التى حققت وفرة نقدية، وتتصل هذه الحقيقة بالميزان التجارى للدول الفقيرة، والذى يعتمد بشكل أساسى على ما تستورده الدول الصناعية الكبرى، حيــث أن صادرات العالم الثالث من دول العالم المتقدم عبارة عن سلع التكنولوجيا العليا، والتـــى تدر العملة الصعبة اللازمة لعمليات التنمية، الأمر الذى يشدد الوثائق علـــى دول العــالم الثالث من قبل الدول الصناعية الكبرى عن طريق النظام المالى النقدى العالمى، ولكـــن رفع معدلات الفائدة يؤدى على المدى البعيد إلى خنق النمو الاقتصادى ليس فى العــالم الثالث فحسب بل فى العالم بأسره.(٢٧)

ويرى الراديكاليون أيضاً أن معدلات التنمية فى دول العالم الثالث كان يتناســب عكسيــاً مع معدل المعونات الخارجية، حيث أنه يؤدى إلى انخفاض المدخرات الوطنيـــة والاستثمار، وبالتالى فهو يرفع معدلات ناتج رأس المال، وذلك لأنه يحد من ظهور طبقة العمال الوطنية، وهكذا فإن النقاد الراديكاليون يؤكدون على عناصر التنمية الاجتماعيـــة والسياسية على مستوى العالم، فى مواجهة ما يسمى بالمذهب الرسمى لأجهزة التنميـــة ولكثير من مراكز دراسات التنمية التى مازلت تركز على تحليـــل العوامـــل الاقتصاديـــة والتكنولوجية (٢٨)

ومن هنا تبدو أهمية العامل السياسى واضحة عندما نحلل شروط المعونات حيث يشــكل المعونات العسكرى أكثر من نصف المعونات الخارجي، ومن هذا الجانب تدعم الجـــهات المانحة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، الإطار الدولـــى والوطنى القائم للعالم الرأسمالي، والذى تبلوره سياسات هذه الجهات المانحة، وتأكيدهـــا على مبادئ العمل الحر، أو ميكانيزمات السوق، وعلى احترام الملكية الخاصة والوطنيـــة والملكية الأجنبية بصفة خاصة.(٢٩)

وفى مقابل هذا التيار ظهر تيار آخر وهو التيار اليمينى المحافظ، والذى يرى أن هناك ما يعرف باسم دائرة الفقر الخبيثة، التى لا تستطيع الدول الفقيرة أن تخرج منها بجهودها الذاتية، كما أن هناك فجوة كبيرة بين الدول الفقيرة، والدول الغنية، ولكن هذه الدائرة الفاسدة ما هى إلاّ مبرر غير منطقى، حيث أن الدول الصناعية قد تحررت من فقرها بدون مساعدة خارجية لها وزنها.

كما يؤكد بعض النقاد المحافظين بقوة على الحاجة إلى الحفاظ، وتوسيع مدى السيطرة الرأسمالية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والذى يخلق الحاجة إلى الاهتمام بالعالم الثالث، وخلق سياسات جديدة أكثر فعالية لضمان وجود منافذ لأسواق الدول لخدمة المصالح الاقتصادية العالمية.(٣٠)

وفى مواجهة هذه الرؤى المتعارضة للعون، تظهر رؤى أخرى ترفض فكرة الاستعمار الجديد حيث ترى أنها من الأفكار التى يعتريها كثير من الشك، حيث ترى أن هذه الدول الرأسمالية يمكنها أن تغزو ما وراء البحار، وأن إحصاءات الاستثمارات بين الدول الرأسمالية بعضها البعض تفوق بكثير تدفقها إلى الدول النامية، (٣١) ، هو ما حدث لأوربا فى الستينيات، كذلك فهى تخفى ما تعانيه الدول النامية من اختناقات داخلية،(٣٢) يحاول بها قياداتها إلقاء تبعية التخلف على الدول الرأسمالية (٣٣).

ومن ناحية أخرى يرى أنصار هذا الاتجاه المؤيد للعون أنه يساعد على تدعيم مفهوم وحدة العالم،(الكونية)، كما أنها تعنى فى مضمونها جانب إنسانى عقائدى يهدف إلى تقديم المعونات للفقير أو المحتاج.(٣٤)

وعلى الرغم من بروز هذه الإشكاليات المتعلقة بموضوع المعونات فإن العالم الثالث لم يستطع حل مشاكله بدون المعونات ولم يستطع الصمود طويلا أمام الضغوط الخارجية لدحض أية عملية تنموية معتمدة على الذات، فقد شهدت مصر فى أولى مراحل الثورة العديد من هذه الضغوط، والتى حاولت التصدى لها من خلال عدد من الإجراءات التى اتخذتها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كالتأميم وتمصير بعض الشركات، وبعض المعونات المتمثل فى القروض والمنح والتى قد ساهمت الحرب الباردة إلى حد

كبير فى تحديد الجهات المانحة للعون، والذى قد عكسته الخطة الخمسية الأولى من نجاح فى تحقيق المرجو منها، إلاّ أن العوامل الخارجية بتعاون مع العوامل الداخلية استطاعت أن تقضى على التجربة بهزيمة يونيو ١٩٦٧.(٣٥)

وقد انعكست الأوضاع السابقة على التعليم فقد تفجرت للدول حديثة الاستقلال أمالا وطموحات تعليمية للناس، ومن ثم فقد عملت على التوسع السريع فى التعليم باعتبار أن التعليم العام هو الأداة التى يمكن أن تساعد أى دولة على تحقيق التغيرات الاجتماعية التى تتضمن تحقيق ديمقراطية التعليم والقضاء على تفاوت الفرص التعليمية (٣٦) من ناحية ومن أهم أولويات الثورة لجذب جماهير الشعب باعتباره الوسيلة الأساسية فى مجتمعات ما بعد الثورة، والذى يتطلب بالتبعية تغير ثورى فى تحديد المعرفة وكيفية إعادة بناء الأشخاص وصهرهم داخل الدولة، (٣٧) لخدمة أغراضها السياسية وتغذية الأطفال بالاتجاهات المناسبة للعمل والمواطنة من ناحية أخرى.(٣٨)

وكان من الطبيعى أن تتكفل الدولة بتمويل التعليم لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، إلاّ أنها وجدت نفسها فى مأزق التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية والذين يصعب فصلهما حيث تعتمد التنمية الاقتصادية فى المقام الأول على المعرفة الفنية والمهارات وكفاءات من مستويات تعليمية تستطيع أن تلبى احتياجات سوق العمل الوطني، والتى تعتبر بدورها الطريق الرئيسى إلى التنمية الاجتماعية (٣٩) إلاّ أنها تعانى من قلة الإمكانات التى تستطيع معها تنمية هذه الموارد البشرية نتيجة لأوضاع الميزانيات العامة والالتزامات المالية المتراكمة عليها،(٤٠) ، كذلك تزايد سرعة النسب المخصصة من الميزانية العامة للنفقات الجارية، وتزايد خدمة الدين الخارجي، تجد الدولة نفسها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعليم، بل تضطر إلى خفض النفقات المخصصة للتعليم. (٤١) ومصر-كدولة نامية -حاولت بعد استقلالها أن تتحمل مسئولية التعليم الدولة، (٤٢) بدون اللجوء إلى أى عون خارجي . فى بادئ الأمر باعتبار أن التعليم هو البعد الرابع للسياسات الأجنبية، والتى تميز بين اختلافات الأشكال الكولونيالية المختلفة،(٤٣) إلاّ أن الأزمة الاقتصادية من جراء الحروب التى خاضتها

مصر (كما صورها النظام السياسى آنذاك) وانتهاجها سياسات اقتصادية وسياسية جديدة بدأت أزمة تمويل التعليم تأخذ طريقها، الأمر الذى أدى إلى البحث عن منافذ جديدة لتمويل التعليم، وكانت هذه المنافذ متمثلة فى دور الرأسمالية الوطنية، والمعونات الخارجية سواء كان عوناً ثنائياً أو متعدد الأطراف من المنظمات والمؤسسات الدولية، والتى كانت هى الأخرى تنظر إلى التعليم فى الخمسينيات والستينيات باعتباره حفرة لا قاع لها، ومن الأفضل تركه للدولة لتتولاه بنفسها، وأن الحاجة الهامة لهذه الدول النامية هى تقديم الدعم لإمداد البلاد بالقوى العاملة العليا، وتوفير المهارات والخبرات والقيادات للحكومات فى المجالات التى تعانى نقصاً،(٤٤) الأمر الذى أوضحه تقرير بيرسون عن الدور المحورى فى التعليم وضرورة إحداث تغيير أساسى فى السياسات التعليمية فى هذه الدول، وفى طبيعة وحجم المعونات الدولى للتعليم،(٤٥) والذى يعتبر صغيراً نسبياً بالمقارنة بالمعونات المقدمة للتنمية، حيث يتراوح بين ٥% بالنسبة للعون المتعدد الأطراف، و ١١% للعون الثنائى،(٤٦) كما أن المعونات المقدمة للتعليم – شأنها شأن المعونات المقدمة للتنمية – قابل للنقصان، (٤٧) ومرتبط بالمواقف السياسية بين كل من الدول المتلقية والدول المانحة (٤٨) والذى عادة ما تكون مشروطاً يقصر اختيار الدولة للأجهزة والخبراء على ما اختارته الدولة المانحة مقدماً. (٤٩) وإزاء هاتين الأطروحتين حول أهمية المعونات الخارجية لسد العجز فى تمويل التعليم، وبين محاولات الاعتماد على الذات فيه لضمان السيادة الوطنية، ظهرت ضرورة البحث عن طبيعة هذا المعونات فى مجال التعليم.

وعليه فإن موضوع المعونات الخارجية فى مجالات التنمية بشكل عام من الموضوعات الشائكة مما جعل موضوع المعونات الخارجية للتعليم – باعتباره حجر الزاوية لأى تنمية اقتصادية أو سياسية – من الموضوعات التى يصعب معها التأكد من الاستفادة الحقيقة من هذه المعونات. وأن كثيراً من الموضوعات التى تناولت هذا الموضوع كانت تتناول المعونات فى مجمله بدون تخصيص للعون المقدم للتعليم، وإن كانت بعض الدراسات القليلة التى تناولت هذا الموضوع قد ركزت على جانبين فقط هما

المعونات الثنائي، والأخرى ركزت على توظيف المعونات المقدمة للتعليم بشقيه الجامعى وقبل الجامعي، الأمر الذى استدعى ضرورة البحث فى طبيعة هذا المعونات ومدى تأثيره على تطوير التعليم قبل الجامعى فى مصر منذ ١٩٦١-١٩٩٠، والتى تتبلور فى عدد من الأسئلة وهى:

ما أثر المعونات الخارجية المقدمة على بناء السياسة التعليمية الوطنية؟

ما هى القوى والعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة فى تقديم المعونات ؟

ما هى أهم الجهات المانحة للعون؟

ما هى أهداف تقديم المعونات ؟

ما هى مجالات المعونات الخارجية وحجمها ونوعياتها؟

ما دور المعونات الخارجية فى تطوير التعليم؟

كيف يمكن الاستفادة على نحو أفضل من هذا المعونات ؟

مصطلحات البحث:

تتحدد أهم مصطلحات البحث فيما يلي:

المعونات : ويقصد به كافة أشكال المعونات المالية منه والفنى سواء فى صورة قروض أو منح ثنائية أو متعددة الأطراف.

المنحة: انسياب لرأس المال من دولة إلى دولة كهبة، موجهة لقطاع بعينه وتخضع إلى بعض الشروط التى يحددها المانح (٥٠) .

القروض: تعتبر القروض من قبيل المعونات الأجنبية، ويشتمل أى قرض على شروط أساسية هى:

مدة القرض: وهى الفترة التى تمتد منذ بدء عقد القرض حتى تلك الفترة التى ينتهى فيها استهلاك الدين بأقساطه وفوائده.

فترة السماح: وهى عبارة عن عدد السنوات التى تنقضى منذ عقد القرض قبل أن يبدأ البلد المدين فى دفع أقساط الدين.

سعر الفائدة: وهو ما يدفعه البلد المدين إلى الجهة الدائنة.

وهناك نوعان من القروض:

قروض ميسرة: وهى عبارة عن تلك القروض التى تُعقد لفترات طويلة وبسعر فائدة منخفض وتزيد فيها فترة السماح .

قروض صعبة: وهى تلك القروض التى تعقد لفترات قصيرة وبسعر فائدة مرتفع وتقل فيها فترة السماح.(٥١)

المنظمة الدولية: هى هيئة دولية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها وتتمتع بإرادة ذاتية سواء فى مواجهة الدول الأعضاء أو فى مواجهة المجتمع الدولي، وتقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة، وتباشر قدراً من السلطات والاختصاصات يقوم على تحديدها الميثاق المنشئ للمنظمة. ولقيام أى منظمة يلزم توافر عدد من العناصر أساسية أهمها : الصفة الدولية وعنصر الدوام أو الاستمرار، وعنصر الإرادة الذاتية.

ومقتضى عنصر الصفة الدولية أن يكون أعضاء المنظمة الدولية دولا مستقلة ذات سيادة تمييزا لها عن المنظمات غير الحكومية. ويستثنى من شرط العضوية للدول المستقلة ما تسمح به بعض المنظمات الدولية المتخصصة مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية من قبول بعض الدول التى لا يتوافر لها صفة الدولة.

أما شرط الدوام أو الاستمرار فيقضى بأن تتمكن المنظمة الدولية بوصفها كيانا قانونيا مستقلا من أن تباشر الاختصاصات المنوط بها بصفة مستمرة دائمة، وهو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى ينفض بمجرد الانتهاء من بحث الموضوع الذى انعقد من أجله. ويقتضى تحقيق ذلك العنصر أن تتمتع المنظمة الدولية بقدر من التنظيم يتمثل فى وجود عدد من الأجهزة التى تتولى مباشرة اختصاصات المنظمة، وأن يكون بعض هذه الأجهزة أو إحداها فى حالة تأهب تمكنه من الانعقاد فى أية لحظة.

وعنصر الإرادة الذاتية مؤداه تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية التى تخولها اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ومباشرة التصفيات القانونية فى حدود ما

يقرره الميثاق المنشئ للمنظمة، ويظهر أثر تمتع المنظمة الدولية بالإرادة الذاتية المستقلة عن إرادة الدول الأعضاء فى جوانب عديدة أهمها تمتع القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية بالصفة الملزمة فى مواجهة الدول الأعضاء التى اعترضت عليها، وهذا ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولى الذى لا يتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول المشتركة فيه، ولا تلتزم القرارات الصادرة عنه سوى الدول التى وافقت عليها وفى حدود الشروط التى قررتها حال موافقتها عليها.

كذلك يترتب على تمتع المنظمة الدولية بإرادة مستقلة ألا يُنسب إليها من التصرفات إلاّ ما كان صادراً عنها بوصفها وحدة قانونية مستقلة عن إرادة الأعضاء.

المراجع

١ ـجامعة الكويت، الموسوعة السياسية، الكويت، ١٩٩٤ ص ص ٦٨٣، ٦٨٤.

2- Koeheane, Robert O, and Nye, Joseph S., Power and Interdependence, 2ed. edition, US, Harvard University, 1989, p 78, 79.

3 ـرمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف: دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨ ص ص ١٤٢-٢٣٠ (سلسلة عالم المعرفة، ع ١١٨).

انظر أيضا :

ـكيندي، بول، القوى العظمى: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من ١٥٠٠-٢٠٠، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣، ص ٥٠١ .

- Ronaldinelli, Dennis A. , Development Administration and US Foreign Aid Policy, London, Lynne Rieenner Publisher, 1987,p17 .

- 4- جامعة الكويت، مرجع سابق، ص ص ٦٨٣،٦٨٤ .

-5 – كيندي، بول، مرجع سابق، ص ص ٥١٨-٥٤٦ .

-6 رمزى زكى، مرجع سابق، ١٥٤ .

7- Arnold, Guy, Aid and the Third World: the North South Divide, London, Robert Royce Limited, 1985, P17.

-8- جامعة الكويت، مرجع سابق .

9- Carnoy, Martin, Education and Social Transition in third World, New York, Princeton University, 1990, P31,32 .

-10رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٥٤ .

11- Vatikiotis, P. J., The History of Modern Egypt from Muhammad Ali to Mubark, 4th edition, London, Weidnfeld and Nicolson, 1991, p 390 .
and

12- Muhammad Abd el -Wahab Sayed-Ahmed, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, Cairo, American University, 1991, p p 108,109.

-13 رمزى زكى، مرجع سابق، ص ١٧٨ .

14- الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص ٩٠٤، ٩٠٥.

and

- Morrison, Elizabeth and Pureel, Randoff B, Players and Issues in US Foreign Aid, USA. , Kumarian Press, 1988, P10 .

- Clark, Paul G., American Aid for Development, New York, Praeger Pub., 1972, p20 .

15-مبارك العدوانى، اليابان وتنينات آسيا الجديدة، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، ثورة التسعينات: العالم العربى وحسابات نهاية القرن، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص ٢٦٤-٢٨٤.

16-السيد عليوه، إدارة الصراعات الدولية، دراسة فى سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٦٠،٦١.

- Tansky, Leo, US. and USSR. Aid to Developing Countries, A Comparative Study of India, Turkey, UAR, New York, Fedrik Paeger Pub., 1976, p 160.

17- محمد سيد أحمد، الوفاق الدولى ومستقبل العالم، فى خلدون النقيب، ومبارك العدوانى، مرجع سابق، ص ص ٣٦١-٣٨٠ .

18كيندي، بول، مرجع سابق، ص ٦٠٥. وانظر أيضاً :

- 19أحمد عبد الله، نحن والعالم الجديد : محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات، ١٩٩٥ صفحات متفرقة، (سلسلة كتاب المحروسة) .

20 -سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، ترجمة سناء أبو شقرا، بيروت، دار الفارابى، ١٩٩١، ص ص ٥ -١٤.

and

- Tibor, Mende, From Aid to Recolnizeation: Lesson of Failure, London, Harres, 1973 p72 .- Keohane, Robert O., Ibid, pp154-1757 .

19جلال أمين، التحول إلى الانفتاح: العوامل الخارجية، فى جودة عبد الخالق (محرر)، الانفتاح: الجذور، والحصاد، والمستقبل، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩١٩٨٦، ص ١٠٠-١٠٢ .

-20 نازلى معوض، تطورات الوفاق بين الدولتين العظميين، فى خلدون النقيب ومبارك العدوانى ، مرجع سابق، ص ص٧٣-٩٣.

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التوازنات الدولية فى منطقة الشرق البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، الأهرام، ١٩٨٥، ص ص ١٧-٣٠ .

21 -اليونسكو، رسالة اليونسكو، نقلا عن افتتاحية ميثاق اليونسكو، لنـــدن ١٦ نوفمــبر ١٩٤٥ .

22- United Nations, Basic Facts About The United Nations, New York, 1992, p 27 .
23 - I bid. various pages .

-24الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، القاهرة، المكتب الإعلامى للأمـــم المتحدة، ١٩٧٠، صفحات متفرقة .

25- Tibor Mende. Op.Cit, 78 .

-26 والت، برانت، الشمال والجنوب برنامج من أجل البقاء، الكويت، الـــدوق الكويتـــى للتنمية الاقتصادية، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتمـــاعى (تقريـــر اللجنـــة المستقلة لبحث مشكلة قضايا التنمية) صفحات متفرقة .

28 - إبراهيم العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحـــدة العربية، ١٩٨٩، (مشروع المستقبلات البديلة)، ص ١٣ .

29 -بوتومور، علم الاجتماع: منظور اجتماعى نقدى ترجمة عادل الهوارى، الإســكندرية، دار المعرفة الجامعية ،١٩٨٥، ص ص ٧٢-٧٥.

-30 عدنان عبد الله يونس، التكتلات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على اقتصاديات الوطن العربى، فى خلدون حسن النقيب ومبارك العدواني، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥-٢٩٧.

31- Arnold Guy, Op.cit, ,p 21
32- Stock Olav, European Development Assistance, Vol. 1, Politics and Performance, Oslo, The European Association of Development Research and Training Institute 1984, p 26.
33 - Arnold, Guy, Op.Cit.

-34 محبوب الحق، ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة أحمـــد فـؤاد بلبـــع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧١، ٧٢ .

-35 مصطفى نور الدين، المجتمعات التابعة، مشكلات التنمية المستقلة، القاهرة، مركـــز الدراسات العربية، ١٩٨٩، ص ٢٢.

36- ميرل، مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، القـــاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٢٤٥.

37- Arnold Guy, Op.Cit, ,p p157-160 .

-38 محمد محمود المهدلى، رأس المال الأجنبى والمسألة الفلاحية بمصر: رؤية سوسيوتاريخية، فى المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر، أبحاث ومناقشات الندوة التى عقدت بالقاهرة ٢٨ – ٢٩ أبريل ١٩٩١ ، القاهرة، مركز الدراسات العربية، ص ١٧٨ – ١٩٧.

-39 فيليب كومبز، أزمة التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة محمد خيرى حربى، وحسان محمد حسان، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ٢٧– ٣٣ .

40 - Carnoy, Martin, op.cit, pp 63,64.

-41 عبد الباسط عبد المعطى، فى التنمية البديلة: دراسات وقضايا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٣٣٠ .

42 -Henry A Giroux, Theory and Resistance in Education: A Pedagogy for Opposition, London, Heinemann Educational Books, 1983, p 80.

-43 شبل بدران، الثورة والتعليم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٥، ١٧٨–٢٠٦ .

44- Carnoy, op.cit, p377.

45 and - Arnold Guy, op.cit, 25-28.

-46 أمانى قنديل، التعليم وتحديات التسعينيات،

-47 أحمد الحصرى، بشر بلا ثمن: مشكلات تطور الموارد البشرية فى عصر الانفتاح، القاهرة، حزب التجمع، ١٩٩٢، (كتاب الأهالى، ع ٤١)، ص ٣٣،٣٤.

-48 فيليب كوميز، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر، القاهرة، ترجمة أحمد خيرى كاظم، وجابر عبد الحميد، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ١٧٨.

-49 جاى، دارام (محرر)، صندوق النقد الدولى ودول الجنوب، ترجمة مبارك على عثمان، القارة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ١٦.

50-Wahab ,Zaher ,A Case of Silent Invasion: U.S. Culture Imperialism in Costa Rica, Paper Presented at 38th Annual Northwest Anthropological Conference at Central Washington University, April, 1985, p 5.

-51 حلاق، جاك، الاستثمار فى المستقبل: تحديد الأولويات التعليمية فى العالم النامى، ترجمة وفاء حسن وهبة، وجابر عبد الحميد جابر، عمان، مركز البحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ٣٦٦ .

-52 المرجع السابق، ص ٣٦٧ .

53–فيليب كومبز، مرجع سابق، ص ٢٧٥ .

-54الأهرام الاقتصادى، زلزال الخليج من الغزو العراقى إلى المجهول، القاهرة، ١٩٩٠، أكتوبر ١٩٩٠.

55–حلاق، جاك، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

56 – إبراهيم العيسوى، فى إصلاح ما أفسده الانفتاح ،القاهرة، حزب التجمع الوطنى الوحدوي، ١٩٩٤، (كتاب الأهالي، ع ٣)، ص ١٥٨.

انظر أيضا :

-أوريفيل، فراسواو سيرجان، فابريس، المعونة الخارجية من أجل التربية فى بلدان أفريقيا الواقعة وراء الصحراء أهى مفيدة؟ فى دورية مستقبليات، المجلد الثامن عشر، مركز مطبوعات اليونسكو ١٩٨٨، ع ٤، ص ص ٥٠٠، ٥٠١ .

57 -انظر فى ذلك : رمزى زكى، أزمة الديون الخارجية: رؤية من العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ٢٥٢،٢٥٣.

Volkov, M, I. A Dictionary of Political Economy, Moscow, Progress Publishers, 1985 .

2

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية المؤدية لطلب المعونات

إن أية محاولة لفهم الأسباب المؤدية إلى طلب المعونات فى مجال التعليم، تصعب دون تحليل للقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى ساعدت على ضرورة طلب المعونات للنهوض بالتعليم .

ولذا سنحاول هنا التعرض بإيجاز لمحاولات مصر للاعتماد على الذات وفرض إرادتها الذاتية بحرية إزاء المعونات الخارجية، وتدهور اقتصادها وانحسار تجربة الاعتماد على الذات التى لم يُقدَر لها الاستمرار أكثر من عشر سنوات فيما بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات.(١) وتعثرها فى إحداث تغير ملموس فى هيكلها الاقتصادى. ومن أجل تحليل دور الدولة فى التغيرات الحادثة للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يلزم تناول هذه الأوضاع بقليل من الإيجاز .

أولاً: القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية:

أ – فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ : (الثورة و محاولات الاعتماد على الذات).

اتسمت هذه الفترة بالعديد من الملامح، والتى شكلت عدداً من المراحل الزمنية من حيث إعادة تنظيم النظام الاقتصادى والسياسى؛ فقد تميزت المرحلة الأولى من ١٩٥٢–١٩٥٦، وهى مرحلة تشجيع المشروعات الحرة فى الصناعة بعد قانون الإصلاح الزراعى الأول؛ والذى استهدف ضرب سلطة كبار ملاك الأراضى الزراعية، ونقل رأس المال من الزراعة إلى الصناعة، وإعراب ثورة يوليو عن استعدادها للتحالف مع البرجوازية الصناعية واحتضان رأس المال الخاص والمحلى.

وفى المرحلة الثانية (١٩٥٧–١٩٦٠ (والتى تعكس تدخل الدولة بتمصير الشركات والأصول الأجنبية وإنشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع الاقتصادى للدولة. وقد شهدت هذه المرحلة تكون البرجوازية البيروقراطية والعسكرية، ثم كان تأميم البنك الأهلى وبنك مصر بمثابة الإنذار بتدخل الدولة ومن ثم السيطرة المتزايدة للبرجوازية البيروقراطية والعسكرية.

تلى المرحلتين السابقتين المرحلة التى شهدت طفرة فى النمو منذ الثورة وحتى الآن. وهى من (١٩٦١– ١٩٦٥) ثم المرحلة الانتقالية من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٤

والتى كانت مقدمة لعصر الانفتاح الاقتصادي.

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢لم يكن عند قادتها آنذاك تصور واضح أو أيديولوجية واضحة لتفسير وتغيير الواقع الاجتماعى، باستثناء قوانين الإصلاح الزراعى والأهداف الستة التى تبنتها الثورة.(٢) ولذا فقد اعتمدت التجربة على المحاولة والخطأ.

وبالتالى فإن عمليات التنمية والتصنيع فى الخمسينيات ظلت تسير على النهج الذى كان سائداً قبل الثورة باستثناء التغير الذى حدث فى شكل السلطة،(٣)
حيث كان الهيكل السائد يغلب عليه طابع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتركُز النسبة الكبيرة من الاستثمار فى يد القطاع الخاص، ومحاولة تشجيع الاستثمار الأجنبى، والذى حاولت الدولة من خلاله سد الثغرة القائمة بين الاستثمارات المحلية والمدخرات المتحققة.(٤) ولتحقيق هذا صدر عدة قوانين، منها: قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢، والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٣ والمعدل بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤، والذى تم بمقتضاه إعطاء ضمانات واضحة لرأس المال الأجنبى، والتى وصفها البعض بفترة التعايش السلمى.(٥)

إلا أن الرأسمالية الوطنية لم تكن على استعداد للثقة فى النظام الجديد، الأمر الذى دفع الأخير إلى اللجوء إلى طلب القروض العامة لسد فجوة الموارد المحلية (٦).

وعلى الرغم من حاجة الدولة إلى هذه الاستثمارات الأجنبية إلاّ أنها راعت تنويع مصادرها الخارجية، ومحاولة إحداث نوع من التوازنات فى تعاملها مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية المختلفة(٧).

فقد تلقت مصر فى الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٥٨ من الولايات المتحدة بعض المعونات المتمثل فى المعونات الفنى فى صورة منح لا ترد (وفقاً لبرنامج النقطة الرابعة) أو معونات غذائية طبقاً للقانون رقم (٤٨٠) وبعض القروض التى وجهت لقطاع البناء والتشييد، وبناء محطة غرب القاهرة، والتى كانت تسدد قيمته بالعملة المصرية (٨)

إلاّ أنه من الجدير بالذكر أن هذا المعونات الغذائى خلال تلك الفترة لم يتجاوز ١٧

مليون دولار وفى سنة واحد هى ١٩٥٥-١٩٥٦، ولم يستأنف إلاّ بعد ١٩٥٩/٥٨، وفيما عدا هذا وقعت مصر خلال هذه الفترة قرضين مع الاتحاد السوفيتى لتمويل مشروع السد العالى، واتفاقاً آخر لتمويل مجمع الحديد والصلب بحلوان، كما وقعت مصر فى نفس الفترة اتفاقاً آخر مع ألمانيا الغربية للتعاون الاقتصادى .

وحيث أن معظم هذه القروض كان يذهب لبناء المصانع وخلق الطاقات الإنتاجية وتقوية مشروعات البنية الأساسية فلم تمثل هذه القروض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد المصرى، كما أن قدرة مصر على خدمة الديون آنذاك كانت قوية لما كان فى مقدورها التحكم فى قطاع التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، والتحكم فى طرق استخدام النقد الأجنبى.(٩) ومن ثم فلم تكن هذه القروض تمثل عبئاً على مصر؛ حيث أنه حتى نهاية عام ١٩٥٨ لم تكن مصر مدينة للخارج بشئ. على أن صورة ميزان المدفوعات المصرى ومديونية مصر الخارجية تغيرت تغيراً شاملاً خلال السنوات السبع التالية (١٩٥٧-١٩٦٥) لما شهدته هذه الفترة من ارتفاع ملحوظ فى معدلات الاستثمار .(١٠)

وقد استطاعت مصر خلال السنوات الخمس الأولى للخطة الخمسية الأولى أن تحقق توسعاً كبيراً فى قطاع الصناعة ليقود عملية الانتقال، فتتدخل الدولة وتأمم أموال الشركات، وتفرض الحراسة ثم تصادر أموال وممتلكات الطبقات البرجوازية الكبيرة، إلى جانب خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية(١١) بالإضافة لما حققته من زيادة فى الاستثمار، الأمر الذى زاد معه الإنتاج ونفذت مشروعات ضخمة فى مجال الاستثمار الأساسى فى المرافق والرى، والتى كان من أهمها السد العالى والتوسع فى الاستصلاح الزراعى.(١٢) مما أدى إلى زيادة المساحة المنزرعة فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٥٧ حوالى ٨ % والمساحة المحصولية ١٤%، بينما حقق الرقم القياسى للإنتاج الزراعى فى الفترة من ١٩٦١-١٩٧١ ارتفاعاً من ٨٨ إلى ١٠٢، ولأول مرة فى تاريخ مصر منذ ١٩٣٨ تتحقق زيادة فى إنتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة عدد السكان.

وبالمثل فقد شهد مجال الصناعة ارتفاعاً فى الناتج المحلى للفترة ما بين ١٩٥٢ -١٩٧١ من ٩% سنة ١٩٥٢ إلى ٢٢% سنة ١٩٧٣، كذلك زاد عدد العاملين

فى الصناعة من ٣٥٠٠٠٠ سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٢ مليون سنة ١٩٧٥، الأمر الذى أثـــر على ميزان المدفوعات فزادت نسبة الواردات من الآلات والخامات والسلع الوسيطة إلــى مجموع الواردات، وبالتالى انخفضت نسبة المصنوعات المستوردة إلى نفس المتغـــير. وبالمثل زادت نسبة الصادرات المصنعة بما فيها المنتجـــات البتروليـــة إلـــى مجمـــوع الصادرات من ٧% سنة ١٩٥٢ إلى ٣٠% سنة ١٩٦٢ حتى وصلت إلـــى ٣٧% ســـنة ١٩٧٠ -١٩٧١.

كذلك تم استحداث صناعات ذات تكنولوجيات متقدمة مثـــل الحديـــد والصلـــب ومنتجاتهما، وصناعات إطارات السيارات وآلات الديزل، وتجميـــع الســـيارات والســـلع المنزلية المعمرة والأسمدة فى أوائل الخمسينيات، وهى من الصناعات الضرورية لبنـــاء أى صرح صناعى متقدم يرتكز على كوادر فنية عمالية عالية.(١٣)

إلا أن الأمور لم تسر على ما كان مخططاً له؛ حيث تضـــافرت مجموعـــة مـــن العوامل الداخلية والخارجية على الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٦٥، والتى كـــان مـــن نتيجتها تدهور الاقتصاد المصرى والذى أدى إلى مرحلة من الركود،(١٤)
وفقدان الثقة فى الاعتماد على الذات بعد مرحلة من الازدهار والتى كان يمكن أن تكـــون مرحلة للانطلاق.

فقد بلغ إجمالى ما حصلت عليه مصر من مســـاعدات غذائيـــة مـــن الولايـــات المتحدة خلال الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٥ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى، وعندما وشك موعد تجديد الاتفاقية تم إبلاغ عبد الناصر بأن الولايات المتحدة ليست على استعداد فـــى الدخول لأى مناقشات نظراً لأنها غير راضية عن السياسة المصرية. واكتفت الولايـــات المتحدة الأمريكية بتجديد الاتفاق لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، حتـــى توقفـــت هذه المساعدات تماما بعد حرب ١٩٦٧، كما اقترن ذلك بانخفاض مذهل فى المعونـــات الخارجية من دول أوربا الغربية من ناحية، والمؤسسات الدولية من ناحية أخرى (١٥)؛ فبينما بلغ المتوسط السنوى لهذه المعونات ٢٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦١ وصـــل إلى ١٦ مليون دولار فى ٦٧- ١٩٦٩ ، وبالتالى كان على مصـــر أن تُخفـــض معـــدل

الاستثمار بهذا القدر، بالإضافة إلى حرب يونيو ١٩٦٧ وتأثيرها البالغ الأهمية فى زيادة الأزمة الاقتصادية وما ترتب عليها من انخفاض فى موارد مصر من العملات الأجنبيـــة، الأمر الذى انعكس على معدلات التنمية، والتى جعلها مستحيلة مع تحمل أعباء الإنفـــاق العسكرى للاستعداد للحرب، (١٦) وكان نمو هذا العجز يرجع إلى:

١- ضياع حقول البترول فى سيناء.

٢- ضياع موارد النقد الأجنبى الذى كانت تُدره قناة السويس بعد غلقها.

٣- تدهور السياحة وبالتالى تدهور العائد من النقد الأجنبى نتيجة اللاسلم واللاحرب التى سادت هذه الفترة.

٤- ضعف نمو الصادرات المصرية نتيجة تراجع جهود التنمية والاستعداد للحرب.(١٧)

٥- أدى استيراد المستلزمات العسكرية إلى انخفاض النقد الأجنبى اللازم لتوفير الســلع الوسيطة الهامة للصناعات والمشروعات التى كانت قد بدأت فى الفترة السابقة .

٦- ارتفاع معدلات خدمة الديون والتى واكب موعد حلها مع نهاية الستينيات.

إلا أنه على الرغم من كل هذه الانتكاسات على الصعيدين العسكرى والاقتصادى إلاّ أن الاقتصاد المصرى استطاع أن يحد من زيادة العجز فى ميزان العمليات الجاريـــة، بل استطاع أن يواجه جزءاً كبيراً من هذا العجز بعد الحرب من خلال المعونات العربـــى (منح لا ترد) (١٨). والذى ساهم مـــع المعونــات الأجنبــى المتمثــل فــى القــروض والمساعدات من الدول الاشتراكية فى حل أزمة العملات الأجنبية إلى حدٍ كبير. وإزاء كل هذه الأمور تم التخلى عن الخطة الخمسية الثانية واستبدالها بخطة ثلاثية لم تنفذ، ومــن ثم تراجعت جهود التنمية، وتراجع معدل الاستثمار القومى إلى أن وصل إلـــى حوالـــى ١١% فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٦٧/١٩٦٨ - ١٩٦٩/١٩٧٠.

وبموت الرئيس عبد الناصر، وعلى الرغم من كل النكسات السابقة ظلت ديـــون مصر الخارجية فى الحدود المعقولة والتى يوضحها الجدول الآتى:

جدول (١)

ديون مصر الخارجية عشية وفاة عبد الناصر ١٩٧٠

إجمالي الديون الخارجية القائمة والمستخدمة	٦,١ بليون دولار
مدفوعات خدمة الدين الخارجي	٢٨٥ مليون دولار
قيمة العجز في الميزان التجاري	٧,١٣٩ مليون دولار
نسبة العجز التجاري إلى الناتج المحلي بسعر السوق	%٦,٤
نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي	%٧,٢٣
الميل المتوسط للإستيراد	%٧,١٢
نسبة التمويل الأجنبي للاستثمارات المنفذة ١٩٦٨/٦٧ – ١٩٦٩/١٩٧٠	%٧,٢٣

المصدر : رمزى زكى، الاعتماد على الذات بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع، الكويت المعهد العربى للتخطيط (الحلقة النقاشية التاسعة ديسمبر ١٩٨٥-١٩٨٦)

ب – فى الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٤ : (وفاة، وميلاد نظام جديد).

بوفاة الرئيس جمال عبد الناصركانت الأوضاع المختلفة فى مصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تحمل فى أحشائها ميلاد نظام جديد مُهد إليه منذ منتصف الستينيات، و ترسخت جذوره بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧. والتى أفرزت النتائج الآتية :

١- فقدان الثقة فى شرعية النظام القائم ومصداقيته على الصعيدين العربى والدولى.

٢- اتجاه النظام الجديد إلى مزيد من الاعتدال السياسى، والعمل على الموازنة بين مختلف القوى والاتجاهات المحلية والغربية أملاً فى حشد هذه القوى لمواجهة التصدع الداخلى من ناحية والتفرغ لبناء الجيش من ناحية ثانية.

٣- تصاعد مطالب التغيير فى المجتمع المصرى لما ساد فيه من اعتقاد بأن الهزيمة هى محصله كل السلبيات التى عانى منها النظام وعلى الأخص فساد العسكريين وانغماسهم فى السياسة والتجارة والصناعة.. الخ.

٤- سيادة مبدأ أهل الثقة فى مقابل أهل الخبرة كمعيار للتجديد السياسى.

٥- تفسخ وانقسام الطبقة الحاكمة وانهيار مؤسساتها السياسية والعسكرية.(١٩)

أدت كل العوامل السابقة إلى سهولة تصفية انقلاب مايو ١٩٧١ ، ومن ثم تم حسم قضية السلطة والذى كان تعبيراً عن التغيير الواضح الذى طرأ على علاقات القوى

سواء داخل السلطة السياسية أو داخل علاقات القوى الطبقية فى المجتمع المصري، والتى قامت على أنقاض القوى الحاكمة السابقة وتحالفاتها السياسية الخارجية و فتح أفاق التعامل مع تحالفات داخلية و دولية جديدة.(٢٠)

ولكن على الرغم من انتهاج السلطة الجديدة هذا النهج إلاّ أنها لم يكن لها الخيار فى رفض أو قبول الحرب لامتصاص غضب الجماهير والذى عُبر عنه فى مظاهرات الطلبة فى ١٩٧٣ وضرورة تواجد سبلاً جديدة لتحسين مركزها التفاوضى مع إسرائيل وحلفائها.(٢١)

وكان انتصار أكتوبر هو الطريق الممهد لدعم سلطة النظام واكتساب شرعيته واكتساب قاعدة اجتماعية. الأمر الذى أتاح إجراء تغيرات هيكلية عميقة فى اقتصاد المجتمع ومؤسساته العسكرية والثقافية، والتى تبلورت فى سياسة الانفتاح الاقتصادى على الغرب. (٢٢)

ج – فى الفترة من ١٩٧٤ وإلى الآن : (التحول السياسى، وتدفقات المعونات).

تعد الفترة من ١٩٧٤ وحتى المرحلة الراهنة عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات لما بها من ملامح تشكلت منذ منتصف السبعينيات، والتى تبلورت فى سياسة الانفتاح الاقتصادى والتعددية الحزبية والتوجهات الخارجية للنظام بشكل عام والتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والذى كان للصلح مع إسرائيل والتطبيع معها فى السبعينيات بمثابة الورقة التى يلعب بها كل من النظامين المصرى والأمريكى كل وفق مصالحه (٢٣)– مع الأخذ فى الاعتبار الوضع النسبى فى ميزان القوى لكل منهما – كما كان الوضع فى حرب العراق– الكويت فى بداية التسعينيات. واكب هذا الانفتاح السياسى انفتاح اقتصادى نتيجة لما ارتأته القيادة المصرية كضرورة لمواجهة المشكلات التى حاقت بالتنمية.(٢٤)

إلا أن الأمور لم تسر على ما قدر لها حيث شهدت الأعوام التالية لعام ١٩٧٤ تفاقم فى عجز ميزان المدفوعات؛ والذى يُعد بمثابة الترجمة الصادقة لاختلالات البناء الاقتصادى : اختلال هيكل الاستثمار واختلال هيكل الإنتاج واختلال هيكل التجارة

الخارجية،(٢٥) والذى أدى بدوره إلى عجز طاقاته للوفـــاء بحاجـات المجتمـع مـن استهلاك وإنتاج واستثمار، كذلك فقد عجز عن توفير مــوارد النقـد الأجنبـى لتمويـل الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية.(٢٦)

ويوضح الجدول التالى معدلات التغيير الحادثة فى القطاعـــات الســلعية خـلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٢

جدول (٢)

التغيرات الحادثة فى القطاعات السلعية من ١٩٦٠-١٩٩٢

معدلات التغير الحادثة فـي القطاعات السلعية خـــلال الفـترة مـــن ١٩٦٠-١٩٩٢ القطاع ٨	ناتج محلي توظف ٦٠-١٩٦٥		ناتج محلي توظـــف ٧٣- ١٩٨٢		ناتج محلي توظف ٨٢- ٨٧		نــاتج محلــي توظف ٨٧-٩٢	
الزراعة	٣,٧	٢,٣	٢.٢	٠٥.	٢,١	١,٣	٢,٧	١,١٦
الصناعة	٦.٦	٥,١	٧,٦	٣,٥٠	٦,٢	٣,٧	٥,٧	١,٤٥
البترول	–	–	٤٣,٦	–	٧,٣	–	٦.	–
الناتج المحلي الإجمالي	٦,١	٦,٣	٨,٤	٣,١٠	٦,٣	٢,٣	٤,٠	٢,٩٩

المصدر: معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، ص ٢١.

يلاحظ من الجدول السابق انخفاض أداء القطاعات السلعية الرئيسية : حيث لم يبلـغ كلٍ من القطاعين الزراعى والصناعى استنفاد الطاقات الإنتاجية أو فرص التوسع والنمو على حدٍ سواء حيث نجد أن القطاع الزراعى قد انخفض الناتج المحلى من ٧, ٣ عــام ١٩٦٠ إلى ٧, ٢ عام ١٩٩٢ وبالمثل فقد انخفض قطــاع الصناعــة مــن ٦, ٦ عـام ١٩٦٠ إلى ٧, ٥، وبلغ الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٦٠ ١, ٦ بينمــا انخـفـــض إلى ٠, ٤ عام ١٩٩٢ .(٢٧)

كذلك فقد أدى الاعتماد على استراتيجية إحلال الواردات اعتمـــاد العديـد مـن المشروعات الصناعية على نسبة عالية من المســتلزمات الوســيطة المســتوردة مـن الخارج، وأدى الخلل فى هيكل الاستثمار وهياكل الإنتاج لصالح القطاعات الخدمية إلـــى نمو فى قيمة الواردات حيث ارتفعت من ٨,٣٢٤ مليون جنيــه عــام ١٩٧٠/٦٩ إلـــى

١,١٦٦١ مليون جنبه عام ١٩٧٥، ٢،٣٠٤٧ مليون جنبه عـــام ١٩٨٠ إلـــى ٦٢٣٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٧٢٣٥ مليون جنيـــه عـــام ١٩٨٥/٨٤، وقفز المعدل السنوى لنمو الواردات الوسيطة

وفى المقابل تدهورت حصيلة الصادرات السلعية عدا البترول كنتيجـــة لـــهبوط الصادرات الزراعية والصناعية. فقد هبط نصيـــب الصـــادرات الزراعيـــة إلـــى جملـــة الصادرات السلعية من ٦٨% عام ١٩٧٠/٩٦ إلى ١٦%١ عام ١٩٨٥/٨٤. كما هبـــط نصيب الصادرات الصناعية من ٢٩% عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٢٦% عام ٨٤/ ١٩٨٥.

وبالمقارنة زاد نصيب الصادرات المنجمية من ٢% عام ١٩٧٠/٦٩ إلـــى ٥٨% عام ١٩٨٥/٨٤ وارتبط خلل التجارة الخارجية الواردات والصادرات ففى عـــام ١٩٧٣ كانت حصـــة الواردات من الـــدول الرأسمالـــــية تمـــثل ٥٣,٤ % مـــن إجمـــالى الواردات، إلى أن وصلت إلى ٢, ٠٦٩% عام ١٩٨٤ كما نقص النصيب النسبى مـــن الواردات من قبل الدول الاشتراكية والنامية من ٤٦،٦% عـــام ١٩٧٣ إلـــى ٣٠,٤% عام ١٩٨٤.(٢٨)

وقد حاولت الدولة تغطية هذه الاختلالات باللجوء إلـــى مزيـــد مـــن المعونـــات الخارجية،(٢٩) والمتمثل فى القروض والاستثمارات الأجنبية، لفـــترات قصـــيرة جـــداً وبأسعار بالغة الارتفاع فوصلت التسهيلات المصرفية إلى نسبة ٥٣% من إجمالى الديـــن عام ١٩٧٤، ووصل حجم المستحقات من هذه التسهيلات (فوائد +أقساط) إلـــــى ٢١٨٤ عام ١٩٧٥ من قيمة حصيلة الصادرات، الأمر الذى خلق معه مشكلة ســـيولة خارجيـــة للاقتصاد المصرى. وفى نهاية عام ١٩٧٦ بلغت الديون الخارجية المستحقة على مصـــر ٤٨٠٠ مليون جنيه مصرى بما يعادل ١٢٠٠٠ دولار (السعر الرسمى للشراء)

وبذلك وصلت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلى إلى ٨٣%؛ الأمر الـــذى أدى إلى اللجوء إلى المساعدات العربية للتخفيف من حدة أزمة السيولة، وعليـــه فقـــد وصل المعونات العربى إلى ٩٠٥ مليون دولار بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد غطى هـــذا المعونات حوالى ٧٧% من إجمالى العجز الخارجى عجز المعاملات الخارجية + أقســـاط

الديون، وقد زادت النسبة إلى ١١٠٤ مليون دولار والتى غطـت حوالـى ٦٧% مـن العجز الخارجى إلى أن وصلت مع عام ١٩٧٦ إلى ١٠٧٢ مليون دولار وغطـت ٤٢% من العجز الخارجى.(٣٠)

وقد ساهمت المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيف حـدة هذه الأزمة حيث حصلت مصر على ٣٤٧ مليون دولار، وقفزت مع ١٩٧٦ إلـى ٩٨٤ مليون دولار. (٣١) ويوضح كلٍ من الجدولين ٣، ٤ نسبة المعونات الأمريكى من عـام ١٩٧٥ -١٩٨٣.

جدول (٣)

توزيع هيكل المعونة الأمريكية من سنوات ١٩٧٥ إلى ١٩٨٣ (القروض)

البيان	نسبة القروض الاستثمارية إلى جملة المعونات	نسبة القروض السلعية إلى جملة المعونات	نسبة قروض المعونة الغذائية إلى جملة المعونات	الجملة
١٩٧٥	٨,٤	٤٧,٥	٣٥,٤	٩١,٣
١٩٧٦	٢٧,٣	١٩,٨	١٦,٦	٦٣,٧
١٩٧٧	١٦,٦	٤٤,٣	١٧,٨	٧٨,٧
١٩٧٨	٢٢,٢	٦,٢٤	١٥,٦	٦٢,٧
١٩٧٩	–	١٦,٨	١٨,٠٠	٣٤,٨
١٩٨٠	–	٢٣,٧	٢٢,٣	٤٦,٠٠
١٩٨١	–	٧,٦	٢٦,٨	٣٤,٤
١٩٨٢	–	–	٢٧,٩	٢٧,٩
١٩٨٣	–	–	–	–
جملة	٨.٨	٤,٢٠	٢٢,٥	١٥,٧

المصدر: الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعة الخطة وتقييم الأداء ،تقرير عـن أثـر اسـتخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمة منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.

جدول (٤)

تابع توزيع هيكل المعونة الأمريكية (المنح)

البيان	نسبة المنح الاستثمارية إلى جملة المعونات	نسبة المنح السلعية إلى جملة المعونات	نسبة منح الدراسات والأبحاث والتدريب إلى جملة المعونات	الجملة
١٩٧٥	٨,٣	-	٠٤.	٨,٧
١٩٧٦	٣٢,٢	-	٤,١	٢٦,٣
١٩٧٧	١,٩	-	١٩,٤	٢١,٣
١٩٧٨	٢١,٦	-	١٥,٧	٣٧,٣
١٩٧٩	٥١,٩	٥,٧	٧,٦	٦٥,٢
١٩٨٠	٣٥,٩	٤,٧	١٣,٤	٥٤,٠٠
١٩٨١	٣٧,٨	٢٥,٠٠	٨,٢	٦٥,٦
١٩٨٢	٢٧,٧	٤١,٥	٢,٩	٧٢,١
١٩٨٣	٦,٣	٨٣,٩	٩,٨	١٠٠,٠٠
جملة	٢٧,٠٠	١١,٥	٨,٩	٤٨,٣

المصدر: المرجع السابق، ص ٢٣.

أما الاستثمار الأجنبى فلم يصل مصر منه إلاّ حوالى ٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤، ثم تضاعف إلى ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، ثم وصل ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ أى ما أسهم به الاستثمار الأجنبى المباشر فى تغطية العجز الخارجى خلال هذه الفترة حوالى ٦٢%.(٣٢)

وعلى الرغم من كل هذه المعونات إلاّ أنه لم يسهم فى حل الأزمة؛ الأمر الذى سعت معه الحكومة المصرية إلى طلب مزيد من المعونات من دول الخليج،(٣٣) والذى أسفر عن تكوين هيئة تنمية الخليج فى مصر برأسمال ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٦.(٣٤)

ومن جانب أخر أُجريت مفاوضات شاقة مع صندوق النقد الدولى والتى أسفرت بدورها عن الوصول إلى اتفاق تثبيت فى نفس الشهر للحصول على ائتمان بقيمة ١٥٠ مليون دولار(٣٥) وفى نفس الوقت تمت مفاوضات مع مجموعة الدول والهيئات المهتمة بتقديم المعونات لمصر، والذى قُدم فيه تقرير مُقدم من قبل الحكومة المصرية

وبمساعدة خبراء صندوق النقد الدولى برفع الدعم عن عدد كبير من البنود حيث أصبح الإنفاق على الدعم يمثل عبئا على ميزانية الحكومة، ومن ثم فقد نال التقرير القبول من قبل الدائنين وعلى الرغم من أن هذا التقرير قد أحيط بقدر كبير من السرية إلا أن أحداث يناير ١٩٧٧ قدمت صورة واضحة عن ما تم فى اجتماع باريس، الأمر الذى أضطر معه صندوق النقد الدولى إلى تأجيل بعض الشروط التى كان من المزمع تنفيذها.(٣٦)

وقد استطاعت مصر من خلال هذه القروض أن تحسن فى قيمة العجز الخارجى، إلا أنه عاد مرة أخرى للصعود فى الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨٢/٨١ حتى وصل إلى ٠,٢٦٦٩ مليون جنيه، الأمر الذى يرجع بصفة رئيسية إلى تفاقم عبء الدين الخارجى من أقساط وفوائد حيث وصل إلى ٨,١٦٤١ أى بزيادة قدرها ٢٧٥%. (٣٧)

كذلك عادت أزمة السيولة النقدية للتصاعد نتيجة للتغيرات التى طرأت فى نهاية السبعينيات حيث توقفت المساعدات الاقتصادية من الدول والصناديق العربية فى أعقاب معاهدة السلام(٣٨) وتوقفت القروض بدون فائدة، والتى تمتد فترة سدادها إلى خمسين عاما ولفترة سماح عشر سنوات؛ والتى كانت تقدم من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى اعتبارا من ١٩٨٠؛ كذلك الدخول فى مشروعات عالية التكلفة ذات مكون أجنبى كبير(٣٩) من جديد حتى وصلت فى نهاية ١٩٨١، وبالتالى فقد أثرت هذه الديون على الدخول الريعية للاقتصاد المصرى سواء من عوائد صادرات البترول أو من تحويلات العاملين بالخارج أو من عوائد قناة السويس.

وبحلول عام ١٩٨٢ كان إجمالى ديون مصر ١٤, ٣ بليون دولار العامة المدنية، المتوسطة وطويلة الأجل ، أما الديون قصيرة الأجل فسجلت ٦, ٨ بليون دولار، هذا بخلاف الديون العسكرية والتى بلغت حوالى خمسة بلايين دولار للولايات المتحدة وأوربا الغربية، وثلاثة بلايين دولار للاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية بنسبة ١٤١ % من إجمالى الناتج المحلى فى ١٩٨١ بالمقارنة بنسبة ٤٣% فى بداية السبعينيات(٤٠) (فترة تولى الرئيس محمد أنور السادات)

ويوضح الجدول التالى تطور نسبة عبء الدين الخارجى من الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤

جدول (٥)

تطور نسبة عبء الدين الخارجي فى العجز الإجمالى مع العالم الخارجى

١٩٧٤- ١٩٨٤

السنوات	القيمة	النسبة إلى إجمالي العجز%	القيمة	النسبة إلى إجمالي العجز%	إجمالي العجز مع العالم الخارجي١	نسبة العجز إلى إجمالي المدفوعات الجارية %
١٩٧٤	٣١١,٨	٣٩,٦	٤٧٦,٥	٤,٦٠	٧٨٨,٢	٥٣,٨
١٩٧٥	٢٩٢,٢	٢٤,٥	٨٩٩,٨	٧٥,٥	١١٩٢	٥,٥٩
١٩٧٦	٣٨١,٦	٤٣,٨	٤,٤٩٢	٥٦,٣	٨٧٣,٠	٤٣,٧
١٩٧٧	٤٢٢,٠	٣,٥٧	٤,٣٧٥	١,٤٧	٧٩٧,٤	٣٥,١
١٩٧٨باسعار سعر الصرف	٤٧٢,٥	٥٧,٣	٣٥٢,٥	٤٢,٧	٧٢٥	٣١,٥
٧٩-١٩٨٠	١٠١٠,٢	٨١,٤	٢٣١,٥	٦,١٨	١٢٤١,٧	١٩,٤
٨٠-١٩٨١	١٤٣٦,٥	٧٠,٨	٥٩٣,٦	٢,٢٩	١,٢٠٣٠	٢٦,٦
٨١-١٩٨٢	١٦٤١,٨	٦١,٥	١٠٢٧,٢	٣٨,٥	٠٢٦٦٩.	٩,٣٣
٨٢-١٩٨٣	١٧٣٨,٤	١٠٠,٦	١٠,٦	٠٦.	١٧١٧,٨	١٩,٨
٨٣-١٩٨٤	٢٠٠٦,٣	٨٧,٣	٢٩٠,٩	١٢,٧	٢٢٧٩,٢	٢٣,٣

المصدر :رضا هلال، مرجع سابق ص ٧١.

يتضح من الجدول السابق أن ما يتحمله الاقتصاد المصرى من أعبـــاء خدمــة الديون من أقساط وفوائد؛ والتى تشكل الأساس فى عجز ميزان المدفوعات لمـــا تمثلـــه الفوائد المستحقة سنوياً على القروض بنداً رئيسياً فى المدفوعـــات الجاريـــة، كمـــا أن مدفوعات الأقساط تمثل بدورها أحد البنود الهامة فى ميزان المدفوعات الرأسمالية، فكما أشار الجدول السابق أن أعباء الديون ارتفعت من ٣١١ مليون جنيهاً عام ١٩٧٤ إلـــى أن وصلت ٠٠٦ عام ١٩٨٤.(٤١)

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن نصيب القطاعات السلعية (زراعـــة، والصناعـــة، الرى، استصلاح الأراضى، والكهرباء، والبترول، والتشييد، والتعديـــن) مـــن إجمـــالى

الاستثمارات المنفذة كان ٤٩% من ١٩٧٧- ٨١/ ١٩٨٢؛ الأمر الذى أدى بدوره إلى العجز فى قطاعات الخدمات وهو الأمر الهام فى مشكلة الديون الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص لم يسهم فى تعويض النقص فى الدخل المتولد من الصادرات، بل على العكس فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية عبئاً متزايداً على ميزان المعاملات التجارية بما تتطلبه من طلب على الواردات، وما تحوله من أرباح للخارج. (٤٢)

ويوضح الجدول التالى هيكل كلٍ من القروض السلعية وغير السلعية.

جدول (٦)

هيكل القروض الخارجية (القروض السلعية، وغير السلعية) من ٦٥_١٩٨٣

السنة	القروض السلعية %	قروض غير سلعية % قطاع الخدمات	١٠٠
٦٥-٦٦	٨٠,٣٠	١٩,٩٧	١٠٠
٦٧-١٩٧٤	٦٧,١	٣٢,٩	١٠٠
٧٤-١٩٨٣	٣,٣٦	٦٣,٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للمحاسبات، تقرير المديونية الخارجية لمصر فى ١٩٨٤/٦/٣٠.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة القروض السلعية بلغ حوالى ٣٦, ٣% من جملة القروض بالمقارنة إلى ٦٧, ١% فى الفترة من ٦٧-١٩٧٣، بينما قفز نصيب قطاع الخدمات من القروض الخارجية من ٧, ١٩% فى الفترة ٥٦-١٩٦٦، إلى ٣٢, ٩% فى الفترة من ٦٧-١٩٧ إلى أن وصل إلى ٦٣% من جملة قروض ٤-١٩٨٣.

وعلى الرغم من هذا المعدل المرتفع من المعونات الخارجية لقطاع الخدمات إلاّ أننا نجد كما - ستوضح الدراسة - أن نسبة الإنفاق على الخدمات تقل كثيراً عن الفترات السابقة والتى كانت توصف باقتصاد الحرب فى الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣.

ثانياً: العوامل الاجتماعية :

أ - النمط التوزيعى للسكان:

لعبت الطبيعة دوراً واضحاً فى التركيبة السكانية للجمهورية؛ لصالح الوادى الذي يبدو أهم عصب للنيل على الرغم من امتداده امتداداً خطياً لا يمكن غض النظر عنه، حيث يحتل الصيد حوالى كم جعل التجانس العام الداخلى مع التباين الصارم مع

الصحراء المحيطة ليؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة في الصحراء، وهو ما اسماه جمال حمدان "مورفولوجية المكان."

وتبرز القاهرة " كخاصرة الصحراء" والوادى فى آنٍ واحدٍ، مما يجعلها عنق مصر من الناحية الهندسية ومن الناحية الميكانيكية؛ حيث تعتبر نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب. و هى من الناحية الحيوية نقطة التبلور ومن الناحية الوظيفية ضابط الإيقاع بين كفتى مصر.

وقد أثر هذا الدور فى النمط التوزيعى للسكان حيث جعل القاهرة قمة طبيعية وتتويجاً لزحف سكانى صاعد يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء. حيث تتركز الكثافة السكانية فى دائرة نصف قطرها ٧ كم ومركزها القاهرة لتضم ربع مجموع سكان القطر فى ثُمن مساحته فقط.(٤٣)

حيث وصلت الكثافة السكانية فى القاهرة فى بداية الثمانينيات ٦,٩٩٢٢، تليها مباشرة محافظة الدقهلية والتى وصل عدد سكانها فى نفس العام ٣٤٠٤٣٨٧ أى بكثافة ضعف المعدل القومى.(٤٤)

لعبت الزيادة السكانية دورا هاما فى تغيير الأوضاع الاجتماعية ومن ثم تأثيرها السلبى على التعليم فعند بداية الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٠ كان عددالسكان فى الوادى خمس وعشرين مليون نسمة، وصلوا إلى خمس وخمسين مليون نسمة مع عام ١٩٩٠(٤٥) ، أى بزيادة قدرها ثلاثين مليون نسمة، ومن المنتظر أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠٠٠ إلى خمس وستين مليون نسمة.(٤٦) وبالتالى زاد عدد من هم فى سن التعليم، ولم يقابل هذا الأمر زيادة فى الخدمات التعليمية؛ بسبب قلة المخصصات المالية؛ والتى أثرت بدورها على عدم القدرة على الاستيعاب الكامل، وارتفاع كثافة الفصول، وانتشار ظاهرة الرسوب والتسرب، حيث ارتفعت نسبة عدد التلاميذ إلى عدد المدرسين، كما زادت عدد المدارس التى تعمل فترتين وثلاث فترات.(٤٧)

ب - الفجوة بين الريف والحضر:

أدى التركز السكانى حول الشريط الضيق للدلتا إلى تفاوتات كبيرة بين كل من

الريف والحضر، حيث نجد أن محافظة القاهرة قد استأثرت بأكبر عدد من السكان حيث بلغ تعداد مدينة القاهرة وفقاً لإحصاء السكان عام ١٩٨٦ نحو ٦٠٦٩ ألف نسمة عام ١٩٨٦ بينما كان ٣٣٤٩ ألف نسمة فى عام ١٩٦٠، و ذلك بمعدل ٢٨٣٣٢/ كم٢ ، أى بنسبة ١٢,٦% من إجمالى عدد السكان، يليها محافظة الجيزة والدقهلية والإسكندرية حيث تبلغ الكثافة السكانية فى كلٍ منهم على التوالى٣٧٢٦ ألف، و ٣٤٨٤ والإسكندرية ٢٩٢٧ ألف نسمة، و ذلك فى عام ١٩٨٦، أى بمعدلات ٧,٧%، ٧,٢%، بينما يبلغ تعداد السكان فى باقى المحافظات ٣% و٦%.(٤٨)

كما أدت العوامل الاجتماعية السابقة إلى بذل الجهود المتواصلة للحد من هذه الزيادة السكانية من جهة، ومحاولة إعادة التوازنات بين المناطق الريفية والحضرية من جهة أخرى،(٤٩) إلاّ أن هذه المحاولات والجهود المبذولة مازالت تواجه بنقص الإمكانات التى تلاحق هذه الزيادة والتى من أهمها عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات التعليمية.

ثالثاً: القوى والعوامل التعليمية:

أ – زيادة عدد من هم فى سن الإلزام:

أدت كلٍ من الرعاية الصحية وتطبيق مبدأ الإلزام، إلى الزيادة فى عدد من هم فى سن الإلزام. مما ساعد على نسبة الاستيعاب فى المدارس الابتدائية حيث كانت نسبة المقيدين بالمرحلة الابتدائية حوالى ٥٠,٣ من مجموع السكان من سن ٦-١٢ سنة (فترة الإلزام) عام ٥٩/٦٠ حتى وصل إلى ٧٧,٧ عام ٨٨/ ٨٩.(٥٠)

ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة السنوية فى عدد المقيدين فى المرحلة الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان فى سن ٦-١٢.

الجدول (٧)

يوضح عدد المقيدين فى المدارس الابتدائية منسوباً إلى عدد السكان فى سن ٦-١٢ سنة

العام الدراسى	عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية	شريحة السكان من ٦-١٢ سنة	نسبة المقيدين إلى شريحة السكان
١٩٦٠/٥٩	٢٥٢٣٧٧	٤٨٧٨٤٠٠	٥٠ ،٣
٦١/٦٠	٢٦١١٤٠٧	٤٩٦٧٠٠٠	٥٢ ،٦
٦٢/٦١	٢٧٥٦٨٣٤	٤٩٠٤١٠٠	٥٦ ،٢
٦٣/٦٢	٢٩١٢٤٨٩	٥٢٣٣٩٠٠	٥٥ ،٧
٦٤/٦٣	٣١٣٦٤٤٥	٥٣٦٨٦٠٠	٥٨ ،٤
٦٥/٦٤	٣٣٠٢١٩١	٥٥٠٥٩٠٠	٦٠ ،٠
٦٦/٦٥	٣٤٢١٥٠٠	٥٦٧٩٨٠٠	٦٠ ،٢
٦٧/٦٦	٣٤١٨١٥٢	٥٧٩٣٤٠٠	٥٩ ،٠
٦٨/٦٧	٣٤٧٩٣٧٤	٥٩٤٢٠٠٠	٥٨ ،٦
٦٩/٦٨	٣٥٥٤٧٢٤	٦٠٩٥٦٠٠	٥٨ ،٣
٧٠/٦٩	٣٦٢٢٢٦٨٥	٦٢٥٢٧٠٠	٥٧ ،٩
٧١ /٧٠	٣٧٤٤٨٨١	٦٢٧٧٧١٠	٥٩ ،٧
٧٢/٧١	٣٨٧٨٠٤٥	٦٣٠٢٨٢١	٦١ ،٥
٧٣/٧٢	٣٩٩٤١٣٢	٦٣٢٨٠٣٢	٦٣ ،١
٧٤/٧٣	٣٩٢٥١٨٠	٦٣٥٣٣٤٥	٦١ ،٨
٧٥/٧٤	٤٠٧٤٨٩٣	٦٣٧٦٠٠٠	٦٣ ،٩
٧٦/٧٥	٤١٢٦٧٩٨	٦٣٦٤٠٠٠	٦٤ ،٨
٧٧/٧٦	٤١٥٨٥٦٣	٦٣٨١٠٠٠	٦٥ ،٢
٧٨/٧٧	٤٢١١٣٤٥	٦٤٤٥٠٠٠	٦٥ ،٣
٧٩/٧٨	٤٢٩٤٠٨٦	٦٥٦١٠٠٠	٦٥ ،٤
٨٠/٧٩	٤٤٤١٣٦٣	٦٧٢١٠٠٠	٦٦ ،١
٨١/٨٠	٤٥٥٥١٥١	٦٩٢٠٠٠٠	٦٥ ،٨
٨٢/٨١	٤٧٤٨٤١٤	٧١١٦٠٠٠	٦٦ ،٧
٨٣/٨٢	٥٠٣٦٦٠٨	٧٣٤٠٠٠٠	٦٨ ،٦

العام الدراسى	عدد المقيدين بالمرحلة الابتدائية	شريحة السكان من ٦- ١٢ سنة	نسبة المقيدين إلى شريحة السكان
٨٤/٨٣	٥٤٣٩٥٧٩	٧٥٧٢٠٠٠	٧٠ ،٦
٨٥/٨٤	٥٦٨٠٥٢٨	٧٨١٣٠٠٠	٧٢ ،٧
٨٦/٨٥	٦٠٠٢٨٥٠	٨٠٦٢٠٠٠	٧٤ ،٥
٨٧/٨٦	٦٣٥٩٩٤٢	٨٣١٥٠٠٠	٧٦ ،٥
٨٨/٨٧	٦٦٣١٢٦٥	٨٥٧٢٠٠٠	٧٧ ،٤
٨٩/٨٨	٦٩٥٥٤٥٥	٨٩٥٠٠٠٠	٧٧ ،٧
٩٠/٨٩			

المصادر:

* من عام ٥٩ إلى ٧٠/٦٩ تم استقاء البيانات من تقديرات السكان بالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء من ٧١/٧٠ إلى ٧٤/٧٣ استخدم معدل نمو ٠٠٤, ١% وذلك عن طريق الفرق بين سنتى ٧٥/٧٤، ٦٩/ ٧٠ مقسوما على خمس سنوات.

* من سنة ٧٥/٧٤ إلى ٨٩/٨٨ تم استقاء البيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء مركز الأبحاث والدراسات السكانية: تقديرات وإسقاطات السكان مصر من ١٩٧٥ إلى عام ٢٠٠٠ الفرض الثانى.

يلاحظ من الجدول السابق أن نسبة عدد المقيدين فى بداية ١٩٦٠ كان ٢٤٥٢٣٧٧ بنسبة ٣,٣٥% من عدد السكان، وصل فى ٨٨/ ١٩٨٩ إلى ٦٩٥٥٤٥٥ بنسبة ٧, ٧٧% من إجمالى عدد السكان أى بزيادة قدرها ٤٥٠٣٠٧٨ بنسبة ٥, ٢٠% من عدد السكان؛ الأمر الذى يعكس ما يتحمله التعليم من ضغوط، وما يتطلبه من زيادة فى الموارد التعليمية المختلفة.

ب – الإنفاق على التعليم :

أثرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السابقة على التعليم حيث أولت الدولة فى بداية الثورة بدعم التعليم وتحمل مسئولية الإنفاق على التعليم -كما سبق أن أوضح البحث-

وعلى الرغم من أن الدولة حاولت مراراً زيادة النسبة المخصصة للتعليم من الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت حوالى ٥, ١٩ فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ وذلك مقارنة بسنة ٦٥/ ١٩٦٦

وبالمثل فقد زادت ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة بنسبة ٢٢٥% فى عام ٨٨/ ١٩٨٩ بالمقارنة لسنة ١٩٨٩/٦٥ وتعتبر هذه هى الزيادة الحقيقة فى الميزانية

وعلى الرغم من هذه الزيادات نجد أن نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٩, ٠ فى عام ٨٨ / ١٩٨٩ مقارنة بسنة الأساس وذلك بسبب الزيادة فى عدد الطلاب والتى وصلت إلى ٢٤٩% خلال فترة الدراسة.(٥١)

ويوضح الجدول ، رقم (٨) تطور ميزانية التربية والتعليم ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة من ١٩٥٩/ ١٩٨٩

الجدول (٨)

تطور ميزانية التربية والتعليم خلال الفترة من ١٩٩٦٠/ ١٩٩٠

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة التربية والتعليم	النسبة %
٥٩/ ١٩٦٠	٦٦٤٢٢٩٠٠٠	٤١٤٢٣٠٠٠	٦ ،٢
٦٠/٦١	٧٦٣٧٦٢٢٧١	٥٧٨٨١٠٢٦	٦،٧
٦١/٦٢	٨٤٧٢٥٤٢٥٢	٦٣٣٠٠٠٠٠	٧ ،٤
٦٢/٦٣	١٤٦٢٨٥١٠٥٠	٦٣٣٠٠٠٠	٤ ،٣
٦٣/٦٤	١٦٤٣٨٦٧٢٠٠	٦٥٦٥٠٧٧١	٤ ،٠
٦٤/٦٥	١٧٧٥٦٢٥٦٧٠	٦٨١٠٠٠٠	٣ ،٨
٦٥/٦٦	١٨٥٩٥٢٨٠٠٠	٨٢٨٠٠٠٠	٤ ،٥
٦٦/٦٧	١٨٠٧٨٠٥١٠٠	٨٥٣٠٠٠٠	٤ ،٦
٦٧/٦٨	١٩٤١٤٦٠٠٠	٨٩٤٠٠٠٠	٤ ،٤
٦٨/٦٩	٢١٤٦٤٩٦٤٤٠	٩٦٢٠٠٠٠	٤ ،٢
٦٩/٧٠	٢٤١٤٦٥٧٩٨٩	١٠٤٠٧٨٧٠٠	٤ ،٠

السنوات	الموازنة العامة للدولة	موازنة التربية والتعليم	النسبة %
١٩٧١/٧٠	٢١٦٠٢٠٠٨٠٠	١٠٧٢٠٠٠٠	٤،١
٧٢/٧١	٢٧٨٤٦٦٠٦٨٠	١١١٩٠٠٠٠٠٠	٤،٠
١٩٧٣	٣٢٣١٩٣٦٠٠	١٤٥٣١٨٥٠٠	٤.٥
١٩٧٤	٥٩٧٤٢٩٠٤٠٠	١٥٠٥٦٨٣٠٠	٣،٦
١٩٧٥	٤١٨٧١٨٥٠٠٠	١٧٧٦٢٧١٠٠	٢،٩
١٩٧٦	٥٩٧٤٢٩٠٤٠٠	٢١٣٦٧٢٥٤٩	٣،٦
١٩٧٧	٧١٤٨١٨٦٠٠٠	٢٢٨٨٥٦٨٥٠٠	٣،٢
١٩٧٨	٩١٤٤٩٢٩٤٠٠	٢٧١٥٥٤٨٧٠	٣،٠
١٩٧٩	١٢٩٢٤٥١٥٣٠٠ ٠	٣٣٤٠٧٢٠٢٠	٢،٦
٨١/٨٠	٦٨٠١٨٤٧٠٠٠	٣٨٧٩٦٢٤٢٠	٥.٧
٨٢/٨١	٨٥٥٩٦٢٧٠٠٠	٥٦٤٠٣٦٦٤٠	٦،٦
٨٣/٨٢	١٢٠٨١٣٣٧٠٠٠	٧٢٦٤٠٧٩٤٧	٦،٠
٨٤/٨٣	١٣٣٧٢٣٦٥٤٥٠	٨٢٧٦٤٠٦٠٣	٦،٢
٨٥/٨٤	١٥١٧٩٣٥٦١٠٠	٦٧٩٧٥٢٧٦٩	٦،٥
٨٦/٨٥	١٦٣٨٦٠٧٨٠٠٠	١١٧٧٢٩٩٣٢٠	٧،٢
٨٧/٨٦	١٦٩٠١٥٠١٧٠٠	١٢٦١١٢٥٨٩٧٠	٧،٥
٨٨/٨٧	١٩٤٧٠٧١٤٨٠٠	١٣٢٥٩٨٧٥٧٠	٦،٨
٨٩/٨٨	٢٣٦٥٢٢٩٥١٠	١٦١٣٨٥٥٣٧٠	٦،٨
٩٠/٨٩	٢٣٦٥٦٢٢٩٥١٠	١٦١٣٨٥٥٣٧٠	٦،٦

المصادر:

* بالنسبة للأعوام ٥٩/٦٠- ٨٩/ ١٩٩٠، فالبيانات مستقاه من : مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما،(خلال الفترة من ٥٩/٦٠- ٨٩/ ١٩٩٠)، القاهرة، ١٩٩١

* والنسبة للأعوام ٨٨/ - ٨٩/ ١٩٩٠ فالبيانات مستقاه من : ج م ع، المركز القومى للبحوث التربوية و التنمية، تقارير عن تطور التربية و التعليم فى الفترة من سنة ٨٨/ ١٩٩٠، بند تطور ميزانيات التعليم.

نلاحظ من الجدول السابق تطور ميزانية التعليم خـــلال الفــترة مـــن ١٩٦٠- ١٩٨٩ ونسبتها إلى الموازنة العامة للدولة، حيث تضاعفت خلال هذه الفـــترة حوالـــى تسعة وثلاثين مرة، إلا أن نسبتها إلى الموازنة العامة ظلت فى المتوسط ٦% تقريبا عـدا الفترة من ١٩٦٣/٦٢ وحتى عام ١٩٧٩ فقد كانت النسبة حوالى ٤%.

كما يوضح الجدول التالى تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيـب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة لسنة الأساس (١٩٦٥|١٩٦٦).

جدول (٩)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم ومتوسط نصيب الطالب وذلك بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم		جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب	
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		جارى	ثابت
٦٠/٥٩	٨٥ ،٩	٤١٤٢٣٠٠٠	٤٨٦١٨٥٤٤،٦	٢٩٣٩٥١٣	١٤ ،١	١٦ ،٥
٦١/٦٠	٨٥ ،٧	٥٧٨٨١٢٦	٦٧٥٣٩١٢٠،٢	٣١٣١٧٥٧	١٨ ،٥	٢١ ،٦
٦٢/٦١	٨٦ ،٦	٦٢٩٠٠٠٠٠	٧٢٦٣٢٧٩٤ ،٥	٣٣٢٨٢٤٢	١٨ ،٩	٢١ ،٨
٦٣/٦٢	٧،٨٥	٦٣٠٠٠٠٠	٧٣٨٦٢٣١٠ ،٤	٣٥٤٩٥٩٥	١٧ ،٨	،٨ ٢٠
٦٤/٦٣	٨٦ ،٧	٦٥٦٥٧٧١	٧٥٧٢١٧٦٥ ،٩	٣٨٤٣٩٣٩	١٧ ،١	١٩ ،٧
٦٥/٦٤	٩٢ ،٢	٦٨١٠٠٠٠٠	٧٣٨٦١١٧١ ،٨	٤١١٥٧٨٤٨	١٦ ،٥	١٧ ،٩
٦٦/٦٥	،٠ ١٠٠	٨٢٧٦٨٠٠٠	٨٢٧٦٨٠٠٠	٤٣٨٤٢٠٧	١٨ ،٩	١٨ ،٩
٦٧/٦٦	،٨ ١٠٧	٨٢٨٠٠٠٠٠	٧٦٨٠٨٩٠٥ ،٤	٤٤٩٧٩١١	١٨ ،٤	١٧ ،١

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربية والتعليم بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب جارى	ثابت
٦٨/٦٧	،٢ ١١٠	٨٥٣٠٠٠٠٠	٧٧٤٠٤٧١٨ ،٧	٤٦٧٢٦٤٣	١٨ ،٣	١٦ ،٦
٦٩/٦٨	،٠ ١١٢	٨٩٤٠٠٠٠٠	٧٩٨٢١٤٢٨ ،٦	٤٨٣٩٠٥٦	١٨ ،٥	١٦ ،٥
٧٠/٦٩	،٦ ١١٤	٩٦٢٠٠٠٠	٨٣٩٤٤١٥٣،٦	٤٩٨١٦٩٠	١٩ ،٣	١٩ ،٩
٧١/٧٠	،١ ١١٩	١٠٧٢١٥٠٠٠	٩٠٠٢٠٩٩٠ ،٨	٥١٩٣٨٣٤	٢٠ ،٦	١٧ ،٣
٧٢/٧١	،٨ ١٢٨	١١١٩٠٠٠٠٠	٨٦٨٧٦٦٦٢ ،٠	٥٤٣٦٢٨١	٢٠ ،٦	١٦ ،٠
١٩٧٣	،٢ ١٤٧	١٤٥٣١٨٥٠٠	٩٨٧٢١٨٠٧ ،١	٥٧٠١١٨٦	٢٥ ،٥	،٣ ١٧
١٩٧٤	،٢ ١٤٧	١٥٠٥٦٨٣٠٠	١٠٢٢٨٢٤٧ ،٣	٥٩٩٧٣١٢	٢٥ ،١	١٧ ،١
١٩٧٥	،٣ ١٥٨	١٧٧٦٢٧١٠٠	١١٢٢٠٩١٥٩ ،٨	٦٢٣١١٩٠	٢٨ ،٥	٠،١٨
١٩٧٦	،٧ ١٧٠	٢١٣٦٧٢٥٤٩	١٢٥١٧٤٣١١ ،٠	٦٤٢٧٥٩٧	٣٣ ،٢	١٩ ،٥
١٩٧٧	،٨ ١٨٦	٢٢٨٥٦٨٥٠٠	١٢٢٣٦٠٠١٠ ،٧	٦٦١٩٩٠٩	٣٤ ،٥	١٨ ،٥
١٩٧٨	،١١ ٢١٤	٢٧١٥٥٤٨٧٠	١٢٦٨٣٥٥٣٠ ،١	٦٨١٨٠٣٢	٣٩ ،٨	٦،١٨
١٩٧٩	،١ ٢٣٥	٣٣٤٠٧٢٠٢٠	١٤٢٠٩٧٨٣٩ ،٢	٧٠٣٥٥٧١	٤٧ ،٥	٢٠ ،٢
٨١/٨٠	،٢ ٢٨٥	٣٨٧٩٦٢٤٢٠	١٣٦٠٣١٧٠٤ ،٠	٧٢٩٩٤٦٦	٥٣ ،١	١٨ ،٦
٨٢/٨١	،٩	٥٦٤٠٣٦٦٤٠	١٨٢٥٩٥٢٢١ ،٧	٧٦٦٧٣٥٨	٧٣ ،٦	٢٣ ،٨

السنة	الأرقام القياسية	ميزانية وزارة التربيه والتعليم بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	جملة الطلاب	متوسط نصيب الطالب جارى	ثابت
	٣٠٨					
٨٣/٨٢	،٧ ٣٣٧	٧٢٦٤٠٧٩٤٧	٢١٥١٠٤٥١٤ ،٩	٨١٢٢٥٢٧	٨٩ ،٤	٢٦ ،٥
٨٤/٨٣	،١ ٣٩١	٨٢٧٩٤٠٦٠٣	٢١١٦٩٥٣٧٢ ،٧	٨٦١٧٤٣٦	١،٩٦	٢٤ ،٦
٨٥/٨٤	٩،٤٣٠	٩٧٩٧٥٢٧٦٦	٢٢٧٣٧٣٥٨٢ .٩	٩١٢٤٦٢٠	٤.١٠٧	٢٤ ،٩
٨٦/٨٥	،٨ ٤٨٧	١١٧٧٢٩٩٣٢٠	٢٤١٣٤٨٧٧٤ ،٠	٩٦٦٩٢٠٩	١٢١ ،٨	٢٥ ،٠
٨٧/٨٦	،١ ٥٧٢	١٢٦١٢٥٩٧٠	٢٢٠٤٦١٢٧٧ ،٧	١٠٢٢١٧٦٤	١٢٣ ،٤	٢١ ،٦
٨٨/٨٧	١،٦٥٠	١٣٢٥٩٨٧٥٧٠	٢٠٣٩٦٦٧٠٨ ،١	١٠٦٤٦١٠٧	١٢٤ ،٦	١٩ ،٢
٨٩/٨٨	،٩ ٨٢٠	١٦١٣٨٥٥٣٧٠	١٩٦٥٩٥٨٥٤ ،٥	١٠٩٠٦٧٥١	١٤٨ ،٠	١٨ ،٠
٩٠/٨٩						

المصدر: مركز التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية-٦، دراسة إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعي في مصر في ثلاثين عاما، مرجع سابق، ص ٧٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن:

١- ميزانية الوزارة بالأسعار الجارية قد تضاعف بمقدار ٥, ١٥ تقريبا عام ١٩٨٩/١٩٨٨ وذلك مقارنة بسنة الأساس.

٢- ميزانية الوزارة بالأسعار الثابتة قد زادت بنسبة ٢٢٥% في عام ١٩٨٩/٨٨ وذلك بالمقارنة بسنة الأساس ٦٥/ ١٩٦٦ وتعتبر هذه هي الزيادة الحقيقية في الميزانية.

٣- أما نصيب الطالب قد انخفض بمقدار ٩, في عام ١٩٨٩/٨٨ عنه في سنة الأساس ١٩٦٦/٦٥ نتيجة زيادة عدد الطلاب بنسبة ٢٤٩% خلال فترة الدراسة.

٤- أما متوسط نصيب الطالب من إجمالي الأبواب الثلاثة الأولى للإنفاق الفعلي للوزارة بالحساب الختامي للدولة بالنسبة لنصيب الطالب فقد تضاعفت حوالي تسعة مرات تقريبا، فقد كان نصيب الطالب ٤, ١٧ في عام ١٩٦٠ ثم بلغ ٩, ١٥٣ في عام ١٩٨٩.

* و بالنسبة للتعليم الابتدائى زادت الاستخدامات الاستثمارية تدريجيا مما انعكس على متوسط نصيب الطالب حيث كان ١١, ٣ فى عام ١٩٨١/ ١٩٩٨٢ ثم ارتفع تدريجيا إلى ٧, ١١ جنية فى عام ٨٨/ ١٩٨٩.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق على التعليم الأساسى (الحلقة الأولى) فى الفترة من ١٩٨١/٨٠ وحتى ١٩٩٠/٨٩.

جدول (١٠)

تطور تمويل التعليم الأساسى (الحلقة الأولى) خلال العشر سنوات من ٨٠/ ٩٠

	٨١/٨٠	١٩٩٠/٨٩	زيادة	النسبة المئوية
تلاميذ	٤،٤١٧،٠١٦	٥٧٩٠٨٤٧	١٣٧٣٨٣١	%٣١
فصول	١٠٨٧٤٩	١٣٣٤١٨	٢٤٦٦٩	%٢٣
أجور	١٣٢،٤٤٦،٠٠٠	٦٤٤،٤٤٩،٠٠٠	٥١١،٩٧٣،٠٠٠	%٣٨
نصيب الفصل من الأجور	١٢١٨	٤٨٣٠		١١١ جنيه سنويا

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل مرحلة التعليم الأساسى خلال عشر سنوات من ٨٠/ ١٩٨١ إلى ٨٩/ ١٩٩٠.

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة التلميذ من الأجور ١١ ج، بينما فى المستلزمات ١٢ جنية أى أن نصيب الأجور يبلغ ٩٠% من التكلفة فى الأجور، ١٠% من مستلزمات التشغيل. وإذا تمت المقارنة ما ينفق على التلميذ من مستلزمات فى ٨٠/ ١٩٨١ نجد أنه ١, ٦% وهو أكثر منه فى ١٩٩٠/٨٩ وفقا لمعدلات التضخم للوصول إلى كثافة ٤٠ تلميذ فى الفصل بدلا من ٥٥ فإن هذا يلزم فتح فصولا جديدة بمقدار ٥١٧٣ بتكلفة قدرها ٣٠١, ٦٠٨, ٢٧. هذا إذا أخذنا فى الحسبان أن تكلفة الأجور

تبلغ ٩٥٨،٢٤ ،٥٩، بينما تبلغ تكلفة المستلزمات ٧١١, ٦٢٢, ٢.

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه التكلفة لا تشتمل على الاستخدامات الاستثمارية من مبان وتجهيزات وهى تكلفة تفوق الإمكانات المتاحة.(٥٢)

- بالنسبة للتعليم الإعدادى فقد زادت الاستخدامات الاستثمارية خلال فترة الدراسة بصورة تدريجية حيث تضاعفت أربع مرات تقريبا، كذلك زاد متوسط نصيب الطالب من ٠١, ٦ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ وأصبح ٣٦, ١٥ فى عام ٨٨/ ١٩٨٩،

و يوضح الجدول التالى بعض التفصيلات فى هذا الأمر :

جدول (١١)

تطور تمويل التعليم الأساسى (الحلقة الثانية) خلال عشر سنوات من ٨١/٨٠ إلى ٨٩/ ١٩٩٠

	٨١/٨٠	٨٩//١٩٩٠	%	% الزيادة السنوية
أجور ومستلزمات	٨١ ،٥٨٢ ،٣٥٠	٤٦٠ ،٣٩٧ ،٠٠٠	%٤٦٤	%٤٦ ،٤
عدد الفصول	٣٥٧٦١	٧٦٧٠١	١١٤ ،٥	١١ ،٤
عدد التلاميذ	١٤٣٦٧٠٧	٣٣٣٤٥٤٦	%١٣١٢	%١٣ ،٢
كثافة الفصل	٤٠ ،١	٤٣ ،٤		
تكلفة الفصل	٢٨٢٢	٦٠٠٣	١٦٣	١٦ ،٣
تكلفة التلميذ	٥٦ ،٨	١٣٨ ،٠	١٤٢ ،٩	١٤ ،٢

المصدر: المرجع السابق.

* أما التعليم الثانوى العام فقد تضاعفت الاستخدامات حوالى أربع مرات أيضا ، والذى انعكس بدوره على نصيب الطالب من ٧٩, ٥ عام ٨١/ ١٩٨٢ إلى ٧٥, ١٤ فى عام ١٩٨٩.

* وبالنسبة للتعليم الصناعى فقد زادت النسبة أربع مرات وكان نصيب الطالب ١٩, ٢٢ فى عام ٨١/ ١٩٨٢ وبلغ ٤٣, ٤٨ فى عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩.

* وبالمثل للتعليم الزراعى فقد تضاعفت الميزانية أربعة أضعاف من ١٩, ٢٢ فى عـــام ٨١/ ١٩٨٩ وبلغ ٤٣, ٤٨ عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩.

* أما التعليم التجارى فلم تطرأ زيادة كبيرة على الاستخدامات الاستثمارية المخصصة له فقد كان نصيب الطالب ٤٨, ٧ فـــى عـــام ٨١/ ١٩٨٢ وأصبـــح ١٠, ١٠ عـــام ٨٨/ ١٩٨٩.

ج – كثافة الفصول:

أدت الزيادة المطردة فى عدد الطلاب مع ضعف الإمكانات اللازمة من مبان إلـــى تكدس الفصول؛ حيث وصلت الكثافة إلى أكثر من ٥٠ طالبا فـــى الفصـــل فـــى بعـــض المحافظات، مما زاد العبء على الحكومة لتغطية الكثافة والوصول إلى معدلات أقل فـــى الفصول المدرسية.

ويوضح الجدول التالى تطور كثافة الفصل بالتعليم الابتدائى فى بعض محافظـــات الجمهورية :

جدول (١٢)

تطور كثافة الفصول فى التعليم الابتدائى فى بعض محافظات الجمهورية

المحافظة	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥/٧٤	٨٠/٧٩	٨٥/٨٤	٨٩/٨٨
القاهرة	٤٦	٤٧	٤٤	٤٠	٤٤	٤٨
الإسكندرية	٤٧	٤٦	٤٥	٤٣	٤٥	٥١
القليوبية	٤٤	٤٤	٤٥	٤٢	٤٨	٥٠
الجيزة	٤٥	٤٦	٤٦	٤٤	٤٨	٥٠
أسيوط	٤٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٢	٤٢
شمال وجنوب سيناء	٤٤	–	–	١٣	١٠	١١

المصادر:

* بالنسبة للأعوام من ٦٤/٦٥ إلى ٨٤/٨٥ فهى مستقاه من : وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص ١٩.

* وبالنسبة إلى عام ٨٨/١٩٨٩ فبياناته من : وزارة التربية والتعليم، إحصائيات التعليم ١٩٨٨-١٩٩١.

يلاحظ من الجدول السابق زيادة كثافة الفصول بشكل مطرد فى بعض محافظات مصر ، حيث:

* زادت الكثافة فى محافظة القاهرة من أربعين تلميذا عام ٧٩/١٩٨٠ إلى ٤٧ تلميذا عام ٨٨/ ١٩٨٩، بعد أن كانت انخفضت بالمقارنة لعام ٩٦/١٩٧٠.

* كما زادت الكثافة فى محافظة الإسكندرية من ثلاثة وأربعين تلميذا علم ٧٩/ ١٩٨٠- إلى إحدى وخمسين تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩، وكانت قد انخفضت إلى اثنى وأربعين تلميذا فى عام ٦٩/١٩٧٠.

* وبالمثل فى محافظة القليوبية عام حيث كانت كثافة الفصول عام ٧٩/١٩٨٠ اثنى وأربعين تلميذا وصلت إلى خمسين تلميذا عام ٨٨/ ١٩٨٩.

* كذلك بالنسبة لمحافظة الجيزة فى عام ٧٩/ ١٩٨٠ فقد كانت أربع وأربعين تلميذا وصلت إلى خمسين تلميذا عام ٨٨/١٩٨٩.

* أما محافظة أسيوط فقد كانت كثافة الفصل فى عام ٧٩/ ١٩٨٠ أربعين تلميذا وصلت إلى سبعة وأربعين تلميذا عام ٨٨/ ١٩٨٩.

* اختلف الأمر بالنسبة لمحافظتى شمال وجنوب سيناء حيث كانت كثافة الفصل فى ٧٩/ ١٩٨٠ ثلاثة عشر تلميذا انخفضت إلى أحد عشر تلميذا؛ ويرجع السبب فى ذلك إلى زيادة المبانى المدرسية والاهتمام بسيناء بعد استردادها.

د – الأبنية التعليمية:

تعانى الأبنية التعليمية من نقص شديد من حيث كفايتها وعدم صلاحيتها، حيث بلغ عدد الأبنية التعليمية على مستوى الجمهورية حوالى ١٨٦٨١ مبنى، إلا أن الصالح منها لم يتعدى نسبة ٩٥,٥% من إجمالى عدد الأبنية،(٥٣) الأمر الذى يرجع إلى:

قلة الاعتمادات المالية الكافية من ناحية ، مع قلة الجهود الذاتية والتأخير فى تنفيذ بعض مشروعات الأبنية بسبب ارتفاع أسعار البناء، وتكلفة العمالة، وتناثر وحدات الأبنية التعليمية فى عدة مناطق، مما يؤثر على موقف المقاولين ما بين التنفيذ أو رفع قيمة العطاءات المقدمة. (٥٤)

ومن الجدير بالذكر أن معظم الأبنية الصالحة للاستعمال تقع فى محافظات الحدود لما حظيت به هذه المحافظات من عناية من قبل مؤسسات التمويل الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما ترتفع نسبة المدارس غير الصالحة للاستعمال فى محافظة القاهرة.(٥٥)

وقد أدى النقص فى الأبنية التعليمية إلى تعدد الفترات، حيث وصل عدد المدارس الابتدائية التى تعمل فترتين إلى ٣٣٨٣فى عام ١٩٨٩/٨٨، و٦٣٦ مدرسة فى التعليم الإعدادى ، بينما كانت فى الثانوى العام ١٦ مدرسة لنفس العام، و ٣٦ مدرسة للتعليم الصناعى، ١٣١ للتعليم التجارى.(٥٦)

أدت العوامل السابقة – الاقتصادية والسياسة والاجتماعية – إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل من خلال التعاون الخارجى،(٥٧) سواء عن طريق المنح أو القروض للتغلب على العقبات التى حاقت بالتنمية. وقد أوضحت كل من الخطة الخمسية الأولى والثانية وخطط التعليم هذا الأمر،على أن تكون الأولوية من هذا التمويل الخارجى من المنح ، على اعتبار أن هذا القطاع الخدمى غير قادر بطبيعته على تحمل أعباء خدمة الدين الخارجى.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة ما حصل علية قطاع التعليم من استثمارات القطاع العام من الخطة الخمسية الأولى لعام ١٩٨٣/٨٢ كان من حيث الأهمية النسبية , ١، بينما، قدر ٠, ٤%. (٥٨) من مساهمة الموارد الأجنبية فى استثمارات القطاع العام بالخطة.

مما يعكس قلة المخصصات المالية لقطاع التعليم، سواء المخصصات المحلية أو عن طريق المنح والمعونات الأجنبية. على الرغم من أنه من الضرورى إعادة النظر

فى هذه المخصصات فى ضوء دور التعليم فى التنمية والتوزيع العادل ، كذلك يجب أن ينظر للتعليم باعتباره متغير مستقل يتم على أساسه توزيع الفرص التعليمية والأدوار الاجتماعية، بل يحدد دور الدولة فى النظام العالمى واستقلاليتها.

حاولت الدراسة إبراز القوى والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية فى مصر، والتى كانت وراء طلب المعونات .ليمكن من خلاله إلقاء الضوء على مقدار المعونات الخارجية من ١٩٦١- ١٩٩٠ موزعا على قطاعات التعليم المخلفة، مع تطوره سواء بالزيادة أو النقصان، سواء من منظومة الأمم المتحدة أو البنك الدولى، أو المعونات الثنائية، وهو ما سوف تتناوله الفصول الثلاثة القادمة.

المراجع

١- جلال أحمد أمين ، محاول لتفسير تحول مصر من الاستقلال إلى التبعية ١٩٦٥-١٩٨٥، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين فى الفترة من ٢٦ مارس -٢٨ مارس ١٩٨٩،

انظر أيضا:

عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة: دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ١٩٧٤- ١٩٨٢، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٦، ص ١٠٧.

عادل حسين، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، ج ١، القاهرة، دار المستقبل العربى ، ص ص ٣٨-٤٤.

٢- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، فى جودة عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ ، ٦١٧.

٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ص ١٥٧-١٦٠.

٤- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: تاريخنا القومى فى سبع سنوات، القاهرة، دار المعارف، ص ٤٦٥.

٥- عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، مرجع سابق، ص، ٤١.

٦- لوتسكيفتش، ف. أ.، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ١٩٥٢- ١٩٧١، ترجمة سلوى أبو سعدة وصل بحر، بيروت، دار الكلمة للنشر، ١٩٨٠، ص ١٠٢.

٧- عادل حسين، المرجع السابق، ص ٤٥ .

٨- سمير أمين، أزمة المجتمع العربى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص ٥٨

٩- عبد الرحمن الرافعى، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٤، ص ١٦٨.

١٠- سعد الدين إبراهيم، الحراك الاجتماعى وتوزيع الدخل، مرجع سابق، ص ٦١٩ .

١١- جودة عبد الخالق، التنمية والاعتماد على النفس والعدالة: تساؤلات من وحى التجربة المصرية فى الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية ، فى التنمية الاقتصادية العدالة الاجتماعية فى الفكر التنموى الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع الاقتصادى المصريين، القاهرة ٣-٥ مايو ١٩٧٩، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٨١، ص ٢٠٨

١٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية، القاهرة، دار مختار للطباعة والنشر، ١٩٨٧، ص ٦٤-٦٥.

١٣- رمزى زكى، الاعتماد على الذات...، مرجع سابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

١٤- عادل حسين، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٥- أمانى عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر ١٩٧٠(-١٩٨١) دراسة تحليلية لمتغير القيادة فى تجربة مصر الديمقراطية فى السبعينات رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة، ١٩٧٥، ص ٨٤.

١٦- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣، ص ص ٢٠٤-٢٤٣.

١٧- المرجع السابق.

١٨- عادل غنيم، مرجع سابق، ص ١٠٧، ١٠٨.

19- Tschirgi, Dan, The American Search for Mid East Peace, Cairo, American University in Cairo Press, 1991, pp 76-97.
and
Weinbaum, Marvin G, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid , London, Westview Press, 1986, p 26.

٢٠- فؤاد عجمى، الانفتاح الاقتصادى: جذوره وأثره على الرفاهه، ترجمة سلوى العنترى، فى جوده عبد الخالق (محرر) الاقتصاد السياسى للدخل، مرجع سابق، ص ص ٧٦٤-٧٦٦.

٢١- جلال أحمد أمين، محاولة لتفسير الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلـــى التبعيـــة، مرجع سابق، ٦٠.

٢٢- رضا هلال، صناعة التبعية، القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص ١٣.

٢٣- معهد التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .

٢٤- رضا هلال، مرجع سابق، ص٦٤.

٢٥- وزارة التخطيط الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ٨٧/٨٨-٩١/٩٢، وخطـــة عامـــها الأول ٨٧/ ٨٨، ج ١- المكونـــات الرئيســـية، ١٩٨٧، ص ٥٣،٥٦ .

٢٦- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.

٢٧- الجهاز المركزى للمحاسبات، الإدارة المركزية لمتابعـــة الخطـــة وتقييـــم الأداء ، تقرير عن أثر استخدام القروض والمنح الأمريكية المقدمـــة منـــذ عـــام ١٩٧٥ حتـــى ١٩٨٤/٦/٣٠ على الاقتصاد المصرى، ص ٢٢.

٢٨-رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٧٤.

29 -Weinbaum, Marvin, Egypt and Politics of U.S. Economic Aid, Ibid, p37

٣٠-عادل غنيم، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعـــة مرجـــع ســـابق، ص ص ١٦٨،١٧٤.

٣١-رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٤.

٣٢- جلال أحمد أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق ،ص ٨٥.

٣٣- جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولى (آليات التبعية فى التطبيق)، فـــى قضايا فكرية: القاهرة ،ع ٢، يناير ١٩٨٦ ص ص ١٤٩-١٦٩.

٣٤- رضا هلال، صناعة التبعية، مرجع سابق، ص ٦٥.

35- Weinbaum, Marvin G., Egypt and the Politics of U. S. Economic Aid, Ibid, p 38

٣٦- وزارة التخطيط، مرجع سابق، ص ٧٨،٧٩.

٣٧- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٠.

٣٨- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية...، مرجع سابق، ص ٩٧.

٣٩- جمال حمدان، شخصية مصر: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، عالم الكتب١٩٨٤، ص ص ٢٥١-٣٦٩.
انظر أيضا:
وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-٩١/ ١٩٩٢ وخطة عامها الأول، ج١، المكونات الرئيسية، ص ص ٢٩٨-٣٠٣.
٤٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء المواليد والوفيات ١٩٨٣، مرجع رقم ٧١/ ١٢٥١١/ ٨٨/، القاهرة، ١٩٨٨، ص
٤١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٥٢: ١٩٩٤، يونيو ١٩٩٥، ص ٤٠
٤٢- البنك الدولى للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية فى العالم: الاستثمار فى الصحة، مؤشرات التنمية الدولية، واشنطن، ١٩٩٣، ص ٣٢٤.
٤٣- معهد التخطيط، مصر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.
٤٤- المرجع السابق، صفحات متفرقة.
٤٥- هانس بنت، وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعى فى مصر فى الثمانينات: دراسة فى سوق العمل، جنيف، مكتب العمل الدولى، ١٩٨٣، صفحات متفرقة
٤٦- أمانى قنديل، عملية التحول الديموقراطى فى مصر ١٩٨١-١٩٩٣، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، ص ٩٠، (سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى)
٤٧- وزارة التخطيط، سلسلة دراسات إحصائية عن تطور التعليم قبل الجامعى فى مصر فى ثلاثين عاما (خلال الفترة من ٥٩/ ١٩٦٠-٨٨/ ١٩٨٩)، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠.
٤٨- المرجع السابق، ص ٧١.
٤٩- وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للموازنة: الموازنة الجارية فى تمويل التعليم مرحلة التعليم الأساسى خلال العشر سنوات من ٨١/٨٠ إلى ٨٩/ ١٩٩٠.
٥٠-وزارة التخطيط، مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٠.

٥١- الجهاز المركزى للمحاسبات: الادارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييـــم الأداء لقطاع الخدمات: تقرير عن متابعة وتقييم الخدمة التعليمية المؤداة فى جميــــع مراحـــل التعليم على مستوى الجمهورية عام ٨٤ /١٩٨٥، ص ٣٧.
٥٢- وزارة التخطيط، مرجع سابق.
٥٣- وزارة التعليم، مرجع سابق، ص ص ٥٧-٦١.
٥٤- وزارة التربية والتعليم، تطوير التعليم فى مصر:سياســـتة واســـتراتيجيته،وخطـــة تنفيذه التعليم قبل الجامعى، ط٢ منقحة، ١٩٨٩، ص٢٦٣.
٥٥- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، الخطة الخمسية الثانيـــة للتنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعية (٨٧/٨٨-٩١/١٩٩٢) وخطة عامها الأول، مرجع ســـابق، ص ص ٣٣٨-٣٤٥.

3

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

المعونات الخارجية المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٦١ - ١٩٩٠

تناولت الدراسة فى الفصل السابق وضع مصر الاقتصادى والسياسى منذ عشية الثورة، وحتى أوائل التسعينيات، والذى فرض فى كل مرحلة من المراحل عوناً فى مجالات التنمية المختلفة؛ سواء كان هذه المعونات مالياً أو فنياً مقدمةً فى صورة قروض أو منح. ولكن هذه المعونات فى كل مراحلها كانت مرهونة أولاً وأخيراً بطبيعة النظم السياسة القائمة فى مصر، ومدى توافق أنظمتها مع الدول المانحة، والمؤسسات الدولية، ومدى تقبلها أو رفضها للشروط التى تمليها تلك الدول عند كل عون تطلبه مصر.

ولفهم طبيعة هذه المعونات، فمن الواجب تناول الأهداف العامة التى تحكم منح المعونات أو حجبها سواء من الدول المانحة على المستوى الثنائى أو من المنظمات الدولية، ومدى قدرة الدول المتلقية على المناورة فى اقتناص الفرص المواتية لطلب المعونات، أو مدى إذعان هذه النظم تحت ضغط الحاجة من ناحية أو لسيطرة الدول المانحة، وحصارها للدول المتلقية لوضعها دائما تحت رحمتها، وعرقلة خطط التنمية المستقلة بها وربطها فى عجلة النظام الرأسمالى العالمى والحفاظ على الوضع الراهن لكل من الدول المتلقية والمنظمات من ناحية ثانية، وموقف مصر من هذه الضغوط من خلال طبيعة العلاقات المتبادلة بين مصر وبين كل من الدول والمنظمات المانحة.

ثم تنتقل الدراسة من الأهداف العامة للعون إلى أهم المنظمات الدولية المانحة له مع توضيح نشأة وطبيعة هذه الجهات ثم رسم شبكة المعونات الخارجية للتعليم قبل الجامعى فى مصر فى الفترة من ١٩٦١-١٩٩٠.

الأهداف العامة للمعونات الأجنبية

تكاد تكون المعونات من أوسع أدوات السياسة الخارجية انتشارا (١) والمؤثرة على الخطط التنموية التى تحددها الدول النامية؛ فعلى الرغم من شعارات التنمية المعتمدة على الذات، الا أن قيادتها تعى جيداً أن الحصول على رؤوس الأموال والمعونات الفنية والخبرات المؤهلة تمثل أحد الأسباب الضرورية لتحديث الاقتصاد (٢)،من خلال ما تقدمه لها الدول المتقدمة من عون إما على المدى الطويل أو على

المدى القصير؛ إلا أن هذه المساعدات فى أغلبها لا تستهدف أغراضاً إنسانية (٣)؛ فمن الصعب التسليم بأن المعونات تتجه مباشرة إلى الدول الأكثر فقراً، أو فيما يمكن توظيفه ليضع نهاية للفقر فى الدول المتلقية؛ الأمر الذى يتضح من التحليل الأولى للبيانات (٤) والذى غالبا ما يكون إلا عاملاً واحداً من مجموعة العوامل المتشابكة، والتى قد تؤدى إلى نتائج خطيرة منها :

١- التفاوت الكبير فى نصيب الفرد من مخصصات المعونات، حيث أنها لا تتجه بالضرورة إلى الدول الأكثر فقراً؛ فنجد أن ما تلقته إسرائيل وهى من الدول المرتفعة الدخل، وما تلقته مصر؛ وهى من الدول المتوسطة الدخل - حتى فترة الدراسة - أكثر ما تلقته الصين والهند برغم ما تعانيانه من فقر؛ حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الأجمالى فى مصر ٦٦٠ دولار بينما يبلغ فى كل من الصين والهند ٣٣٠ دولار، ٣٤٠ دولار على التوالى.

٢- إن قدراً كبيراً من المعونات مشروط بشراء السلع والخدمات من الدول المانحة حيث لايعد تمويل التنمية شئ أكثر من المعونات الحكومية المقنعة لصادراتهم؛ فعلى سبيل المثال فإن عون الحكومة البريطانية الرسمية يصرف داخل إنجلترا، وأن ثلثى هذه المعونات يمُد نظم ووظائف الصناعة الإنجليزية.

كذلك الأمر بالنسبة للمعونات المقدمة من الحكومة الفرنسية، والتى تُقدم فى الأغلب الأعم لتابعيها فى أفريقيا؛ وهى تعود بشكل عملى مرة أخرى كأموال محولة أو كشكلَ من أشكال أنظمة التصدير.

كذلك الأمر بالنسبة لليابان وألمانيا حيث أن كل منهما يلعب دوراً بارزاً ومتزايداً فى شروط المساعدات التنموية الرسمية، وأن ٨٠ % من القروض الرسمية لأى منهما يرتبط بزيادة نفوذ البضائع والخدمات؛ والذى ينظر إليه بإعتباره جزءا من التقدم العالى للاقتصاد والتجارة (٥)؛ والذى يطرح العديد من الاستفسارات حول مدى تأثير هذه النسبة البسيطة نسبيا (المعونات) على التنمية فى الدول المتلقية ومدى مساعدتها فى التنمية، كذلك دورها كحافز فى التنمية المحلية أو كعائق لها، كذلك فعالية

تدريب وتعليم الذين تلقوا تعليما أفضل أو تمكنوا من الحصول على فرص للعمل في سوق العمل نتيجة لهذا المعونات، وما إذا كانت التسهيلات التى توفرها المعونات تذهب إلى مستحقيها ومن هم بالفعل فى حاجة إليها، وما اذا كانت سياسات المعونات تقدم حلولاً للمشكلات التى وضعت من أجلها.

وعلى الرغم من وجاهة التساؤلات السابقة إلا أنها غير مطروحة من قبل الدول المتلقية، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى أن اهتمام هذه الدول يكون منصباً فقط للحصول على هذا المعونات لإنشغالها بالأعمال الأساسية ليبقى اقتصادها حياً(٦) ؛ وللإجابة على هذه التساؤلات يتم تناول أغراض المعونات مع الاستشهاد فى التحليل بوضع مصر -فى فترات الدراسة – كنموذج حى لأغراض المعونات المختلفة.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك شبة اتفاق عام على أن الأغرض الرئيسية للمعونات هى أغراض سياسية فى المقام الأول؛ حيث تذهب الفكرة الأساسية حول المعونات إلى أنها تعمل على تقريب الدول من بعضها البعض لخلق عالم واحد. إلا أن هناك أسباباً أكثر تفصيلاً، ودقة لمنح المعونات، والتى تمدنا بتفسيرات للتعامل بين الحكومات المختلفة المانحة والمتلقية على حد سواء؛ الأمر الذى يسمح لكل طرف من الأطراف بأن يحُشد كافة طاقاته للتأثير على الآخر(٧)؛ فمن جانب الدول المانحة فإنها تحاول أن تفرض سيطرتها وهيمنتها على الدول المتلقية، بينما تحاول الأخيرة اقتناص هذه الفرص للحصول على ما تبتغيه من عون (٩)

أما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية المقدمة للعون فليس الأمر بأحسن حال مما سبق؛ حيث تعكس هذه المنظمات فى الأغلب الأعم مصالح دول المركز.

ولتوضيح هذا نصنف المعونات فى ثلاثة فصول؛ حيث يتناول هذا الفصل المعونات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة، والوكالات المرتبطة بها،الفصل الثانى المعونات المقدمة من البنك الدولى، ثم الفصل الثالث المعونات الثنائية.

المعونات المتعددة الأطراف: منظومة الأمم المتحدة المنظمات الدولية المرتبطة بها:

ترجع نشأة الأمم المتحدة إلى عام ١٩٤٢ حيث اجتمع ممثلو ست وعشرين أمة ليتعاهدوا على الاستمرار فى محاربة دول المحور.

وفى عام ١٩٤٥ اجتمع ممثلو خمسين دولة لوضع ميثاق الأمم المتحدة، حيث تدارسوا المقترحات التى كان قد تقدم بها كل من ممثلى الصين والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وبناءا عليه فقد تم توقيع الميثاق العام للأمم المتحدة فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وبرزت بصفة رسمية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، ومن الجدير بالذكر إن مصر قد وقعت على الميثاق وانضمت رسميا فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥، أى فى نفس اليوم الذى خرجت فيه المنظمة إلى حيز الوجود.

ووُضع ميثاق الأمم المتحدة فى ٢٦ يونيو ١٩٤٥ بهدف :

١-المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

٢- تنمية العلاقات الودية بين الأمم.

٣- التعاون الدولى بين الأمم.

٤- التعاون الدولى من أجل حل المشكلات العالمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، والعمل على تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية.

٥- تنسيق جهود الأمم فى سبيل تحقيق الأهداف المشتركة.(١٠)

ولتحقيق الأهداف السابقة فقد راعت المنظمة أن يكون هناك العديد من المنظمات و الأجهزة الفرعية التابعة لها كل فى مجال تخصصه ومن أهم هذه المنظمات الفرعية والأجهزة المسئولة عن التعليم والثقافة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمى، اليونيسف، واليونسكو.

أولاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى United Nation Development Programme:

نشأ برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٦٤ كجهازٍ متفرع من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويتمتع باستقلالية وظيفية، حيث يعتبر من أكبر وأهم سبل تقديم المساعدات

الفنية متعددة الأطراف إلى الدول منخفضة الدخل وتتلخص مهمته فـي تنسيق كافة المساعدات التى تقدم من وكالات منظمة الأمم المتحدة فى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ويشرف على إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى مجلس للإدارة مكـون مـن ثمانى وأربعين عضواً من ممثلى الحكومات، يختارون على أساس توزيع جغرافى عادل للدول النامية والدول الأكثر نمواً، ويرأس البرنامج مدير يقوم بتيسسير العمل بناء على توصيات المكتب الاستشارى بين المؤسسات، ويعتبر هذا المكتب بمثابة الجهاز الاستشارى المكلف بالتنسيق بين نشاطات الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة والأمانات التنفيذية للوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى العاملة فى إطار الأمم المتحدة.

وتتركز أنشطة البرنامج فى توفير خدمات الخبرة والتجهيزات وتنظيم اللقاءات، وتقديم منح للدراسات والتدريب، والقيام بمشروعات نموذجية، وتطبيقاً لتقنيات الحديثة، بالإضافة إلى الأنشطة الخاصة التى تسبق عمليات الاستثمار،والمشروعات التى من شأنها خدمة الأنظمة التعليمية وتعزيزها من المرحلة الإبتدائية وحتى الجامعة مع الإهتمام بالجوانب الحرفية والمهنية، هذا بجانب اهتمامها ببرامج محو الأمية. ويمول البرنامج بمساهمات اختيارية للدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة أو فى الوكالات المتخصصة، ولا تقدم مساعدات البرنامج إلا بناء على طلب الحكومات، وتلبية احتياجاتها، وفقاً لخطط التنمية بهذه الدول، على أن يتولى تنفيذ هذه المساعدات الوكالات المرتبطة بالأمم المتحدة. وهذه الوكالات عبارة عن منظمات منفصلة ذاتية ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاقيات خاصة، إلا أنها تعمل مع الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاجتماعى والاقتصادى؛ والذى يتولى التنسيق بينها، وتعمل هذه المنظمات وفقا لتخصصاتها مثل اليونسكو، البنك الدولى للانشاء والتعمير، منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية العالمية ، وغيرهم من الوكالات المختلفة.(١١)

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على تقديم المعونات للتعليم، وإن كان هذا المعونات قليل بالمقارنة إلى المعونات المقدم للقطاعات الأخرى؛ حيث نجد على

سبيل المثال أنه فى عام ١٩٨٠ كان مقدار المعونات المقدم لكافة القطاعات على مستوى العالم ٤٣٩, ١ وكان نصيب التعليم ١٧١ بنسبة ١١,٩ % وأخذت هذه النسبة فى التذبذب إلى أن وصلت فى عام ١٩٨٤ إلى ١٤,٨ % من إجمالى المعونات ثم عادت مرة أخرى فى الانخفاض حتى وصلت فى عام ١٩٨٨ إلى ١١,٣% منَ إجمالى المعونات. وعلى الرغم من ذلك فقد حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أعلى معدلات للعون فى مجال التعليم بالمقارنة بجهات المعونات الثنائية والبنوك المختلفة (١٢) .

المعونات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعليم قبل الجامعيفي مصر :

قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أول عون له فى مجال التعليم قبل الجامعى لمصر عام ١٩٧٤، واستمر تقديم المعونات بين مصر والبرنامج بناء على خطة البرنامج والتى تحدد فيها حصة كل دولة، وعليه تحدد مصر احتياجاتها وفقا لأولويات التعليم بها.ويُنفذ البرنامج عن طريق اليونسكو باعتبارها الجهة المنوط بها التنفيذ فى مجال التعليم وفقاً لمنظومة الأمم المتحدة.

المعونات المقدمة لمصر من برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى الفترة من ١٩٧٣-١٩٧٨:

قدم البرنامج عوناً مالياً لمصر وفقا للأتفاقية رقم مصر/٧١/ ٥٩٢/ ٩/ ١٣ بتاريخ ٨/ يناير/ ١٩٧٣ لقطاع التعليم الفنى والهندسى بوزارة التربية والتعليم، على أن تكون اليونسكو هى الجهة المنفذة للمشروع وتحدد البدء فى المشروع فى أكتوبر ١٩٧٤. وتحددت حصة الحكومة المصرية بمبلغ ٧٠٠, ٤٢٢ جنيهاً مصرياً، و٨٥٠, ٨٤٥ دولار أمريكى، بينما تحدد المكون الأجنبى بمبلغ ٨٥٠٠٠ دولار.

وقد تم الإتفاق بين كل من الجانبين المصرى وبعثة البرنامج على الآتى:

* أن تقتصر رسالة المشروع على المعاونة فى الحل العاجل لمشكلة العجز فى مدرسى أشغال الورش، كما يقوم المعهد بتنظيم دراسات لرفع مستويات مدرسى أشغال الورش التعليمية والتدريبية أثناء الخدمة، كما يعمل المعهد كمركز لتطوير المناهج وطرق التدريس وابتكار واستعمال معينات التدريس.

وتشمل مجالات الدراسة ما يلى :

١- هندسة ميكانيكية عامة.

٢- هندسة كهربائية.

٣- هندسة الكترونيات.

٤- هندسة سيارات.

٥- ميكانيكا دقيقة وأجهزة .

* الإبقاء على المبلغ المخصص للتجهيزات فى الحدود السابق اقتراحها بمعرفة الجانب المصرى وهو مبلغ ٣٩٢٠٠٠ دولار.

* زيادة المعونات من ٧٠٠,٠٠٠ إلى ٨٥,٠٠٠ دولار.

* زيادة المبلغ المخصص للخبراء ويصبح ٣٥٠,٠٠٠ دولار.

* تخصيص ثمانى منح للمشروع بالإضافة إلى منحة لمدير المدرسة ومدتها ثلاثة أشهر.

المعونات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى للدورة ٧٧ -١٩٨١:

قدمت الحكومة المصرية عددا من المشروعات للاستفادة من برنامج التنمية للأعوام ١٩٧٧-١٩٨١، وفقا لأولوية هذه المشروعات. وكانت المشروعات على النحو التالى:

١- إنشاء خمس مدارس صناعية نظام الخمس سنوات.

٢- نظام التعليم الأساسى من أجل التنمية الريفية.

٣- مشروعات تدريبية وتضم :

* إنشاء مركزين للتدريب على معدات الكتب الحديثة فى مجال إعداد المعلم.

* تدريب العاملين بالوزارة أثناء الخدمة على مختلف المستويات اللازمة لرفع مستوى الأداء.

* رفع مستوى الأداء بمدارس التربية الخاصة (المعوقين).

٤- التعليم المستمر، فى إطار التعليم المتكامل.

٥- مشروع إنتاج أجهزة قليلة التكاليف.

٦- إنشاء مدرسة فنية زراعية بالإسماعلية، نظام خمس سنوات، لاستصلاح الأراضى. وقد حددت الوزارة إجمالى التكلفة بمقدار ٢,١٨٠,٣٤٠ تتحمل وزارة

التربية والتعليم منها ١,٨٦٥,٤٠٠ موزعة كالتالى :

١,٠٢٥,٠٠٤ للمرتبات والمواد الخام و الصيانة.، ١٣٥ ,٠٠٠ للأرض والمعدات.

٤٨٥,٠٠٠للمبانى ومتطلباتها، و ١٠٠ ,٠٠٠ للأثاث، و٤٠٠, ٨٦٥٤, ١ للنثريات.

ويكون المكون الأجنبى على النحو التالى:

٧٠٠,٠٠٠ للمعدات، ١٧ ,٠٠٠ للتدريب والمستشارين.

٧- تجريب نظام المدرسة الشاملة ما بعد الإبتدائى من ست سنوات (إعدادى وثانوى)، فى طنطا ، وسوهاج، و مرسى مطروح، والوادى الجديد. وقد حددت الوزارة التكلفة ٩٠٠, ٢١٧, ١.

٨- هذا إلى جانب المشروعات المستمرة والمعتمدة، وهى:

- مشروع تغذية المدارس بمعاونة برنامج الغذاء العالمى للأمم المتحدة، والذى بدأ فى فبراير ١٩٧٢ وينتهى فى سبتمبر ١٩٧٦، وقد تم الموافقة على مده سنة أخرى مع التوصية باستمرار المشروع أربع سنوات أخرى . كذلك مشروع تغذية المدارس الريفية والذى تم البدء فيه عام ١٩٧٥ ويستمر لمدة خمس سنوات.

(و هذا سيرد ذكره تفصيلياً فى الجزء الخاص بالمعونات المقدم من برنامج الغذاء العالمى)

- الاستمرار فى مشروع المعهد الفنى لتدريب مدرسى الورش بمدرسة القبة الثانوية الصناعية، والذى كان قد تم البدء فيه عام ١٩٧٤.

وقد قام البرنامج بتمويل مشروع تحويل مدرسة القبة الثاوية الفنية من ثلاث سنوات إلى نظام الخمس سنوات. حيث قدم لها عوناً مالياً وفنياً تمثل فى ٨٦ خبيراً/ شهر، لوضع المناهج إلى أن يتم تغطية المناهج حتى عام ١٩٧٨. وبلغت تكلفة الخبير ٤٠٠ دولار شهرياً. وبلغت قيمة المعدات ٠٠٠, ٤٨٠, ١ دولار، وبلغت قيمة المنح دراسية حوالى تسعة عشر منحة للتدريب فى المملكة المتحدة لمدة تتراوح من خمسة شهور وسبعة شهور.

وفى عام ١٩٧٩-١٩٨١، قدم البرنامج عوناً فنياً ومالياً، تمثل فى خبيرين فى

المتابعة وتدريب المعلمين والتدريبات العملية لمدة ستة وعشرين شهراً، قاما فيها بتدريب ٢٥ معلماً لمدة ثلاثة شهور، كذلك تم مزج المناهج العملية والنظرية. كما شمل المعونات معدات بما يعادل ٤٨٠,٠٠٠, ١ دولار، كما قدم البرنامج منحاً تدريبية بلغ عدد المستفدين منها ١٩ عضواً، للتدريب فى المملكة المتحدة، تم قبلها دورة تدريبية على اللغة الإنجليزية بالجامعة الأمريكية بمصر.

المعونات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائى لمصر فى الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٦:

حدد البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة حصة مصر فى دورته الجديدة ١٩٨٢-١٩٨٦ بمبلغ ٥٧ مليون دولار. خصص منها ٢١,٦ مليون دولار للمشروعات الجديدة، وباقى المبلغ وقيمته ٣٥,٤ مليون دولار للمشروعات الحديثة . وبناءا عليه، فقد طلبت وزارة الخارجية من وزارة التربية والتعليم تحديد المشروعات الجديدة وفقاً لأولويات الخطة العامة للدولة ١٩٨٠ - ١٩٨٤.

ومن ثم فقد حددت الوزارة أولوياتها كالآتى:

* مد العمل بمشروع القبة الصناعية للمعلمين نظام الخمس سنوات (TTTI) والذى يمول فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨١.

* أما بخصوص المشروعات الجديدة فقد حددتها الوزارة فى الآتى:

١- مشروع تحويل مدرسة المنيل الثانوية الصناعية للبنات إلى مدرسة فنية نظام الخمس سنوات.

٢- مشروع طلب منح فى مجال التعليم الأساسى.

٣- مشروع إنشاء خمس مراكز للتربية الاجتماعية بمدارس الوزارة.

٤- مشروع تجهيز ٢٠ مدرسة للمعلمين والمعلمات بالوسائل التعليمية.

٥- مشروع التربية المستمرة للمرأة فى شمال سيناء. ومشروع لرفع مستوى الأداء بمدارس التربية الخاصة.

٦- مشروع طلب تجهيزات لمراكز التدريب بالوزارة.

وقد تمت الموافقة على تمويل مشروع تحويل مدرسة المنيل الثانوية الصناعية إلى خمس سنوات، وذلك فى إطار المشروعات الجديدة. كما تمت الموافقة على مد العمل بمشروع القبة الصناعية للمعلمين نظام خمس سنوات (TTTI). ويكون الامتداد على فترتين الأولى من ١/٧/ ١٩٨٢ إلى ٣٠/ ٦/ ١٩٨٣، والفترة الثانية ومدتها أربع سنوات. و فيها :

* تم إيفاد موجه تعليم فنى فى ١٩٨٣.

* سفر ١٢٠ معلم لمدة شهر بتكلفة قدرها ٢٧٠ ألف دولار للملكة المتحدة .

* تقديم عون مالى قدره ٥٩٠,٠٠٠, ١ دولار فى مقابل ٦١٠, ٥٩٤, ٧ تدفعها مصر، للتعليم الفنى، وفقا للاتفاقية رقم EGY/ 86/ 019/c/01/13 . وخصص لمصر منها١,٥٩٠,٠٠٠ دولار فى مقابل ٦١٠, ٥٩٤, ٧ جنيهاً مصرياً للتعليم الفنى، ولمدة أربع سنوات، بهدف تحسين ورفع كفاءة أداء خريجى التعليم الفنى فى جنوب وصعيد مصر فى التخصصات الآتية : الديكور، وصناعة الخزائن، والكهرباء، والنجارة، والإصحاح، و المبانى، وصناعة الصلب. وقد تم إرسال خبيرين لوضع المسودة والمراجعة والتقييم النهائى بتكلفة قدرها ٠٠٠, ٢٥ دولار، كما تم إرسال خبيرين لكل تخصص لمدة أربع سنوات وبهذا بلغ عدد الخبراء ٦٤ خبيراً (٢×٤×٨=٦٤ (بتكلفة قدرها ٥١٢ ألف دولار. كما تم تخصيص منحة لمدة ستة أشهر لكل تخصص، بالإضافة إلى تدريب المعلمين لمدة عامين، وبذلك بلغ عدد المستفدين ٩٦مستفيداً (١×٦×٨×٢=٩٦ (بتكلفة قدرها ١٩٢ ألف دولار.

* عون مالى قدره ٧٠٠, ٦٢٢ دولار، للتعليم الفنى، لإنشاء مدرسة ثانوية صناعية بمدينة ١٥ مايو نظام ثلاث سنوات، وقد تم حضور خبيران لكل فرقة دراسية لمدة ثلاثة سنوات (٢×٣=٦ (أجمالى ستة خبراء بتكلفة قدرها ٠٠٠, ٥٠ دولار، كما تم تخصيص بعثتين لمدة سته أشهر فى العامين الأوليين (٢×٦×٢=٢٤ (بتكلفة قدرها ٠٠, ٤٨ ألف دولار.

* عون مالى وفنى، لانشاء مدرسة ثانوية صناعية بالجيزة لتدريب عمال مهرة فى

مجال التكييف والتبريد، وقد تم حضور خبيرين لكل فرقة دراسية لمدة ثلاثـــة ســنوات بتكلفة قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار، كما تم تخصيص منحتين لمدة ستة أشهر فــى العــامين الأولين (٢×٦×٢=٢٤ (بتكلفة قدرها٤٨ ألف دولار.

المعونات المقدمة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمصر في الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩١:

حُددت حصة مصر من ميزانية البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بمبلــغ ثلاثيــن مليون دولار وفقاً للبرنامج الرابع، والذى يشمل الفترة مــن ١٩٨٧-١٩٩١، موزعــة على كل من وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالى، والصناعة، والزراعة، واســتصلاح الأراضى. وقد خص وزارة التعليم مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار.تم توجيهه إلى مدرســة المنيل الصناعية ، قسم تصميم الملابس ، والمدرسة الصناعية بنين، علـــى أن تكــون حصة الأولى ٥٠٠,٠٠٠، والثانية ٧٠٠,٠٠٠ دولار (للتبريد والتكييف).

وكانت وزارة التربية والتعليم قد حددت عدداً من المشروعات. أولها مشـــروع تطوير تخصص الملابس الجاهزة بالمدارس الصناعية، ثم يليه مشروع تخصص التـبريد والتكييف بالمدارس الصناعية لرفع الأداء. وقد رصدت الوزارة مبلغ ٥٥,٠٠٠ دولار للمشروع الأول، ومبلغ ٧٥٠,٠٠٠ للمشروع الثانى.

أما ما حددته الوزارة من مشروعات فى قطاع التعليم بشكل عام، فكان مشــروع تيسير استخدام الكمبيوتر فى مراحل التعليم الابتدائى، ومشروع تحسين العمل فى انتــاج الوسائل التعليمية لدور المعلمين وهو من المشروعات المرتبطة بخطة الوزارة.

وفى عام ١٩٨٨، تم تخصيص ٦٩٠,٠٠٠ دولار مقـــابل ١١٢,٠٣٥,٠٠٠ من الحكومة المصرية لوزارة التربية والتعليم، توزع كالتـــالى : الإدارة العامــة لتعليــم الكمبيوتر التعليم الثانوى بشقيه، وذلك بهدف مواجهة النقص فى إمـــدادات المعونـــات المقدم من كل من المملكة المتحدة وفرنسا، وتدعيـــم المعلوماتيـــة، ومســاعدة الإدارة المدرسية وهو من المشروعات غير المرتبطة بالخطة المدرجة المقدمة من قبل الوزارة.

١- ومن العرض السابق يمكن ملاحظة عدد من النقاط الواجب أخذها فى الاعتبار وهى:

أن المعونات المقدم من البرنامج الأمم المتحدة الإنمائى يعتبر عوناً مالياً يـؤول تنفيـذه إلى اليونسكو باعتبارها الجهة المسئولة فى هيئة الأمم المتحدة عن مجـــالات التعليـم، وبهذا فقد تمت كل المشروعات التى قدمت، بالتعاون مع منظمة اليونســـكو. وتحـــددت معظم الشروعات من قبل وزارة التربية والتعليم، وفقـــا لأولويـــات الخطـــة المدرجـــة بالوزارة والتى تتفق مع خطة التنمية العامة للدولة.

وبالنسبة للمعونات المقدمة لمدرسة القاهرة الفنية فيمكن رصد الآتى:

المعدات:

فقد وردت المعدات التى أوصى بها الخبراء فى مجالات الكهرباء والســـيارات والإلكترونيات و الأجهزة الدقيقة والميكانيكا، بالقدر الذى حُدد : وهـــو ١,٤٨٠,٠٠٠ دولار من هيئة اليونسكو لمواجهة الأرتفاع الحاد فى الأسعار، إلا أنه ظل هناك نقص فى المعدات الهامة التى لم ترد لضرورة وجود اعتمادات إضافية.

البعثات:

بالنسبة لما ورد فى الإتفاقية من إيفاد بعثات تدريب للخارج. فإنه قد تم إرســـال تسعة عشر عضواً للتدريب بالمملكة المتحدة بجامعة كومب لدج، والمعـــاهد الصناعيـــة والمصانع حسب تخصصاتهم، وكانت مدته تتراوح ما بين خمس شهور وسبع شـــهور، وكانت النتائج إيجابية ومبشرة سواء فى التعامل باللغة الإنجليزية أو فى مستوى الكفاءة علمياً وعملياً. وكان من المقرر إيفاد عدد عشرين عضواً سنوياً، إلا أن الاعتماد المـــالى لم يكن كافياً لتغطية النفقات من جانب اليونسكو لارتفاع التكلفة ارتفاعاً كبيراً.

الخبراء:

كان من المقرر فى الاتفاق على عدد رجل/ شهر ١٣٢ براتب شـــهرى ١٠٠٠ دولار إلا أنه ارتفع إلى ٤٠٠٠ دولار شهرياً، الأمر الذى رأت معه اليونســـكو خفـض فترة الإقامة، مما أدى إلى امتناع الكثير منهم عن الحضور ، حيث وصل فقط ٦٨ رجل/ شهر.

الميزانية:

تبين عند إجراء الحساب الختامى من جانب هيئة اليونسكو وجـــود وفـــر فـــى

الميزانية، ناتج عن امتناع الكثير من الخبراء عن الحضور من ناحيــة، وعــدم شــراء أنواع هامة من المعدات مرتفعة الثمن، من الناحية الأخرى. وقد تم ترحيل هــذا الوفــر لميزانية ٣٠/ ١٩٨٢/٦ (١٣)

أن أول إتفاقية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وبين مصر فى مجال التعليم كانت فــى عام ١٩٧١، إلا أن التنفيذ لم يبدأ إلا فى ١٩٧٤، وتعتبر بداية السبعينيات هى البدايــة الفعلية لطلب المعونات فى مجال التعليم لما عانى منه الاقتصاد المصــرى مــن جــراء الحروب من ناحية والانفتاح على الخارج من ناحية أخرى.

أن المعونات المقدمة من قِبل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، يتم فى خطــوات تبــدأ بتحديد الميزانية المقررة على مصر فى عدد من القطاعات والتى من بينها التعليم، ثــم تشرع الوزارة فى بحث أولويتها من المعونات، ومن ثم توجه المعونــات حســب هــذه الأولويات. إلا أنه فى بعض الأحيان، لا تتطابق المعونات مع هذه الأولويات، كما حــدث فى مشروع تيسسير استخدام الكمبيوتر فى مراحل التعليم العام (المرحلــة الإبتدائيــة)، ووجه المشروع إلى التعليم الثانوى.(١٤)

٥- تركز المعونات المقدمة من الأمم المتحدة بأنه منحة موجهة فى الأساس إلى التعليم الفنى، على الرغم من أن الوزارة تتقدم بالعديد من البرامج فــى مختلــف القطاعــات التعليمية. ومن هذه البرامج: منح للتعليم الأساسى، مراكز التربية الاجتماعية، مشــروع التربية المستمرة للمرأة فىشمال سيناء، مشروع لرفع مســتوى الأداء فــى مــدارس التربية الخاصة (١٥)

٦- ارتفاع تكلفة الخبير حيث وصل فى عام ١٩٧٩/٧٤ حيث كان راتب الخبير فى هــذه الفترة ٤٠٠٠ دولار أمريكى؛ مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا الراتب قد تضــاعف بنســبة ٤٠٠% عن الراتب المقرر، مما أدى إلى خفض مدة إقامة الخبراء، الأمر الذى رفضــه كثير من الخبراء، وامتنعوا عن الحضور.(١٦)

٧- كثرة عدد الخبراء الأجانب. وقد وصل عدد الخبراء فى مدرسة القبــة الفنيــة إلــى ثمانى وستين خبيراً أجنبياً، هذا مع الأخذ فى الاعتبار الخبراء الذين رفضــوا الحضــور

حيث كان المقرر رجل/ شهر ١٣٢ ؛ الأمر الذى يؤثر بالتبعية على استقطاع جانب كبير من المعونات، مما يحد من فاعلية المعونات.

٨- تركزت معظم البعثات التعليمية فى المملكة المتحدة لفترات تراوحت ما بين ثلاثة شهور و عامين وفقاً لكل إتفاقية، إلا أنه يمكن القول أن مجموع المبعوثين وصل إلى مائة وثمانية وتسعين مبعوث، فى مقابل نفس العدد من الخبراء؛ إلا أن مقدار تكلفة الخبراء يزيد عن تكلفة المبعوث بحوالى ثلاثة أضعاف؛ فعلى سبيل المثال وصلت تكلفة ستة خبراء لمدرسة الجيزة الثانوية ٥٠,٠٠٠ دولار، فىحين وصلت تكلفة أربع وعشرين مبعوثاً ٤٨,٠٠٠ مع الأخذ فى الاعتبار تكلفة المعيشة فى كل من مصر والمملكة المتحدة من ناحية، وبين مقدار الاستفادة الفعلية للمبعوث؛والتى قد تفيد فى كثير من المناحى عن الخبراء.

٩- بالنسبة لمشروع إدخال لكمبيوتر فقد كان من ضمن أهدافه مساهمة القطاع الخاص للمشاركة فى:

* نشر الكتب الدراسية.
* تسويق وتعريب وتنمية البرامج.
* الإمداد بالمعدات على أن يتم هذا بالتعاون مع كل من المملكة المتحدة وفرنسا.

الأمر الذى يساعد على تنشيط دور القطاع الخاص؛ وهو من الاتجاهات التى ركزت عليها معظم جهات المعونات، لما يلعبة القطاع الخاص من دور فى تنشيط دورة رأس المال، لصالح الدول الرأسمالية، بإعتباره ناقلاً للتكنولوجيا أكثر منه صانعاً لها.

ثانياً: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو):

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

النشأة والأهداف:

تعتبر اليونسكو واحدة من المنظمات المتخصصة التى تربطها بالأمم المتحدة اتفاقية وصل باعتبارها من المنظمات التابعة لها.وتختص اليونسكو بشئون التربية والعلوم والثقافة بهدف تنمية أواصر السلم والأمن الدوليين.(١٧)

وترجع فكرة اليونسكو إلى رئيس مجلس التعليم البريطانى؛ حيث دعى حكومات

الدول المتحالفة للاجتماع فى لندن لمناقشة فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق التعاون فى مجالات التربية والثقافة لخدمة أهداف السلام، وبالفعل خرجت الفكرة إلى حيز الوجود، والبدء فى اتخاذ خطوات إجرائية لتنفيذها، ومن ثم فقد عقد مؤتمر تحضيرى، والذى مثله خمس وأربعين دولة؛ رأى البعض منهم ضرورة أن تعمل الوكالات والمؤسسات المتخصصة بعيداً عن السلطة السياسية، بينما رأى البعض الآخر ضرورة أن تكون المنظمة حكومية؛ لأن الحكومات هى التى تملك مقاليد السلطة، وبالتالى فإنها تعطى وزن علمى وفكرى لممثليها؛ ومن ثم فقد حسم الأمر لصالح الطابع الحكومى للمنظمة على أن تفسح مجالاً أمام القيادات الفكرية والعلمية من خلال وسيلتين:

الأولى. وتتمثل فى أن يختار المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذى من بين أبرز القيادات فى العلوم والفنون والآداب.

الثانية: هى أن تلتزم الدول الأعضاء، بإنشاء لجان وطنية لليونسكو، تضم شخصيات تمثل كافة المؤسسات والتيارات الفكرية والتربوية والثقافية المحلية، بحيث تكون حلقة وصل بين اليونسكو والدول الأعضاء.

ميثاق عمل اليونسكو :

بدأ ميثاق عمل اليونسكو بعبارة "لما كانت الحروب تبدأ فى عقول البشر، ففى عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام"؛ الأمر الذى يبلور أهداف اليونسكو لتحقيق السلام الدولى عن طريق التعاون الدولى فى مجال التربية، والثقافة والعلوم، ومن ثم فقد أوضحت المادة الأولى أساليب تحقيق هذا الهدف على النحو التالى :

١- تسهيل حرية تداول الأفكارعن طريق الكلمة والصورة، وتمكين الشعوب من الإطلاع على ما ينشره كل شعب.

٢- اقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم للاضطلاع بمسئوليات الإنسان الحر.

٣- صون وحماية التراث العالمى من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار، ذات الأهمية التاريخية والعلمية.

علاقة اليونسكو بالهيئات والمنظمات الدولية:

نصت المادة العاشرة من الميثاق التأسيسى لليونسكو على وجوب ارتباط اليونسكو بالأمم المتحدة؛ على أن تكون وظيفتها هى تقديم المشورة إلى الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل التربوية والثقافية التى تهم الأمم المتحدة.

صنع السياسة باليونسكو:

يتضح مما سبق، أن جميع الدول الأعضاء تشترك من الناحية الفعلية فى صنع السياسة بطرق متساوية؛ إلا أن الأمر ليس صحيحاً على إطلاقه، فالإختلافات الفعلية بين إمكانات وقدرات الدول الأعضاء تعكس نفسها بشكل ملموس على هيكل المنظمة، ووفقاً لميزانية اليونسكو، وحجم مساهمات الدول الأعضاء فى الميزانية، والتى تتفاوت تفاوتا كبيرا ؛ فنجد أن حصة الولايات المتحدة تصل إلى ٢٥ %، والإتحاد السوفيتى ٥ ,٢١% فى حين نجد أن ١٠٩ دولة تساهم بمقدار ١% من الميزانية. الأمر الذى يعكس إمكانية استخدام هذه المساهمات كسلاح سياسى للتأثير على عمل المنظمة فى مسائل محددة، من خلال التهديد بالامتناع عن الدفع؛ الأمر الذى يهدد كيان وجود المنظمة لما تعكسه حصة كل دولة فى الميزانية العامة، وحصتها فى أمانة السر كما حدث فى عام ١٩٧٥، عندما سحبت الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة حصتهما من اليونسكو كنوع من الضغط عليها بشأن إلغاء القرارت التى صدرت ضد إسرائيل؛ والمتعلقة بالأنشطة الإقليمية، وقبول إسرائيل، ورفع العقوبات عنها كما اشترطت الولايات المتحدة عدم تناول موضوع الصهيونية من قريب أو بعيد. (١٨)

علاقة اليونسكو بمصر:

باشرت اليونسكو عملها من خلال الشعبة القومية للتربية والثقافة والعلوم وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٥٨٨٨ لسنة ١٩٦٧ باعادة تشكيل اللجنة الوطنية لليونسكو لج. م. ع. و التى تنص على: أن تكون اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم حلقة اتصال بين المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسكو) وبين جميع أجهزة الدولة المعنية بشئون التربية والعلوم.

وتختص اللجنة بما يأتى:

١- العمل على مشاركة جمهورية مصر العربية، مشاركة فعالة فى اعداد وتنفيذ البرامج الدولية والاقليمية المشار إليها، على نحو يتفق مع الأهداف المصرية. وتهيئة وسائل الاتصال بهذه المنظمات ولجانها المختلفة، والاشتراك فى تنظيم وإعداد المؤتمرات والندوات والزيارات والمنح والمشروعات المختلفة التى تمولها تلك المنظمات أو تشترك فى تمويلها.

٢- إبداء الرأى للوزارات والهيئات والأفراد المعنيين بشئون التربية والعلوم والثقافة، للتعريف بأنشطتها، وكذلك بأوجه نشاط المنظمات المشار إليها، وكذلك تشجيع الجهود المبذولة من قبل تلك المنظمات بما يتفق مع الأهداف المصرية.

٣- تنفيذ مشروعات فى مجال تخصصها لحساب هيئات دولية أواقليمية أو أجنبية، وتودع الحصيلة مقابل أداء هذه المشروعات فى حساب خاص، وتخصص للصرف منها فى أغراضها وفقا للقواعد المنصوص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢، وتتخذ الاجراءات لترحيل فائض هذا الحساب من سنة مالية إلى أخرى، ويخضع الحساب لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات.

الهيكل التنظيمى للجنة القومية لليونسكو:

الجمعية العمومية:

تشكل عضوية الجمعية العمومية برئاسة وزير التعليم وعضوية:

* خمسة من رؤساء الجامعات يختارهم المجلس الأعلى للجامعات.
* الأعضاء الممثلين لجمهورية مصر العربية فى المجالس التنفيسذية للمنظمات الدولية والإقليمية المشار إليها.
* رؤساء القطاعات المختصين بوزارة التعليم العالى والتربية والتعليم، والثقافة، البحث العلمى، الأعلام، السياحة، التخطيط والذين يتم اختيارهم الوزراء المعنيين.
* المندوب الدائم ل ج. م. ع. لدى منظمة اليونسكو .
* مندوب عن كل من المجلس الأعلى للثقافة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا،

والمجلس الأعلى للشباب والرياضة، واتحاد الاذاعة والتلفزيون وهيئة الاستعلامات يختاره الوزير المختص.

* عدد لايجاوز المهتمين بشئون التربية والعلوم والثقافة والمنظمات الدولية يعينون بقرار من وزير التعليم كل سنتين، ويتولى أمين عام اللجنة الوطنية أمانة الجمعية العمومية، وفى حالة غياب الرئيس تختار الجمعية من أعضائها من يتولى رئاسة المجلس.

وتختص الجمعية العمومية بالنظر فى المسائل التالية:

١- إبداء الرأى فى المسائل التى تعرض على المؤتمرات العامة للمنظمات أو المؤتمرات الأقليمية للجان الوطنية .

٢- دراسة التقارير التى يقدمها أعضاء المجالس التنفيذية بالمنظمات الممثلين للجمهورية أو مندوبو الجمهورية لدى هذه المنظمات أو وفود الجمهورية التى تمثلها المؤتمرات العامة للمنظمات.

٣- اعتماد المشروعات التى يقدمها المجلس التنفيذى للجنة أو الأمانة العامة.

٤- الموافقة على مشروع اللائحة التى تنظم شئون اللجنة الوطنية وتصدر بقرار من وزير التعليم.

٥- ويجوز للجمعية العمومية أن تعهد إلى رئيسها أو لجنة من أعضائها بمهمة معينة لمدة محدودة على أن تعرض تقارير بنتائج أعمالها على الجمعية العمومية.

٦- يشكل المكتب التنفيذى برئاسة قطاع العلاقات الثقافية بلتعليم العالى و عضوية كل من أمين عام اللجنة، ورؤساء الادارات المركزية للعلاقات الثقافية بوزارات .

٧- التعليم العالى، والتربية والتعليم والثقافة، والأعلام والبحث العلمى.

وتتكون الأمانة العامة للجنة الوطنية من:

* الأمين العام للجنة ويعين بقرار من وزير التعليم.
* مندوبى ج. م. ع. الدائمين لدى المنظمات الدولية والأقليمية المشار إليها.
* هيئة فنية تعاون الأمين العام وتشكل بقرار من وزير العليم.
* لجان نوعية تحدد اللائحة الداخلية ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التعليم.

* عدد كاف من العاملين الفنيين والإداريين بوزارة التعليم العالى ويعين من بينهم الأمين المساعد للجنة وذلك بقرار من وزير التعليم.(١٩)

المعونات المقدم من اليونسكو للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ٦٠-١٩٩٠ (٣٠)

تعتبر اليونسكو من المنظمات الدولية المحايدة التى عملت على الحفاظ على التوازن فى علاقتها مع مصر والدول العربية فى مواجهة سيطرة وهيمنة الدول المتقدمة. وكان أول عون قدم لمصر من قبل اليونسكو فى عام ١٩٦٦ للمساهمة فى إقامة المركز القومى للتوثيق التربوى*.

قدمت اليونسكو العديد من المعونات بشكل مباشر لخدمة القضايا التعليمية، كما اشتركت مع البرنامج الانمائى للأمم المتاحدة كجهة منفذة للعون المقدم منها.

ووفقا لما حصلت عليه الباحثة من وثائق كان أول عون قدم للتعليم فى عام ١٩٦٦، وفقا للاجتماع الثالث عشر وتم الموافقة عليه فى نهاية ١٩٦٦.

وكانت هذه المعونات عونا ماليا وفنيا بمقدار ١٥ ,٠٠٠ دولار وتوجه هذا المعونات إلى مركز التوثيق التربوى،

ونص هذا الاتفاق على أن يقوم المركز خلال العام ٦٧-١٩٦٨ بتزويد دول الأقليم بالآتى:

١- تنظيم منهج دراسى مدته ثلاثة أشهر لعدد عشرة من الأعضاء المشتغلين بالتوثيق التربوى فى دول الأقليم العربى الأعضاء باليونسكو.

٢- إعلام الدول الأعضاء بالبرنامج، ودعوتهم إلى تقديم أسماء مرشح أو أثنين يمكن إشراكهما فى البرنامج.

٣- تعيين لجنة فنية للأشراف على تنظيم برنامج التعاون، ويكون أحد أعضاء هذه اللجنة الخبير المحلى.

٤- تعيين مدير المركز للعمل كمدير للبرنامج.

٥- استدعاء عدد من المحاضرين اللازمين بصفة غير تفرغية.

٦- طلب الكتب والدوريات والوثائق والمعدات المكتبية اللازمة لاحتياجات البرنامج،

ولاحتياجات المركز لاستخدامها فى خدماته الإقليمية.

٧- تزويد الدول الأعضاء فى اليونسكو بالمعلومات التربوية؛ وذلك من خلال النظر فى الاحتياجات اللازمة للدراسات والتوثيق باللغة العربية فى ميدان التعليم العام والفنى، وإسداء الرأى والمشورة لليونسكو بشأن الخطوات التى يمكن اتخاذها لمواجهة هذه الاحتياجات.

٨- إعداد وإصدار المادة العربية اللازمة لمراكز التوثيق والبحوث.

٩- التعاون مع اليونسكو فى إطار نشاطه الخاص بالمستخلصات.

التمويل:

يخصص للبرنامج نصف المبلغ المرسل من اليونسكو بالعملة المصرية، أى ما يعادل ٧,٥ ألف دولار يصرف منها على مكافآت المبعوثين والمحاضريين والمدرسين والمشرفين والاداريين.

شراء بعض مستلزمات المشروع من الوثائق العربية اللازمة، بما يعادل ٥٤٠ دولار.

إصدار مطبوعات قيمتها ٥٤٦٠ دولار.

عقد مؤتمرات بما يعادل ٥٠٠ دولار.

تكاليف سفريات البحث الميدانى بما يعادل ١٠٠٠ دولار.

وفى عام ١٩٧٨ قدمت اليونسكو عونا مالياً (غير محدد) لمركز تعليم الكبار بسرس الليان.

وفى عام ١٩٨١-١٩٨٣ أعلنت الأمم المتحدة عن تخصيص عام ١٩٨١ عاماً دولياً للمقعدين، وعليه، فقد تحدد المعونات فى صورة عون مالى مشروط على ألا يزيد عن ٢٠,٠٠٠ دولار على أن تراعى اليونسكو عند بحث الطلبات الآتى:

١- أن تسهم فى توسيع المعرفة، وإذكاء التعاون الدولى وتحقيق أهداف التنمية.

٢- الحاجة إلى تحقيق توزيع جغرافى عادل للمعونة فى نطاق هذا البرنامج.

٣- تتعهد الجهة الطالبة للعون القيام بمسئوليتها المالية والإدارية الكاملة إزاء المشروعات والبرامج التى تقدم إليها المساهمة.

٤- فى حالة المعونات المالية: تقدم الجهة بياناً فى ختام المشروع توضح فيه أن الإعتمادات المخصصة استخدمت فى تنفيذ المشروع، كما تتعهد بإعادة أى اعتمادات لم تصرف فى المشروع قبل ٣١ ديسمبر من السنة الأولى للميزانية السابقة.

٥- فى حالة المنح: تتعهد الجهة الحاصلة على المعونات بتحمل تكاليف جواز السفر والكشف الطبى ومرتبات أصحاب المنح طوال فترة غيابهم بالخارج، وأن تضمن وظيفة مناسبة لصاحب المنحة عند عودته.

٦- تتعهد الجهة الحاصلة على المعونات، بصيانة وتأمين أى ممتلكات تقدمها اليونسكو فى نطاق برنامج المساهمة، من لحظة وصولها حتى لحظة تسليمها.

وقد صنفت المشروعات كالآتى:

أ . مشروعات وطنية.

ب . مشروعات على مستوى الإقليم، والإقليم الفرعى، وفيما بين الإقليم ومشروعات باسم المنظمات الدولية غير الحكومية.

وحددت التكلفة على أن تكون ٦٥٠٠ دولار شهرياً للخبير، ٤٣٠٠ دولاراً شهرياً للمنحة الدولية، ٢٥٠٠ للمنحة الإقليمية، ١٧٠٠ دولار شهرياً للمنحة الإقليمية الفرعية.

وتكون المعونات المقدمة من اليونسكو على برنامج المساهمة، فى صورة خبراء أو منح أو معدات ووثائق، أو تنظيم اجتماعات أو مؤتمرات أو ندوات أو دورات تدريبية أو خدمات ترجمة تحريرية وفورية فى حالة الاجتماعات، أو تكاليف سفر المشتركين أو الخبراء، أو أية خدمات أخرى تبدو ضرورية يتفق عليها.

ويراعى أن تتعهد الجهة بتبرئة اليونسكو من أى متطالبات أو مسئوليات تنتج عن الأنشطة المقدمة فى نطاق البرنامج.

وفى نفس الفترة قدمت اليونسكو إلى مصر:

١- عوناً مالياً بما يعادل ١٠ ,٠٠٠ دولار لمدارس المكفوفين، والتربية الخاصة، ومشروع طلب منح وخبير فى التعليم الأساسى.

٢- عوناً مالياً بمقدار ١٢ ,٠٨٦ ,٨٠٠ دولار لادارة التربية، بهدف مشروع تجهيز

ست معامل للعلوم بمراكز التدريب فى محافظتى الأسكندرية وبورسعيد.

٣- عوناً مالياً قدره ٨٠٠, ٠٨٦, ٨ دولار لانشاء مبنى تعليمى. (غير محدد الغرض)

٤- عوناً مالياً قدره ٥٠٠, ٥٨٦, ٣٤ دولار لمضامين وأساليب التعليم وتقنياته.

٥- عوناً مالياً بما يعادل ٠٠٠, ٩١١, ٢٧ دولار لتدريب العاملين فى مجال التربية.

٦- عوناً مالياً بما يعادل ٥٠٠, ٦٠٨, ٤ دولار لتعليم الكبار.

٧- عوناً مالياً بما يعادل ٦٠٠, ٨٩٦, ٢٤ دولار للنهوض بالتعليم التقنى والمهنى.

٨- عوناً مالياً بما يعادل ١٠٠, ٦١٤, ١٣ دولار لبرامج محو الأمية.

٩- عوناً مالياً بما يعادل ٧٠٠, ١٧٦, ١٤ دولار لبرامج التنمية الريفية المتكاملة.

١٠- عونا مالياً بما يعادل ٧٠٠, ٩٧٩, ٣ دولار للتربية البيئية والإعلام البيئى.

المعونات المقدم من اليونسكو عام ١٩٨٥:

قدمت اليونسكو عوناً لمصر فى المجالات الآتية:

١- منح دراسية.

٢- تقديم معدات.

٣- تنظيم اجتماعات وسيمينارات.

٤- توفير خدمات ترجمة فورية.

٥- تحمُل نفقات سفر المشاركين أولإيفاد خبراء استشاريين.

المعونات المقدم من اليونسكو لمصر لعام ٨٦/ ١٩٨٨:

١- قدمت اليونسكو لمصر عونا مالياً وفنياً (غير محدد) للمركزالقومى للبحوث التربوية يتمثل فى أجهزة ومعدات (أجهزة ميكروفيلم، وميكروفيش) لتطوير مركز التوثيق، تمهيداً لتحويله مركز معلومات.

٢- قدمت اليونسكو عوناً (غيرمحدد) للقيام بإجراء دراسة عن واقع التعليم الفنى والتدريب المهنى فى مصر تناولت التعليم النظامى وغير النظامى مع إبراز خطط ومناهج التعليم الفنى والمهنى، كذلك قدمت عونا لاجراء دراسات تمهيدية حول تطوير الصناعات التربوية.

المعونات المقدم من اليونسكو فى الفترة من ١٩٨٨/ ١٩٨٩:

وجه المعونات المقدم من اليونسكو فى هذه الفترة فى المقام الأول لعمل ندوات واجتماعات حول الآتى:

١- عوناً مالياً بما يعادل ٣٠٠٠ دولار للمركز القومى للبحوث التربوية، بهدف إقامة ندوة حول موضوع التجديد التربوى.

٢- عوناً مالياً بما يعادل ٢٠٠٠ دولار، لعقد الاجتماع الرابع للمجموعة الفنية لبرامج التجديد التربوى.

٣- عوناً مالياً بما يعادل ٢٠٠٠ دولار للمركز القومى للبحوث التربوية، لعقد ندوة عن إعداد معلم التعليم الأساسى فى البلاد العربية.

٤- عوناً مالياً بما يعادل ١٠٠ دولار، لعقد حلقة دراسية حول التخطيط المتكامل للإصلاحات التربوية.

المعونات المقدمة من اليونسكو لمصر فى الفترة من ١٩٩٠/ ١٩٩١:

توجه المعونات المقدمة من اليونسكو إلى مصر فى الفترة من ١٩٩٠/ ١٩٩١ فى المجالات التالية:

١- عوناً مالياً بما يعادل ٦٠٠٠ دولار لكلية التربية جامعة عين شمس، لإعداد وثيقة عن البيئة فى مناهج التعليم الأساسى.

٢- عوناً مالياً بما يعادل ٤٠٠٠ دولار لمحافظة بورسعيد، للقيام بدراسة حول الخريطة التربوية حتى عام ٢٠٠٠ للمحافظة.

٣- عوناً مالياً بما يعادل ٥٠٠٠ دولار لكلية الحقوق جامعة عين شمس، للقيام بدراسة حول البعد الدولى فى مناهج التعليم.

٤- عقد دورة تدريبية فى المناهج بدور المعلمين.

٥- مشروع طلب منح فى مجال الإدارة.

٦- مشروع طلب منح للمسئولين عن إدارة الأقسام الداخلية بدور المعلمين والمعلمات.

ويلاحظ على المعونات المقدم من اليونسكو أنه عوناً يتم وفقاً لما نصت عليه

المواثيق الرسمية المنظمة لعمل اليونسكو، ويخدم فى المقام الأول تنمية وتدعيم التعليم فى الدول المتلقية للمعونات والتى بينها مصر حيث ساهم المعونات المقدم من اليونسكو فى العديد من التطورات الخاصة بالتعليم قبل الجامعى ومحو الأمية وتعليم الكبار وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المعنية بالتعليم، كذلك فقد ساهم المعونات المقدم من اليونسكو فى إنشاء الكثير من المؤسسات على المستوى القومى الخاصة بالتعليم فى مصر مثل أقلمة مركز التوثيق التربوى، مركز تعليم الكبار بسرس الليان والذى خصص لمصر ثلث المنح الدراسية، كذلك مركز تعليم الكبار ومحو الأمية بحلوان والذى تم بناء على طلب مصر من اليونسكو؛ حيث وفرت مصر المكان والمبنى، وقامت اليونسكو بإمداد المركز بالأجهزة والتدريب اللازمين لعمل المركز.

وتعتبر اليونسكو من المنظمات المحايدة التى تعمل فى مجال التعليم والثقافة، والتى حاولت جاهدة فى أن تكون مستقلة، وعدم المثول إلى الضغوط السياسية التزاماً بالأهداف العامة لانشائها. كذلك فإن وجود اللجنة الوطنية، والممثلة فى وزير التعليم وعدد من المختصيين من الجهات المختلفة، ساعد إلى حد كبير فى تحديد أولويات المعونات وفقا لرؤية مصر.

كما يلاحظ على المعونات المقدمة من اليونسكو، أنه عوناً مالياً وفنياً؛ حيث تساعد اليونسكو فى إقامة الندوات واللقاءات المختلفة على المستوى القومى والمحلى لتبادل الخبرات والرؤى المطروحة لتطوير التعليم. كذلك إمداد مصر بالأجهزة الفنية والمعدات والتدريب على تقنيات التعليم وأساليبه المختلفة. هذا بجانب كون اليونسكو كجهة منفذة لبعض مشروعات المنظمات الدولية الأخرى، كما هو الحال مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة كما بينت الدراسة من قبل.

ثالثاً: اليونيسف : United Nations Children Fund (UNICEF)

نشأت اليونيسف كهيئة دولية لاستكمال عمل لجنة لإغاثة الأطفال المُضارين من جراء الحرب العالمية الثانية ؛وفقاً للإتفاقية الدولية رقم ٥٧، ومن الجدير بالذكر أن الهيئة أُنشأت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٤٦، وتتمتع الهيئة بوضع

يشبه الاستقلال الذاتى حيث يتولى أموره مجلس تنفيذى يتألف من ممثلى ثلاثين دولة ينتخبهم المجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة، ويتولى إدارة اعماله مدير تنفيذى يساعده هيئة من الموظفين بمقر الأمم المتحدة.

ويرجع النصيب الأكبر من دخل الصندوق إلى المعونات المقدم من الأفراد والحكومات والمتطوعين؛ والمتمثل فى الأدوات والخدمات التكنولوجية للأطفال والمراهقين للتغلب على إعاقتهم. كما تقدم اليونيسف عونها فى العديد من المجالات :كالصحة والتغذية والتعليم والتدريب المهنى، بالإضافة إلى مساعدة الحكومات على تقدير حاجات أطفالها الأساسية، ووضع البرامج الشاملة لمجابهة هذه الحاجات.

وتتمثل المعونات المقدم من اليونيسف فى صورة توفير أجهزة وأدوات مثل المعدات اللازمة للمراكز الصحية، والأدوية، وأجهزة حفر الآبار، ومواد الحدائق المدرسية، والمعدات اللازمة لمراكز الحضانة، والأجهزة اللازمة لانتاج الكتب المدرسية.

ولم تقدم الخدمات بشكل فعال إلا بعد عام ١٩٥٣ وفقاً للمعاهدة رقم ٤١٧؛ والتى تم بمقتضاها توجيه المعونات إلى الدول النامية بما فيها دول شرق وغرب أفريقيا.

ومع عام ١٩٦١ بدأت اليونيسف فى توجيه المعونات إلى كل من التعليم الإبتدائى والثانوى.

ومع عام٩٧٢ بدأت اليونيسف توجيه اهتمامها إلى التعليم غير الرسمى للأطفال والمراهقين، كذلك الإهتمام بالتغذية المدرسية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى WFP وتعمل اليونيسف على توفير الخدمات الأساسية، والمشاركة الشعبية، والتكنولوجيا الملائمة للجماعات المحرومة للدول النامية،

ومع عام ١٩٨٦ توسع نطاق عمل اليونيسف فى مجال التعليم الإبتدائى؛ حيث بدأت بالتعاون مع اليونسكو العمل فى مجالات التخطيط التربوى، وتعديل المناهج، وتدريب المعلمين، والعمل على تحسين الكفاءة الداخلية.

المعونات المقدمة من اليونيسف للتعليم قبل الجامعي في مصر في الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠(٣٠)

قدمت اليونيسف أول معونة لها للتعليم قبل الجامعي في مصر للمناطق العمرانية الجديدة لخدمة أغراض العملية التعليمية؛ وظلت هذه المعونات تقدم بدون برنامج مخصص للتعليم حتى بداية التسعينيات. (٢١)

ففي عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ قدمت اليونيسف عوناً مالياً وفنياً، يتمثل في أجهزة ومعدات للخدمات التعليمية بما يعادل نحو ١٩٠ ألف وصل إلى مليون دولار في نهاية ١٩٧٥، ووجهت هذه المعونات إلى المناطق العمرانية الجديدة في جنوب وغرب الدلتا، شرق ووسط الدلتا، وغرب مديرية التحرير، مصر الوسطى حيث عملت المعونات على خدمة الدراسات العملية بالابتدائي مع التركيز على احتياجات الطفولة في هذه المرحلة، كذلك البحوث اللازمة بالخدمات الصحية والتعليمية في هذه المجتمعات.

وفي عام ١٩٧٨/٧٦ قدمت اليونيسف عوناً أخراً (غير محدد) لدور المعلمين والمعلمات، بغرض المساهمة مع كل من الوزارة والبنك الدولي في تجهيز وتأثيث خمسة عشر دار نموذجية للمعلمين والمعلمات بأقسامها الداخلية.

كما ساهمت اليونيسف في تنمية وتنفيذ المشروع الخاص بالتعليم الأساسي التجريبي الذي قامت به الحكومة في عام ١٩٧٧، من خلال المعونات المقدمة لتدعيم تدريس العلوم والدراسات العملية، عن طريق تقديم التسهيلات ومعينات التدريس لمعاهد تدريبية لـ ٦٦ من مدرسي التعليم الإبتدائي، ٦٦ مدرسة ملحقة و٢٧٠ مدرسة إبتدائية، ٣٠ مدرسة إعدادية. بالتجهيزات المناسبة اللازمة للتعليم الأساسي والعلوم التطبيقية في حدود ٦٠٠ ألف دولار.

قدمت اليونيسف عوناً في مجال المناهج، وذلك لدعم التدريس أثناء الخدمة بمشرفين لمشروع التعليم الأساسي ولتطوير المعينات التعليمية بما في ذلك إنتاج دليل للمعلمين والمشرفين.

ساعدت اليونيسف في إجراء تقييم لمشروع التعليم الأساسي؛ والذي كان له

الفضل فى الكشف عن العديد من المشكلات المتمثلة فى:

١- وجود نقص فى برامج التدريب أثناء الخدمة بالتعليم الأساسى.

٢- وجود عدد كبير من المعلمين غير المؤهلين .

٣- ضعف الصلة بين كل من التعليم النظرى والعملى.

٤- النقص فى الأماكن والتجهيزات والأدوات التعليمية التعزيزية، التى يحتاجها تنفيذ البرامج.

بادرت اليونيسف بتقديم عونا فى عام ١٩٨١ لحوالى مائة من مدارس الفصل الواحد، بغرض دعم برامج الحكومة، وتوفير فرص التعليم للأطفال خارج نظام المدرسة الرسمية.

وقد ساهمت اليونيسف فى مجال التوسع فى برنامج مدارس رياض الأطفال فى جميع أنحاء البلاد، حيث قدمت اليونيسف عونا غير مباشر لمدارس رياض الأطفال، من خلال دعم عملية التوسع فى وحدة إنتاج اللعب التى توجد بمركز التدريب القومى بإمبابة، والذى تديره وزارة الشئون الاجتماعية وهى الوحدة المنوط لها انتاج اللعب التعليمية والترفيهية التى تستخدمها مؤسسات التعليم قبل المدرسى والتى تتبع الحكومة.

ويلاحظ من المعونات المقدمة اليونيسف أنها عونا موجها إلى خدمة العملية التعليمية فى مرحلة التعليم الأساسى ورياض الأطفال، والذى يساعد على تنمية العملية التعليمية ومعينات التدريس ولعب الأطفال .

كذلك يلاحظ اهتمام اليونيسف بالمناطق العمرانية الجديدة، والذى عمل على التكامل حيث ركز المعونات على مجالات مختلفة تهم الشباب والطفولة،والتى حرصت فيها أن تكون هذه المجالات فى الصحة والرياضة والتعليم بشكل متكامل.

كما حرصت اليونيسف فى المعونات المقدمة، على الاهتمام بالمناطق الفقيرة والقرى الهامشية التى لا يسمح حجمها بانشاء مدرسة ابتدائية منتظمة من خلال مدرسة الفصل الواحد.

كذلك راعت اليونيسف تدعيم خدمات الصحة المدرسية والعناية بالرعاية

الصحية الأولية وهو من الأمور المحمودة فى تقديم المعونات.

رابعا: برنامج الغذاء العالمى (World Food Programme (WFP (٣٢)

بدأ نشاط برنامج الغذاء العالمى فى عام ١٩٦٣، بهدف استثمار فائض الغذاء من الدول الغنية لدعم عمليات التنمية. وقد بدأ البرنامج كمشروع تجريبى صغير تحت رعاية مشتركة بين هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية العالمية FAO، وكانت بداية البرنامج فى السنوات الثلاث الأول ١٠٠ مليون دولار، ثم وصل تقديم المعونات فى عام ١٩٨٣ فقط إلى مائة مليون دولار أمريكى .

وتعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف التى يحرص عليها البرنامج من خلال التعليم، ومن ثم فقد أصبح تغذية الأطفال من أهم النشاطات التى يركز عليها البرنامج.

وقد كان عام ١٩٧١ هو أول عام لعقد أول إتفاقية مع برنامج الغذاء العالمى،وقد وجه المعونات فى صورة عون غذائى لمدارس التعليم الفنى؛ بهدف الارتقاء بهذا النوع من التعليم وتشجيع للطلبة للإقدام على التعليم الفنى.

المعونات المقدمة من برنامج الغذاء العالمى للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٧١-١٩٩٠(٢٣)

أبرمت الإتفاقية الأولى رقم٦٤٤ بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٢ ولمدة خمس سنوات وهى منحة عينية متمثلة فى وجبات غذائية (لبن مجفف، دقيق،زيت طعام)، بمايوازى ٧٠٠, ٧١٣, ٩ دولار فى مقابل ٧٠٠, ٧١٢, ٢ دولار من الحكومة المصرية، وقد وزعت كالتالى:

433 ,300دولار تكاليف موظفين محلين ، ٣٣٠٠, ٤٢ دولار، تكاليف شحن ونقل لميناء الإسكندرية.

43 ,330دولار تكاليف استلام ونقل من الميناء إلى نقاط التوزيع.

وفى عام ١٩٧٨ حصل التعليم الفنى (المدارس الثانوية الزراعية، والمدارس الثانوية الصناعية بنين، والمدارس الثانوية الصناعية بنات)، ودور المعلمين والمعلمات على منحة أخرى ولمدة أربع سنوات تتناقص تدريجيا حتى نهاية الفترة حتى تصل إلى

٢٥%. وهى كسابقتها منحة عينية متمثلة فى عون غذائى بما يعــادل ٦٠٠, ١٨, ١٨٥ دولار فى مقابل ١١٤, ٤٩٧, ١ دولار من الحكومة المصرية. وتكون المساهمة بمقــرر يومى من الدقيق واللبن الجاف لمدة ٢٥٠ يوم للطالب الداخلـــى، ١٨٠ يــوم للطــالب الخارجى، و٢٦ يوم للتدريب الصيفى فى المدارس الثانوية الزراعية، بما فى ذلك أيـــام الخميس من كل أسبوع للطلبة الخارجيين، فى مقابل ذلـــك تقـوم الـوزارة (الجــانب المصرى) بتقديم خبز بلدى، وجبن رومى محلى يوميا فى الأيام المقرر بها التغذية.

وتهدف هذه المنحة إلى تحسين قدرات التلاميذ بالمدارس الفنية .

أما بالنسبة للتعليم الابتدائى فقد حصل على منحتين: الأولى إتفاقية رقـم ٢٠٤٦ بتاريخ ١٩٧٥/٧/١٩، والتى تقضى بأن يساهم البرنامج فى تغذية تلاميـــذ المـــدارس الإبتدائية الرسمية والخاصة المجانية بريـــف بعـض المحافظـــات (خـــارج عواصــم المحافظات وبنادر المراكز)، وذلك من خلال تقديم دقيق القمح، ولبـــن جـــاف مـنزوع الدسم، وتقدم بواقع ستة أيام أسبوعيا، لفترة ١٨٠ يوما فى العام، وتقدر هذه المنحـــة بحوالى ٠٠٠, ٩٧٣, ٤٠ دولار أمريكى، شاملة تكـــاليف النقــل والشــحن والرقابـــة المحلية.

وشملت هذه المنحة فى العام الأول عدد ٧٤٤, ٦٦٩ تلميذ فى ست محافظـــات هى: أسوان، قنا سوهاج، كفر الشيخ، أسيوط، البحيرة.

وفى العام الثانى وصل عدد التلاميذ المستفيدين من المعونات إلى ٠٠٠, ١٢١, ١ تلميذ ليضم أربع محافظات أخرى (بلإضافة إلى المحافظات السابقة) وهـــى المنيـــا، وبنى سويف، والفيوم، والمنوفية.

على أن تخفض قيمة مساهمة البرنامج من دقيق القمح بواقـــع ٢٥%، ٥٠%، ٧٥%، بدءا من العام الثالث وحتى نهاية المنحة وهو العام الخـــامس، علـــى أن تحــل الحكومة المصرية محل البرنامج فى هذا التخفيض، وأن تحل محله بعـــد انتـــهاء مـــدة المشروع.

وقد تم مد الإتفاقية رقم ٦٤٤ فى نوفمبر ١٩٧٧ بعـــون غذائـــى بمـــا يعـــادل

١٨,١٨٥,٦٠٠٠دولار : قمح، لبن مجفف، مسلى، تكلفة الشــحن والنقـل الخــارجى، والعاملين، ووجهت هى الأخرى لتلاميذ التعليم الإبتدائى بريف مصر.

وفى عام ٨٤/ ١٩٨٥، حصلت مصر على منحة عينية أخرى، متمثلة فى عـون غذائى وجه إلى التلاميذ فى كافة المراحل التعليمية.

يلاحظ من تاريخ أول إتفاقية مع برنامج الغذاء العالمى فى ١٩٧١، تزامنه مـع المعونات المقدم من جهات أخرى.

يلاحظ أيضا أنه تم توقيع الإتفاقية رقم ٢٠٤٦ فى ١٩٧٥، إلا أن مناقشتها فـى مجلس الشعب والموافقة عليها فى ١٩٧٦، علما بأن البند رقم ١٢ ينص على التنفيـذ من تاريخ توقيع الإتفاقية.(تم تعديل الإتفاقية فى ٨/١٠/ ١٩٧٥ بناءا علـى مقترحـات برنامج الغذاء العالمى).

يلاحظ استخدام مصطلح التعليم الأساسى فى الإتفاقيات ، حيث أنــه فـى هـذه الفترة كان التعليم الإبتدائى و أن التعليم الأساسـى طبـق فـى مصـر عـام ١٩٨١، والمحاولات السابقة لم يقدر لها النجاح.

ومن الأمور المحمودة لبرنامج الغذاء العالمى إهتمامه بالمناطق الريفية بعيـدا عن محافظات العواصم والبندار مما يعنى وصـول المعونـات إلـى المنـاطق الأكـثر فقرا.كذلك راعى المعونات التوزيع الجغرافى بين الوجه البحرى والوجه القبلى.

و لقد روعى فى المعونات أن جهات الرقابة والتقييم الصحى والتعليمـى لجنـة مشتركة من وزارتى الصحة والتعليم، أى بمعرفة الجانب المصرى مما يقلل من التدخـل الأجنبى من ناحية، ويقلل تكلفة الخبراء من ناحية أخرى، الأمر الذى يجعل الاسـتفادة من المعونات أكثر فعالية.

المراجع

١- السيد عليوة ،إدارة الصراعات الدولية: دراسة فى سياسة التعاون الدولى، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٨ص ٦٠.

٢-السيد الحسينى ،التنمية والتخلف... ، مرجع سابق،ص ١٤٢.

٣-ميرل،مارسيل،سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة القاهرة ،دار المستقبل العربى ،١٩٨٦، ص٢٦٠.

4--Tibor, Mende, From Aid to Recolonized: Lesson of Failure, Londoon, Harrap,1973,p67.

5- Tibor, Mende, Ibid, pp 67-69.

6-Guy ,Arnold, Aid and Third World: The North and South Divid, London,Robert Royce Limited, 1985, p 21,22.

7- Ibid.

8- William, B,Quanndt, The United State and Egypt: An Essay on Policy for the 1990 for the 1990's,Cairo, American University Press,1990, P P 8-11.

٩-الأمم المتحدة،حقائق أساسية عن الأمم المتحدة : ملخص لأغراضها وبنائها وأوجه نشاطها، القاهرة

١٠- انظر فى ذلك : المرجع السابق، ص ٥٤، ٥٥ .

-United Nations, International Development Strategy for Third Nations Development Decade, Various Padgs.

- United Nations, Development Program Activities and Achievements, Various Pages.

- موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق، ص ١١١١، ١١١٢ .

11- Unisco, Trends in the External Financing of Education in Developing Countries by International and Multilateral Financing Agancies, Paris, 1990, p1.

-التفاصيل في:

١٢- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، إتفاقية رقم مصر/ ٧١/ ٥٩٢/ ٩/٩/ ١٣ بتاريخ ٨ يناير ١٩٧٤.

١٣- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، تقرير عن نتيجة بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى واليونسكو بشأن المعاونة علـى إنشاء مدرسة فنية صناعية نظام الخمس سنوات.

١٤-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، مذكرة بشأن موافقة الوزارة فـــى ٨/ ١٢/ ١٩٧٩ على مد مشروع مدرسة القبة الفنية الصناعيـــة لإعـداد المدرســين بالقبة لمدة ثلاثين شهرا بحيث يستمر العون خلال عامى ٨٠/ ١٩٨١ وجـــزء مـن ١٩٨٢.
١٥-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، مذكرة للعرض على السيد الأستاذ نائب الوزير بشأن مد مشروع مدرسة القاهرة الفنية بالقبة لمدة ٣٠ شهرا، والذى ينفذ بمعاونة برنامج الأمم المتحدة موقعة بتاريخ ٨/١٢/ ١٩٧٩.
١٦-وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الصناعى، إدارة الخطة، تقرير بشـــأن مشروعات الوزارة من برنامج الأمم المتحـــدة للتنميـــة البرنـــامج القومـــى ٨٢/ ٨٦) والمشروعات الجارية ومنها مشروع مدرسة القاهرة الفنية الصناعية للمعلمين بالقبة.
١٧-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، تقرير عن اجتماع لجنة المعونـــة الفنية بوزارة الخارجية مقدم من مكتب وزارة التربيـــة والتعليـم للخدمـــات المركزيـــة والعلاقات الخارجية.
١٨-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، المشروعات المقدمة من الوزارة علـــى برنامج الأمم المتحدة (الخطة الرابعة)وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية ، مذكرة للعرض على السيد الأستاذ نائب الوزير بشأن طلب الموافقة على مد العمل بمشروع مدرســـة القبة الفنيية ضمن برنامج الأمم المتحدة وإعادة النظر فى ترتيب مشروعات الوزارة فى الدورة الجديدة ١٩٨٢/١٩٨٦، بتاريخ ٢٢/٣/١٩٨٢.
١٩-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الخارجية، مذكرة بشـــأن احتياجـات ورارة التربية من المعونات الدولية لخدمة أهداف التنمية فى البرنامج القطرى للدورة القادمـــة (١٩٨١/٧٧).
٢٠-وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الثانوى، إدارة الخطة والتنظيم،
21-United Nations Dvelopment Programme, Forma for both Small- Scale and Larg- Scale Projejects, 1978 .
22-United Nations Development Proramme, Project of Government of Egypt , EGY/86/019/c/01/13.
23-United Nations Development Programme, Project of the Government of

the Arab Republic of Egypt, EGY/88/035/A/01/13.

٢٤ - وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتعليم الصناعى، غدارة الخطة، تقرير بشأن مشروعات الوزارة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (البرنامج القومى ٨٢/ ٨٦) والمشروعات الجارية ومنها مشروع مدرسة القاهرة الفنية الصناعية للمعلمين بالقبة، ١٩٨٢.

٢٥- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، تقرير عن اجتماع لجنة المعونة الفنية بوزارة الخارجية مقدم من مدير مكتب وزارة التربية والتعليم للخدمات المركزية والعلاقات الخارجية، بتاريخ ٧١/٦/ ١٩٨٦.

٢٦- يرجع فى هذا الصدد إلى وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مشروعات الخطط المقدمة من الوزارة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، سنوات مختلفة.

٢٧- وزارة التربية والتعليم، الادارة العامة للتعليم الصناعى، إدارة الخطة، تقرير بشأن مشروعات الوزارة من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (البرنامج القومى ٨٢/٨٦) والمشروعات الجارية ومنها مشروع مدرسة القبة الفنية الصناعية للمعلمين بالقبة، مرجع سابق.

٢٨- برجاء النظر فى : الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، ١٩٧٠،مرجع سابق، ص ٩٦.

٢٩- الموسوعة السياسية، مرجع سابق ، ص ١٠٥٥.

٣٠ -انظر فى ذلك الآتى : حسن نافعة، العرب واليونسكو، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون، والآداب،١٩٨٩، (سلسلة علم المعرفة ع ١٢٥)، ص ص ١٩-٤٨.

٣١- العرب وأزمة اليونسكو ، فى السياسة الدولية ع ٩٣، يوليو ١٩٨٨ ص ص ١٠-٦٣.

٣٢- ولمزيد من التفاصيل حول موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اليونسكو انظر: برهان غليون، الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية ، فى السياسة الدولية، ع ٩٢، أبريل ١٩٨٨. ص ص١٩٤-٢٠٠

٣٣- قرار جمهورى رقم ٤٨ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٧ باعادة تشكيل الجنة الوطنية لليونسكو ل ج م ع .

٣٤-راجع : وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، تقرير عن الاجتماع الثالث عشر حول أقلمة المركز القومى للتوثيق التربوى.

٣٥-__________، __________، مسودة منظمة اليونسكو فى مجال التربية، الدورة ٨١/ ٨٣ على البرنامج العادى.

٣٦-__________، __________، مكاتبة من منظمة اليونسكو بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٨٣ لبرنامج الساهمة لعامى ٨٤/ ٨٥ .

٣٧-__________،__________، عقد بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم والبحث العلمى لانشاء مركز متعدد القوى لتعليم الكبار ١٩٧٧.

٣٨-اليونسكو، بيان بحصر المساعدات التى تلقتها مصر من اليونسكو والألسكو وألسيسكو للسنوات الخمس من ٨٧-١٩٩٢.

٣٩- المركز القومى للبحوث التربوية، تقارير تطور التربية و التعليم فى مصر،سنوات متفرقة.

٤٠- وفقا لما توصلت إليه الباحثة .

٤١-انظر : الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٦٠.

42-Hawes, Hugeh, et al, Education Priorities and Aid Responses in Sub-Saharan Africa: Report of a Conference at Cumberland Lodge, Windsor 4-7 December 1984, London, Overseas Development Adminstrastion, 1986,

٤٣ -وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، ملخص للإتفاقية الثانية المنعقدة بين ج م ع واليونييسف حول المشروع المتكامل للطفولة والشباب فى المجتمعات الحديثة، مارس ١٩٧٠.

٤٤- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، إتفاقية رقم ٦ فى مجال التعليم الأساسى بين وزارة التربية والتلعيم وهيئة اليونيسف.لمدة عامين من ١٩٧٧-١٩٧٩.

٤٥-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مكاتبة من التعليم

اللإبتدائى لوكيل الوزارة للتعليم الإبتدائى ودور المعلمين بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٨٠.

٤٦-وزارة التربية والتعليم، بيان بالاتفاقيات التى تم توقيعها والتى لم يتم توقيعها بين وزارة التربية والتعليم والمنظمات والهيئات الدولية والدول الأجنبية.

٤٧-وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، موجز عما ورد بشأن المساعدات المقدمة من اليونيسف من ١٩٧٧/ ١٩٨٥.

٤٨- من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المسئولين عن التعليم باليونيسف.

49- Ingram,Jams c., Twenty Years of WFP Assistance to Education and Related Fields, (1963-1983: Aids to Progamming UNICEF Assistance To Education, Paris, Unisco, 1983, p1-3.

٥٠-الأمم المتحدة، حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٥٩.

٥١- راجع : مجلس الشعب، الفصل التشريعى الأول، الدورة الثالثة، ١٩٧٤.

٥٢-مجلس الشعب، الفصل التشريعى الأول، الدورة الخامسة، ١٩٧٦/٦/٢٧.

٥٣-مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثانى، اجتماع غير العادى فى ٣/ ١٠ /١٩٧٨.

٥٤-وزارة التربية والتعليم، نشرة عامة رقم (١٠) بتاريخ ٧/ ٣/ ١٩٧٨، القاهرة، ١٩٧٨.

٥٥-المركز القومى للبحوث التربوية، تقارير تطوير التعليم فى مصر للسنوات من ١٩٨٠- ١٩٩٠.

4

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

المعونات المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٦١ - ١٩٩٠

أولاً :البنك الدولي .
النشأة والأهداف:

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ضرورة وجود نظام تربوى وثقافى لتبنى فكرة السلام والأمن الدوليين،كان هناك أيضاً ضرورة لنظام اقتصادى عالمى جديد؛ من شأنه حفظ التوازن الاقتصادى بين الدول سواء الدائنة أو المدينة على حد سواء، ومن ثم فقد اجتمعت أربع وأربعون دولة فى مدينة "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة قواعد السلوك النقدى، وبالفعل دخل البنك الدولى حيز التنفيذ فى ١٩٤٥، وأصبح بذلك أحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إلا أن الظروف التى كانت وراء إنشائه جعلت من الطبيعى أن يتزعم المشروع كل من بريطانيا وأوربا فى محاولة لاستعادة مكانتهما الاقتصادية فى العالم قبل الحرب فى مواجهة الولايات المتحدة؛ والتى خرجت بعد الحرب كأكبر دولة دائنة فى العالم، وبالتالى فإن المنافسة قد حسمت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. (١)

وقد تلخصت أهداف البنك فى النقاط التالية:

١) المساعدة فى تعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء؛ وذلك بتقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الانتاجية؛ والتى أضيرت من جراء الحرب العالمية الثانية.

٢) تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة؛ عن طريق الضمان والمساهمة فى القروض أو استثمارات القطاع الخاص.

٣) تشجيع النمو المتوازن فى الأجل الطويل للتجارة الدولية، والمحافظة على التوازن فى ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الانتاجية للدول الأعضاء؛ والتى يتمكن البنك من مساعدتهم فى رفع مستوى المعيشة، وتحسين فرص العمل فى هذه الدول.

٤) التنسيق بين القروض التى يقدمها البنك، أو يضمنها مع القروض الدولية من خلال المصادر الأخرى؛عن طريق إعطاء الأولوية للمشروعات الكبيرة.

ويراعى البنك فى عملياته فاعلية الاستثمارات الدولية وفقاً للشروط التجارية

فى أقاليم الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مساهمته فى التحول التدريجى من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم (٢)

ومن الجدير بالذكر أن موقف الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر "بريتون وودز" كان ضد هذه الإتفاقية، وبالتالى رفض التصديق على الوثيقة؛ لما تنطوى عليه من هيمنة الولايات المتحدة. وكرد فعل أسرع الاتحاد السوفيتى بالتعاون مع الدول الاشتراكية بتكوين مجلس للعون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون).

أما بالنسبة للدول النامية- والتى كانت مازالت مستعمرات - فلم تستطع أن تعبر عن أمانيها، الأمر الذى انعكس على الوثيقة؛ حيث خلت من أى إشارة عن مدى مساهمة البنك فى حل مشكلات الدول النامية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن مصر قد شاركت بدور فعال فى مؤتمر بريتون وودز؛ حيث أثار الوفد المصرى قضية الإفراج عن الأرصدة الأسترالينية، والتى تراكمت كديون على بريطانيا لمصر إبان الحرب، وكانت واجبة السداد. إلا أن البنك الدولى لم يقدم حلا لهذه القضية، بل أنه أعلن أنها مشكلة تخص الدول الدائنة والمدينة، وبالتالى فإنها ليست من صلاحيات البنك، وبهذا اتضح منذ الإرهاصات الأولى مدى هيمنة الدول الرأسمالية على أسلوب عمل البنك وفقاً لما تقضيه مصالحها الخاصة. (٣)

مجموعات البنك الدولى :

وينقسم البنك الدولى إلى ثلاث مجموعات هى:

البنك الدولى للانشاء والتعمير

International Bank for Reconstruction and Development

وكالة التنمية الدولية

International Development Association

مجلس التمويل الدولى

International Finance Corporation

وتشترك المجموعات الثلاث السابقة فى الوظائف الرئيسية والتى نص عليها ميثاق البنك من حيث الإقراض، وتقديم النصح. إلا أن كلا من هيئة التنمية الدولية، والبنك الدولى للانشاء والتعمير يتقاسمان نفس العاملين بينما ينفرد الأخير بمجموعة

العاملين والعمليات الوظيفية الخاصة به، مع الاشتراك بالجانب الادارى والخدمى مع البنك الدولى (٤)

الهيكل التنظيمى للبنك الدولى:

يتولى إدارة البنك من الناحية الرسمية مجلس للمحافظين، ممثلين للدول الأعضاء، يجتمعون مرة كل عام لاتخاذ القرارت الهامة التى يبت فيها البنك.

ولسهولة سير العمل اليومى بالبنك الدولى؛ يقوم البنك بتعيين أثنين وعشرين مديراً تنفيذياً، على أن يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء صاحبة أكبر أسهم فى البنك، وهم بالترتيب الولايات المتحدة، وهى تملك ٤٢ ,١٩ %، واليابان وتملك ٥ ٢ ,٥%، وألمانيا وتملك ٤٩ ,٥% والمملكة المتحدة ٢٧ , ٥%، فرنسا ٢٧ ,٥ %، أما الباقون فينتخبهم الأعضاء الآخرون الأقل شأناً وكفاءة. وعادة مايكون المدير من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة تصويتية، لما تملكة من أسهم، فإنها بالتالى هى المهيمنة على مقدرات الأمور، وصناعة القرار فى البنك، بالإضافة إلى أن المدير التنفيذى ليس له مطلق الحرية فى اتخاذ التدابير بدون الرجوع إلى موافقة الكونجرس الأمريكى(٥)

دور الولايات المتحدة فى صناعة القرار بالبنك الدولى:

لما كان للولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر من الأسهم فى كل من البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية، وكذلك منصب المدير التنفيذى، والذى لم يكن له أى سلطة لاتخاذ أى قرار داخل البنك إلا بعد استشارة وزير خزانة الولايات المتحدة، والمجلس الاستشارى القومى، والذى يضم بين صفوفه، وزراء الخارجية والتجارة والمالية ومدير وكالة التنمية الأمريكية؛ فقد أصبح القرار يصنع فى داخل الولايات المتحدة، وبموافقة الكونجرس الأمريكى، الذى له حق المنح أو المنع لأى دولة وفقاً لمصالحه الخاصة. الأمر الذى اتضح جلياً فى حالة مصرعندما سحب البنك تمويله المقدم لبناء السد العالىبعدما رفض فوستير دالاس وزير الخارجية الأمريكى تمويل المشروع (كذلك الوضع لشيلى وفيتام وبولندا وتشيكوسلوفكيا). الأمر الذى يوضح أن

صناعة القرار داخل البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية، يتم مســـبقا داخــل الولايــات الأمريكية قبل أن يخرج إلى حيز التنفيذ. (٦)

علاقة البنك الدولى بالمنظمات الدولية فى مجال التعليم:

تشير الدلائل إلى أن علاقة البنك الدولى واليونسكو من العلاقات التى يســـودها التوتر إلى حد كبير حيث بدأت العلاقة بينهما على سبيل التعاون فى مجال التربية؛ وفقــاً على ما ينص عليه دستور اليونسكو من وضع اليونسكو فى خدمة المنظمات الدوليــــة، وتقديم المساعدة لها، ومن ثم فقد وقع البنك مع اليونسكو فى عام ١٩٦٤ على اتفـــاق تعاون يضع الأخير بمقتضاه أعضاء قسمه المختص بتمويل التربية فـــى خدمـــة البنـــك لتحديد وإعداد مشروعاته فى مقابل تمويل البنك بنسبة الثلاثة أرباع موظفى اليونســـكو، وظلت مشروعات البنك قائمة على خدمة التعليم المهنى، والفنى، وربطه بالعمالـــة دون تقديم خدمات اجتماعية تُذكر، إلا أن الأمر اتضح بشكل أكثر عندما نشر البنك أول تقريـــو له عن التربية، والذى زاد فيه من عدد العاملين فى مجال التربية عـــن عـــدد العـــاملين باليونسكو، بل لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أخذ البنك يتعدى على إعداد وتحديـــد المشاريع التربوية، وتجميد عدد العاملين فى برنامج التعاون، فى حين أن عدد عامليـــه التربويين ظل فى زيادة مضطردة، مما وضع اليونسكو فى موقف حرج، إلا أن البنك لـــم يمتثل لاحتجاج اليونسكو(٧)

العلاقة بين البنك الدولى ومصر:

أوضحت الدراسة دور مصر منذ بداية إنشائه، حيـــث كـــانت مـــن الأعضـــاء المؤسسين. وفى عام ١٩٦١ طلبت مصر من البنك قرضاً لتمويل السد العالى، وقد تمـــت الموافقة المبدئية عليه إلا أن سوء العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصــــر أدى إلى انسحابها مع بريطانيا وبالتالى فقد تم سحب موافقة البنك الدولى على المشروع. إلا أن العلاقات قد أستؤنفت من جديد فى بداية السبعينيات.

وتعمل مجموعة البنك الدولى مع مصر وفقا لاحتياجات الأخيرة. ويعمل كلٍ مـــن البنـــك الدولى ووكالة الإنماء الدولى IDA – ليس فقط باعتبارهما جهات تمويلية – ولكنــــهما تعملان كحافز لمناقشة السياسات الاقتصادية والقضايا الجوهرية الخاصة بالاستثمار.

وفى خلال الثلاث سنوات من ١٩٩٠-١٩٩٢ تعاقد كل من البنك الدولى وهيئة الإنماء الدولى على ستة قروض، وأربعة اعتمادات بإجمالى ٩٦١٣ مليون دولار أمريكى، وكان التركيز الأساسى لقروض البنك للاصلاح الهيكلى، والذى استنفذ حوالى ٣٢% من إجمالى المبلغ، تلاه فى الأهمية قطاع الطاقة والكهرباء ثم الصناعة حيث كانت النسبة الموجهة لكل منهما ٢٧%، ٢١% على التوالى، أما الموارد البشرية فقد كان نصيبها حوالى ١٩%.

وفى سبتمبر ١٩٩٣ وصل عدد القروض والاعتمادات الممنوحة لمصر إلى سبعة وخمسين قرضا، ثلاثة وثلاثين اعتماداً بإجمالى ٣ , ٤ بليون دولار أمريكى، وقد استخدم نصف المبلغ فى قطاعى الصناعة بينما وجه ٢٢% من إجمالى المبلغ إلى قطاع الزراعة، بينما حصل قطاع تنمية الموارد البشرية على ٨%، أما الجزء المتبقى وهو ٧% وجه إلى الاصلاح الهيكلى.

سياسات البنك الدولى فى مصر:

وضع البنك الدولى استراتيجياته فى المعونات المقدمة لمصر لمساعدة الحكومة على استكمال برامج الاصلاح والتكيف الهيكلى، ومساعدة المشروعات التى تهدف إلى التنمية الاقتصادية ،كما تهدف إلى مساعدة القطاع الخاص فى مشروعاته المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو السياحية، كما يضع البنك الدولى فى استراتيجياته المساعدة فى تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الأساسى والصحة.

ولتحقيق ما سبق يأخذ البنك على عاتقه (٨)

أشكال المعونات المقدمة من البنك الدولى للتعليم:

لما كان البنك يضع بعض الاعتبارات عند تقديمه المعونات حيث يرى أنه من الضرورى أن يُنفق المعونات (القرض) وفقاً لاهتمامات البنك التمويلية بإعتباره هيئة معاونة من جهة، وهيئة تنموية تهدف إلى تشجيع التنمية فى الدول الطالبة للمعونة (٩) ومن ثم فقد بدأ البنك تقديم أول عون فى مجال التعليم عام ١٩٦٢، من أجل تحسين نوعية المؤسسات التعليمية من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية، وتدريب المعلمين، والتعليم غير النظامى بما فى ذلك محو الأمية.

ويساهم البنك الدولى مشروعات التدريب المهنى والزراعى، كذلك يساعد فى تطوير المناهج، و التلفزيون والراديو التعليمى، والدراسات التعليمية، والخرائط التربوية، وانتاج وتوزيع الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، ويذهب الجزء الأكبر من المعونات إلى تحسين وتخطيط وإدارة وتقويم البرامج التعليمية (١٠)

من الجدير بالذكر أن نظرة البنك الدولى للتربية فى البداية على أنها مصدر استهلاك أكثر منها استثمار، واعتبر أن تمويل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية يشكل نوعا من العبث، أو أمرا غير ذى أهمية، وأنه من المفترض أن يوجه المعونات إلى التدريب والعمالة، ومن ثم فإن المعونات المقدمة من البنك الدولى يتجه مباشرة إلى التعليم التقنى والمهنى؛ والذى يراه أكثر ملاءمة للدول النامية (١١) الأمر الذى ستوضحه شبكة المعونات المقدمة للتعليم فى مصر المقدمة من البنك الدولى للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٧٤-١٩٩٠.

تقدم معونات البنك الدولى فى صورة قروض طويلة الأجل، من خلال هيئة الإنماء الدولى، بشروط ميسرة متمثلة فى عمولة ارتباط لا تتجاوز ٠,٥ إلى ١% سنويا، مع دفع مصروفات خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد فى المائة مسحوبة من أصل مبلغ القرض (١٢).

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن البنك الدولى يقوم بعمل دراسات للجدوى، قبل الموافقة على منح القرض (١٣) للتأكد من مطابقة المشروع لاهتمامات البنك.

المعونات المقدمة من البنك الدولى للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٧٥-١٩٩٠(١٤)

قام البنك الدولى بعمل دراسة استطلاعية عن التعليم فى مصر خلال شهرى مارس وإبريل عام ١٩٧٥، وكانت نتائج هذه الدراسة تتضمن:

١) تنظيم العمل فى الأجهزة وحجم ونوعية العمالة بها.

٢) نظام التعليم، والهيكل التعليمى الحالى، والاستراتيجية التعليمية فى مصر.

٣) نظم الامتحانات. هيئات التدريس. مشروعات تطوير التعليم وتنميته فى المراحل المختلفة.

وقد علق البنك الدولى مقدار المعونات المالية المقدرة للتعليم المصرى على ضوء النتائج التى أوردها التقرير، وعلى ما بذلته مصر من جهود فى حل مشكلاتها التعليمية قبل أن تتلقى أى عون.

كما أوضح التقرير أهم المشروعات التى يمكن أن يسهم بها :

١- معاهد إعداد الفنيين.
٢- اعداد مدرسى المرحلة الأولى.
٣- المدارس الثانوية الشاملة.

كما رأى البنك أنه لكى تتحقق امكانات التقدم السريع، يجب أن تعطى الأولوية لبرامج إعداد ورفع كفاية الفنيين المدربين لكل من المستويات العليا والمتوسطة الأمر الذى يساعد على رفع الكفاية الإنتاجية فى ميادين التصنييع والزراعة.كما أنه من الواجب الاهتمام بطبع الدراسات العملية بالطابع التطبيقى بما يقابل احتياجات البلاد الاقتصادية. مما يجعل تقديم المعونات لمصر له مبرراته فى مجال تعديل الخطط والبرامج وتطوير خططها.

ولما كانت مصر قد بدأت فى تطوير مدارس التعليم الفنى، والتى قد تم تنفيذها مع بعض الدول الأجنبية والمنظمات الدولية (مدرسة جلال فهمى، ومدرسة القبة الفنية، ومدرسة محرم بك، المدرسة الفنية المعمارية بدار السلام) فقد رأى البنك ضرورة توفير عشر مدارس فنية صناعية وزراعية نظام الخمس سنوات، وذلك بتحويل بعض المدارس الصناعية والزراعية نظام الثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

وعليه فإن البنك اقترح انشاء ٤-٦ مدارس فنية صناعية، وتحويل ٣-٥ مدارس ثانوية صناعية، بينما رأى قطاع التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، أن سياسة الدولة تتطلب أن يكون التعديل كالآتى:

١) انشاء خمس مدارس صناعيةنظام الخمس سنوات.
٢) تحويل ثلاث مدارس صناعية لنظام الخمس سنوات.
٣) تحويل مدرستين ثانويتين زراعيتين لنظام السنوات الخمس.

وقد وضعت التكلفة المبدئية وفقا لما اقترحه البنك على النحو التالى:

المبانى: من ٦-٨ مليون دولار.

المعدات: من ١٠-١٥ مليون دولار.

المعونات الفنى: ٨, مليون دولار.

أى إجمالى من ٨, ١٦- ٨, ٢٣ مليون دولار.

على أن تتحمل الحكومة المصرية تكاليف المبانى والتعديلات المطلوبة للمدارس المحولة (عدا مدرسة الاسماعلية الزراعية) وعلى أن يقوم البنك الدولى بالمساهمة فى المشروعات بعد عامي. هذا، بينما أوضحت دراسات القطاع الفنى بوزارة التربية والتعليم أن التكلفة تزيد بمقدار ٣ مليون دولار عما اقترحته دراسة البنك.وعليه فإن التكاليف المنتظر أن تتحملها الحكومة المصرية تبلغ ٠٦٠, ١٠ مليون دولار بما يعادل ٠٢٤, ٤ مليون جنيه مصرى فى مقابل: ٠٦٠, ١٦ مليون دولار بما يعادل ٧, ٦ مليون جنيه مصرى من البنك الدولى.

نموذج بالمشروعات المقترحة من البنك الدولى للتعليم فى مصر عام ١٩٧٥

مشروعات البنك		مقترحات الوزارة	
الموقع	التخصص	الموقع	التخصص
القاهرة	منسوجات صوفية وقطنية	القاهرة	نسج الأقمشة الصوفية والمخلوطة وصباغة المنسوجات القطنية والمخلوطة
الإسكندرية	صناعات بتروكيماوية	الإسكندرية	ميكانيكا دقيقة وبصريات
بورسعيد	بناء سفن وهندسة بحرية	بورسعيد	بناء واصلاح السفن والصناعات البحرية
كفر الشيخ	كفر الشيخ	جرارات وميكنة زراعية	جرارات والآت زراعية
السويس	صناعات بتروكيماوية	السويس	ــــــ
المنصورة	جرارات وميكنة زراعية	المنصورة	جرارات والآت زراعية
طنطا	منسوجات قطنية ومتجانسة	طنطا	نسيج الأقمشة الصوفية وصباغة المنسوجات القطنية والمخلوطة
الجيزة	أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية	الجيزة	ــــــ
أسيوط	ــــــ	أسيوط	الهندسة الكهربية والصيانة الفنية
سوهاج	أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية	سوهاج	ــــــ
أسوان	أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية	أسوان	أجهزة الكهربية والصيانة الفنية

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولىللتعمير والتنمية الـــذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، ١٩٧٥.

هذا بالإضافة إلى مدرسة فنية زراعية بالاسماعلية، وتحويل مدرســة مســطرد الثانوية الزراعية إلى مدرسة فنية.

وقد أعادت الوزارة ترتيب أولوياتها وخلصت إلى عدد من المشروعات التى لها الأولوية لكى يتولى البنك تمويلها، مع الحكومة المصرية على ان تكون كالآتى:

أولاً: التعليم الصناعى: تحويل ثلاث مدارس إلى نظام الخمس سنوات. وإنشاء خمس مدارس نظام الخمس سنوات .

ثانياً: التعليم الزراعى: تحويل مدرسة مسطرد إلى نظام الخمس سنوات. وإنشاء مدرسة بالاسماعيلية نظام خمس سنوات .

ثالثاً: الثانوى العام: تحويل مدرستين إلى نظام التعليم الشامل. وإنشاء ثلاث مدارس جديدة .

ويكون إجمالى التكلفة ٢٢٥, ٣٥ مليون دولار، يساهم البنك الدولى بمبلغ ١٦٥, ٢١ مليون دولار، وتتحمل الحكومة المصرية باقى التكلفة ومقدارها ٠٦٠, ١٤ مليون دولار.

ثالثاً: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الثانوى:

رأى تقرير البنك الدولى أن السياسة التعليمية فى مصر تتجه إلى تطبيق نظام المدرسة الشاملة. ومن ثم فقد أوضحت بعثة البنك فى التقرير مقترحاتها بشأن تطبيق هذا النظام حيث رأت أن المشروع يتضمن بناء وتجهيز ثلاثة مدارس ثانوية وتحويل مدرستين ثانويتين حاليتين؛ بحيث تتلاءم مع النظام الجديد، كما اقترح التقرير أن تكون أعداد الطلاب فى المدرسة الواحدة بين ٨٦٤-١٠٨٠ طالباً، على أن تكون كثافة الفصل حوالى ٣٦ طالباً، أى حوالى ٢٤ فصلاً، كما يرى أن تختار المدرستان اللتان سيتم تحويلهما، بعد أخذ القرار فى كثافة الفصول .

كذلك، فإنه من الواجب أن تتوزع هذه المدارس على جهات مختلفة من الجمهورية كنموذج يمكن تعميمه إذا ما نجحت التجربة، وعليه فقد تم اقتراح منطقة القناة، والوادى الجديد، ومنطقة من مناطق صناعة النسيج، وأحد المناطق الريفية .

ووضعت البعثة التكلفة المبدئية للمشروع بحوالى٩, ٣ مليون دولار تتحمل الحكومة المصرية منها ٢.٢ مليون دولار، ويتحمل البنك ٧, ١ مليون دولار.

وقد رأت الوزارة أن يُعطى هذا المشروع الأولوية؛ نظراً لأهميته فى خطة

التطوير التى وضعتها الوزارة للتعليم الثانوى.

رابعا: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الإعدادى:

رأى التقرير أنه يمكن تحسين التعليم الاعدادى من خلال الآتي:

١) توفير المبانى المدرسية الملائمة والمجهزة تجهيزا جيداً.

٢) رفع كفاية الإدارة المدرسية.

٣) إعادة النظر فى مناهج العلوم والرياضيات.

٤) إدخال موضوعات عملية إلى جانب المناهج النظرية حتى تتحقق تربية حديثة متوازنة.

٥) تحديث إعداد المعلم.

٦) الاهتمام بالأنشطة المتصلة بالعلوم والتربية بواسطة الراديو والتلفزيون.

٧) تأهيل المعلمين تأهيلا تربوياً.

وقد اقترح التقرير نموذجا يتمثل فى اتجاهين:

مدرسة من ثمانية فصول إجبارية.

مدرسة ثانوية من أربعة فصول متنوعة التشعيب.

أو

أ- مدرسة ثانوية إجبارية.

ب- مدرسة ثانوية من ثلاثة فصول.

ت- إطالة مدة الجامعة عاماً دراسياً آخر.

بينما رأت الوزارة - بالنسبة لدمج التعليم النظرى بالعملى - فإنه تم الأخذ به، إلا أن المدارس تفتقر إلى الورش والتجهيزات والخامات وبعض الفنيين، مما أدى بها إلى عدم القدرة على تحقيق أهدافها.

أما بالنسبة لسن الإلزام، فقد رأت الوزارة ضرورة الاهتمام أولاً بالمباني المدرسية والتخطيط لها؛ لكى تواجه الإعداد المتزايدة من التلاميذ، كما يتطلب أعداداً أكثر من المدرسين بما يكفى لمواجهة التجربة.

أما تطبيق نظام الثمانى سنوات، فقد رأت الوزارة أنه يمكن النظر فيه بعد تقييم نتائج تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

خامساً:مشروعات البنك المقترحة للتعليم الابتدائى:

نقد التقرير أسلوب النقل الآلى بالمرحلة الابتدائية، حيث أن هذا الأسلوب استُخدم دون اتخاذ أى ضمانات لنجاحه، مما يؤدى إلى ارتفاع أعداد الراسبين فى الصفوف الثانى والرابع والسادس فى حالة إجراء امتحانات جدية.كذلك، يرى التقرير، ضرورة تدريب مدرس التعليم الابتدائى على تشخيص حالات التخلف ونواحى النقص عند التلميذ، كما أنه من الضرورى تدريب المدرس على الاختبارات التشخيصية، وعلى التعليم العلاجى، وعلى التدريس فى الفصل الواحد لمجموعات، وأن يكون الهدف من عملية التقييم هو التشخيص العلاجى وليس الرسوب، وعليه فقد اقترح التقرير أن يُعين الاخصائيون فى التعليم العلاجى بالمدارس.

بناءً على الدراسة السابقة فقد تم منح مصر قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولار بفوائد ٣/٤% تدفع نصف سنوية على المبالغ المسحوبة كمصاريف إدارية، و فوائد مع سداد القرض بدءاً من ١٩٧٨ حتى تاريخ الانتهاء فى ٢٠٢٧.

وهدف المشروع إلى:

١) تنويع وتطوير التعليم الابتدائى والثانوى والفنى والمهنى متضمناً:

٢) إنشاء وتجهيز المدارس والمعاهد التى شملها المشروع.

٣) زيادة وتطوير مدرسى المرحلة الابتدائية والمدرسين الفنيين العمليين فى المدارس والمعاهد التى تضمنها المشروع.

٤) تجريب التعليم الاعدادى والثانوى الشامل على أساس رائد يعطى اهتماما أكبر بالدراسات العملية.

٥) تحسين خطط التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة من خلال دراسات ملائمة

وقد وجه المعونات إلى القطاعات الآتية:

أولاً: التعليم الفنى:

مدرسة للغزل والنسيج بشبرا، ومدرسة غزل ونسيج بطنطا، ومدرسة ميكانيكية

بأسوان، ومدرسة مسطرد الزراعية، ومدرسة القاهرة الفنية بالقبة.

هذا إلى جانب القيام بالآتى:

١- دراسات عن التخطيط التعليمى.

٢- عمل تصميمات معمارية لدور المعلمين والمعلمات، والتى من المنتظر تنفيذها فـــى الدفعة الثانية من القرض.

٣- تدريب المعلمين على استخدام وصيانة الأجهزة التعليمية.

٤- إعداد قوائم التجهيزات اللازمة للمدارس الشاملة.

٥- تطوير مناهج واعداد قوائم الأجهزة، لمدارس الوزارة المدرجة بالمشروع وعددهـم ٢٣ معهداً للتدريب والتعليم.

٦- منح دراسية وبرامج تدريبية، للمدرسين المؤهلين المختارين وهيئات الادارة بمعـدل ٦٥ منحة سنوياً.

خدمات الخبراء وبرنامج الدراسة والمنح الدراسية:

المنح المخصصة للمدارس الشاملة : تراوحت مدة المنح ما بيـن ثلاثـة وتسعة شهور، وبلغ مجموعها ثلاثاً وتسعين منحـة فـى مجـالات التخطيـط والإدارة، والإشراف، ومدربى المعلم، والتوجيه التعليمى.

الخبراء والمنح المخصصة للمدارس الفنية لتدريب المعلم:

* أثنتا عشر منحة لكل مجال من: الكهرباء والميكانيكا، والألكترونيات من شهرين إلـى ستة شهور.

* وتسعون منحة فى مجـالات: التخطيـط والإدارة، والإشـراف ، ومدربـى المعلـم ، والتوجيه التعليمى.

الخبراء:

* اثنا عشر خبيراً فى مجالات التكنولوجيا الالية ، تكنولوجيا الكهرباء، والإلكترونيات

الخبراء والمنح المخصصة للتخطيط وهيئة الإشراف:

* عشر منح، لمدة تتراوح ما بين شهرين وخمسة شهور، للتخطيط وهيئة الإشراف.

* ثمانى وأربعون منحة، لموجهى البرامج، لمدة تتراوح ما بين ستة وثمانية شهراً.

* ثمانى وعشرون منحة، لمديرى ومساعدى المدارس، لمدة تتراوح ما بين ستة وثمانية شهراً.

* مائة وثمانى وستون منحة، للمدرسين الأوائل، لمدد تتراوح ما بين ستة وعشرين وثمانية وعشرين شهراً.

منح وزارة التخطيط :

* منحتان لوزارة التخطيط، لمدد تتراوح ما بين شهر وشهرين.

* ثلاثون منحة، لمديرى المعاهد، لمدد تتراوح ما بين خمسة وستة شهراً.

* مائة واثنتان، منحة لمشرفى الورش، لمدد تتراوح ما بين ستة و سبعة عشر شهراً.

* مائة وثلاثة منحة، للموجهين، لمدد تتراوح ما بين ستة وسبعة عشر شهراً.

خبراء الأجهزة:

* أربعة عشر خبيراً، لمدة تتراوح ما بين شهرين وسبعة أشهر، فى القوائم والمواصفات.

* خمسة عشر خبيراً، لمدة تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أشهر فى مجال التدريب على الاستعمال، والصيانة.

* أثنا عشر خبيراً، لمدة شهر فى مجال الإدارة وتنظيم الورش.

* ستة وثلاثون خبيراً، لمدة ثلاثة عشر شهرا للمناهج والمعدات.

* ثلاثة خبراء ،لمدة ثلاثة أشهر فى مجال فنى معامل والبصريات.

خبراء لمراكز التدريب المهنى وحرف الصناعة:

* أربعة خبراء، لمدة تتراوح ما بين شهر وأربعة أشهر، فى مجال المناهج والتجهيزات.

* أربعة خبراء، فى مجال آلآت الديزل البحرية.

* أربعة خبراء، فى مجال العمليات الكيماوية.

* أربعة خبراء، فى مجال التدريب الكيميائى وإعداد المشروع.

وفى عام ١٩٧٧، تم توقيع اتفاقية أخرى بين البنك ومصر، بمبلغ ٢٥ مليون دولار، لأربع وزارات وهى : التعليم، والتعليم العالى، والصناعة، الإسكان والتعمير.

ويهدف المشروع إلى:

١) تحسين مستويات الفنيين المهرة وأشباه المهرة.

٢) تحسين كفاءة المدارس الثانوية، عن طريق المناهج الدراسية فى ثلاثٍ من المدارس الشاملة .

٣) زيادة وتطوير تدريب المعلمين الأوائل والفنيين والموجهين.

٤) تحسين التخطيط التعليمى والتدريب وتنمية القوة العاملة.

مكونات المشروع:

١) عشرون مبنى لمراكز التدريب المهنى.

٢) ثلاثة مراكز لتدريب المدربين.

٣) عشرة مراكز صناعية تدريبية.

٤) خمسة معاهد تدريب.

٥) مدرسة لتدريب المعلمين.

وقد رأت لجنة التقويم – والتى قامت بزيارات ميدانية للمشروع، واختبارات للموارد ومن خلال المناقشات مع مجموعة وكالة الإنماء الدولية، والمسئولة عن المشروع – رأت اللجنة، أن كفاءة المعلمين فى كل من التعليم والتعليم العالى غير مرضية وخاصة بالنسبة لمعلمى التعليم الفنى؛ نظراً لعدم وجود التعليم العملى، وأن معظم الدراسات دراسات نظرية.

كذلك فقد رأت اللجنة، أن المشروع لم يحقق النجاح المرغوب فى تحقيق التكامل والتعاون بين الوزارات المختلفة.

وفى عام ١٩٧٨ وقعت إتفاقية أخرى بمبلغ ٤٠ مليون دولار، على أن يبدأ فى ١٩٧٩ وينتهى فى ١٩٨٥.

وهدف المشروع إلى :

١) تنمية وتدريب الفنيين والمهرة وأشباه المهرة، لمواجهة مطلبات العمالة.

٢) مساعدة وتحسين كفاءة للتعليم الثانوى، من خلال توفير فرص التدريب المتنوعة

لكل التلاميذ.

٣) تحسين وزيادة تدريب معلمى التعليم الإبتدائى، والثانوى، و الفنى.

٤) تحسين أبحاث التعليم والعمالة والتخطيط.

٥) توسيع وتحسين التعليم العام.

٦) توسيع الفرص التعليمية والتدريبية فى المناطق الفقيرة.

وقد وضعت أهداف المشروع على المستوى الفنى، على أن يمد وزارة الصناعة والتعدين والتى تم انشاؤها وتجهيزها فى قويسنا والتى كان من المنتظر أن تساعد كلا من الطلاب والمعلمين على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى تجهيز ست مدارس فنية لتحويلها إلى نظام الخمس سنوات. بهدف إعداد العمال المهره وأشباه المهره، كما يمُد المشروع وزارة التربية والتعليم، بأثاث ومعدات فنية لسبعة عشر مدرسة إبتدائية، وأربع مدارس ثانوية لتمكينهم من دراسة المجالات العملية،علاوة على أجهزة ومعدات لأربع مدارس زراعية.

وفى نفس العام قدم البنك الدولى منحة للقيام بدراسة ميدانية حول المهارات الأساسية ،ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة، وعلاقة ذلك بأساليب التعلم، وبعض المتغيرات البيئية .

وقد كان اقتراح البنك، أن يقوم بدراسة حول مدى احتفاظ المتسربين من المدرسة الابتدائية بالمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، على أن تجرى الدراسة على عينة من المتسربين من الصفوف من الرابع الإبتدائى وحتى الأول الإعدادى، وعلى مدى الثلاث سنوات من ١٩٧٥-١٩٧٧، على أن يتضمن دراسة لأسباب الفشل والنجاح فى الدرسة الابتدائية، والعوامل المساعدة فى تعلُم المهارات الأساسية، والاحتفاظ بها، والأسباب الأساسية وراء مشكلة التسرب. وقد وافقت الوزارة على أن تكون الدراسة مدخلا للتعليم الأساسى، وليست قاصرة على الفقد والتسرب.

وقد رأى البنك أن الأهداف العامة للبحث هى:

١- معرفة المعطيات الحالية للتعليم الإبتدائى من حيث: أهدافه، ومحتواه ومعالمه،

والإمكانات التعليمية المتاحة.

٢- دراسة مدى فعالية المعطيات فى اكساب التلاميذ مهارات الاتصال الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)، ومدى احتفاظهم لهذه المهارات بعد تركهم المدرسة ما بين الصفين الرابع الإبتدائى والأول الإعدادى.

٣- إعداد برنامج علاجى للتعليم الذاتى، يقدم لعينة من المتسربين من المدرسة الإبتدائية، ومن فصول تعليم الكبار بهدف إعادة صقل مهارات الاتصال لدى هؤلاء الأفراد من ناحية، وإختيار أسلوب التعليم كأحد البدائل التعليمية، التعليم الأساسى غير الرسمى.

٤- اختبار مجموعة فروض تتعلق بتحديد العوامل المؤثرة فى تعلم المهارات الأساسية.

ورأت بعثة البنك الدولى أن العائد المتوقع من البحث هو الوصول إلى توصيات ترتكز على أسس علمية، تساعد متخذ القرار فيما يتعلق بـ:

١) تحديد نوعية التعليم الأساسى من حيث المحتوى، وسنوات الدراسة.

٢) تحسين معطيات التعليم الإبتدائى الحالى، بوصفه الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، واللازمة لتطوير مهارات العمل للكبار.

٣) تقديم بدائل تعليمية لمكافحة الأمية، باستخدام أسلوب التعليم الذاتى غير الرسمى.

وفى عام ١٩٨٠ وقعت إتفاقية أخرى، وفقا للمشروع الثالث للتعليم، بهدف مساعدة الحكومة على تنمية مشروعاتها فى قطاعات : الزراعة، والصناعة، والصحة، من خلال :

١- تدريب قوى عاملة وعمال مهرة .

٢- تنمية مهارات التدريس فى المدارس الثانوية والجامعة.

٣- تنمية الإدارة.

وقد قام المشروع بتعديل المناهج وتحسين طرق التدريس، كذلك فقد وُجِد أن هناك مؤشرات طيبة فى كلٍ من كم وكفاءة الخريجين من العمال المهرة وأشباه المهرة.

كذلك، فقد ساهم البنك الدولى، فى إنشاء أربع مراكز تدريب فى المجالات الزراعية، التى أُلحقت بالمدارس الزراعية. والمساهمة فى إنشاء ومد المعاهد الفنية المتوسطة، بالمعدات والآلآت وتطوير التخصصات والمناهج الدراسية والمعاهد الفنية للتعليم الصناعى.

وفى عام ٨٦/ ١٩٨٨ قدم البنك الدولى قرضاً أخراً للتعليم الفنى، بهدف صيانة التجهيزات ، وإنشاء مؤسسات لتدريب العاملين.

وقد ساهم البنك فى تغطية بعض النفقات التى صادفت مشروعات البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، حيث قام بتغطية نفقات بعض المنح الدراسية والبعثات، فى المشروع (رقم مصر /٧١ /٥٩٢) والخاص بمدرسة القاهرة الفنية بالقبة.

ومن العرض السابق يلاحظ عددا من النقاط الواجب الالتفات إليها وهى:

* أن بداية تقديم المعونات لمصر كانت فى١٩٧٥؛وهى فترة الإعلان الرسمى لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى، والتى تعتبر شريطة لتقديم المعونات والتى رأت وزارة التربية والتعليم أهمية تنفيذ المشروعات التعليمية فى إطار الانفتاح الاقتصادى. هذا من جانب، ومن جانب أخر هو التوجه السياسى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واعلان النظام السياسى عن استعداده للتفاوض مع اسرائيل لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة.

* أن الوزارة أعادت ترتيب أولوياتها ؛ حيث نجد أن هذه الأولويات قد طابقت مقترحات بعثة البنك الدولى فى الاتفاقية الخاصة بالقرض المقدم فى ١٩٧٦، وقيمته ٢٥ مليون دولار.

* اتجاه مشروعات البنك الدولى إلى قطاعات التعليم الفنى، وتمهين التعليم بصفة أساسية ؛ حيث كانت المعونات الوحيدة المقدمة لقطاع غير قطاع التعليم الفنى، هو المنحة المقدمة لبحث المهارات الأساسية فى التعليم الأبتدائى ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها "والذى أتُخذ بناءاً عليه قرار تطبيق نظام التعليم الأساسى فى مصر. ومن المعروف أن صيغة التعليم الأساسى هى صيغة تهدف دخول المجالات العلمية فى التعليم الأساسى، كذلك عنى البنك الدولى بالعمل على تغيير نظام الثانوى، وذلك بادخال نماذج

المدرسة الثانوية الشاملة .

* حرص البنك الدولي على مشاركة الجهات الانتاجية المختلفة مثل وزارة الصناعة، ووزارة الأشغال، ووزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، بهدف التكامل في اعداد العمال المهرة والفنيين الأوئل. وإن كان هذا من الأمور التي قد تبدو طيبة والواجب أخذها في الاعتبار، إلا أن تقارير تقييم البرامج قد أثبتت عدم جدية الهيئات الأخرى في التعاون مع مدارس التعليم الفني؛ مما أسفر عن تبديد قدر كبير من المعونات المقدمة .(١٥)

* لم تشر تقارير التقييم، إلى الجهات التي يُطلب منها الأجهزة المختلفة، كذلك لم ترد في تقارير البنك جنسية الخبراء، وإن كان الشكل العام للتقارير يوحي بالتركيز على كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تم تدريب عدد من المبعوثين داخل المملكة المتحدة، كذلك قد أبدى بعض العاملين بأن معظم الأجهزة في مدرسة مسطرد الصناعية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية (١٦)

* لم يرد في أي تقرير من تقارير البنك والتي تم الحصول عليها تكلفة الخبراء أو المبعوثين، وقد قدر عدد الخبراء في المشروع الأول ٥٩ استشارة لـ ٣٠٧خبير، وعدد ٤٢٧ لمائة.

* وبالنسبة لمشروع مدرسة القاهرة الفنية، فقد طُلب من قبل الوزارة لتغطية المنح المقدمة من البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في تحويل المدرسة إلى نظام الخمس سنوات (١٧)

* إشراك عدد من المؤسسات والدول الأخرى، مثل بنك التنمية الأفريقي والذي ساهم في المشروع الأول، والمملكة المتحدة في المشروع.

* تحرص سياسة البنك على تمهين التعليم في العالم الثالث، الأمر الذي يؤكد على النظرة البرجماتية إلى التعليم باعتباره هو المقياس الأساسي لسوق العمل؛ حيث يكون العمل هنا هو الحاجة الأساسية الواجب إشباعها وليس التعليم في حد ذاته، كذلك يرى البنك أن توسيع التعليم الأساسي في الدول النامية من شأنه أن يحد من الطلب على

التعليم الثانوى العام، ومن ثم الجامعى من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعليم الأساسى يمكن الأطفال من الحصول على الخبرة التعليمية التى تمكنهم من العمل الحر .Self employment

* كذلك يرى البنك أن المؤسسة التعليمية تتميز بأدائها لوظيفتين هما : الحفاظ على النظام من جهة، وإدارة التغيير من جهة أخرى.وتختلف هاتين الوظيفتين باختلاف النظام والهيكل الإدارى والأفراد العاملين فى النظام، وقد يكون من مظاهر نجاح التطوير التعليمى هو بناء وحدات لادارة التجديد، ويتم هذا بطريقتين هما :

١) تقوية مؤسسات السياسة والتخطيط .

٢) تطوير الطاقات الخاصة لتنفيذ برامج الاستثمار التى تهدف للتغير.

ومن التجارب التى أثبتت نجاحاً تلك التجارب التى أخذت فى اعتبارها تعزيز المؤسسات النوعية والتى من شأنها تعزيز التغيير المؤسسى. وبالتبعية، فإن غياب مثل هذه المؤسسات النوعية يؤدى إلى انخفاض كفاءة الاصلاح التعليمى، الأمر الذى يوضح تركيز البنك الدولى على مشاركة المؤسسات السياسية الأخرى التى سبق الاشارة إليها.

* هذا إلى جانب التوصيات التى يعلنها البنك فى سياساته والتى تعتبر من الأمور غير المباشرة فى التأثير على التعليم؛ والتى قد تكون من أهم الشروط التى يمنح على أساسها المعونات، والتى يتم تنفيذها من قبل السياسات المحلية؛ حيث يرى البنك الدولى أن توزيع الانفاق الحكومى للتعليم فى معظم البلدان النامية غير عادل؛ حيث أن القليل من الأفراد تتاح لهم فرص الدخول إلى التعليم العالى والذى يحوذ القدر الأكبر من الانفاق الحكومى، هذا بالاضافة إلى أن المستفدين من هذه الاعانات هم الأغنياء فقط وليس المعوزين؛ والذين تتاح لهم الفرص المختلفة فى كل المستويات التعليمية وبالأخص التعليم الجامعى؛ الأمر الذى ينعكس بدوره على المساواة الاجتماعية .ومن ثم يقترح البنك حزمة من السياسات لترشيد تمويل التعليم وإعادة نفقات التعليم العالى، وإعادة توزيع الانفاق الحكومى على المستويات ذات العائد الاجتماعى الأعلى.

* يرى البنك ضرورة التخلى عن مركزية إدارة التعليم العام وتشجيع التعليم الخاص،

والجهود الذاتية. وتؤكد سياسات البنك بأن هذه السياسات من الممكن أن تكـــون غــير عملية من الوجهة السياسية إلا أنه يؤكد على ضرورة تبنى مثل هذه السياسات تدريجيا.

* يركز البنك على ضرورة فرض رسوم تعليمية الأمر الذى يساهم فى الحد من الاقبـــال على التعليم الثانوى ومن ثم التعليم الجامعى، كذلك فهو يســـاعد علـــى زيـــادة فاعليـــة الكفاءة الداخلية بالاضافة إلى دوره فى زيادة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى من خـــلال العائد؛ والذى يوظف للمدارس الابتدائية، وأخيرا فهو عامل من عوامل كل من المســاواة الاجتماعية و الاقتصادية،حيث يسهم فى توزيع أكثر عدلاً للدخل (١٨)

ثانياً: صندوق النقد الدولي.

نشأه صندوق البنك الدولى:

كانت نشأة صندوق النقد الدولى كمثيله البنك الدولى، والمنبثـــق عـــن مؤتمـــر بريتون وودز عام ١٩٤٤. وبينما كان الغرض من إنشاء البنـــك الدولـــى هـــو توفـــير الاعتمادات المالية طويلة الأجل فى المشروعات الإنتاجية، كانت وظيفة صنـــدوق النقـــد الدولى هو الحد من مشكلات ميزان المدفوعات فى الأجل القصير، والعمل علـــى تثبيـــت أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وتجنب فرض قيود على الصرف والعمل على النمـــو المتوازن للتجارة الدولية؛ باعتبارها وسائل أساسية وهامة لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل، والتوظف، ونمو التجارة العالمية، والاستثمارات الدولية.

وقد حدد ميثاق عمل الصندوق فى مادته الرابعة أن القيمة التبادلية لعملـــة أى عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك، أو بما يعادله من دولار أمريكى.

كذلك فقد نصت أحكام صندوق النقد الدولى على أن لكـــل دولـــة عضـــو ٢٥٠ صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل مائة ألف دولار من حصتها؛ وبالتالى فـــإن القـــوة التصويتية داخل البنك ترتبط بحصة هذه الدول داخل الصندوق، وعليـــه فـــإن مقـــدرات الأمور أصبحت فى يد الـــــدول

الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية (١٩) ؛ وبالتالى فإن صنع القرار فى صندوق النقد الدولى يسير على نفس النهج صناعة القرار بالبنك الدولى؛ من

حيث علاقته بالولايات المتحدة عليه.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس لأى دولة الحق فى عضوية البنك الدولى، وبالتالى الحق فى الاقتراض منه، إلا إذا كانت عضواً بصندوق النقد الدولى.

سياسة صندوق النقد الدولى (٢٠)

تركزت سياسات صندوق النقد الدولى على تقديم المعونات المالى المتمثل فى صورة قروض طويلة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء؛ التى تعانى عجزا فى ميزان المدفوعات، أو تلك التى تعانى مشكلات فى تسديد ديونها، ومن ثم تلجأ إلى الصندوق فى محاولة لإعادة جدولة هذه الديون. إلا أن هذا المعونات المقدمة من صندوق النقد الدولى هو عون مشروط بحزمة من السياسات، والقواعد التى يضعها الصندوق، والتى تعتبر واجبة الإلتزام من العضو المدين، والذى يتعهد بتنفيذها من خلال خطاب النوايا(٢١) ؛ وهذا الخطاب من حيث الشكل هو وثيقة تصدر من الدولة المدينة إلى مدير الصندوق متضمنة ما تعتزم الحكومة تنفيذه من سياسيات اقتصادية، وفى فترة برنامج المعونات، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المضمون؛ فإن هذا الخطاب ماهو إلا محصلة مناقشات، ومفاوضات بين كلٍ من الدول الطالبة للعون، وبين الصندوق، والذى لا يتعهد بأى قرض إلا إذا تعهدت الدولة بتنفيذ هذه السياسات، بل من حق الصندوق معاقبة الدولة إذا لم تلتزم بالتعهدات الواردة به (٢٢)

والسياسات التى يطلبها الصندوق تدور حول المحاور الآتية:

١- اتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم؛ عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة، وزيادة الضرائب، وأسعار السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة، وتخفيض الإنفاق العام.

٢- اتباع سياسة نقدية، وإئتمانية انكماشية؛ عن طريق الحد من زيادة الإئتمان المصرفى.

٣- تحرير المعاملات الخارجية بإلغاء اتفاقات الدفع الثنائية، وعدم زيادة الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات.

٤- تحرير سعر الصرف، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبى مع تخفيض قيمة العملة الوطنية.

٥- تشجيع رأس المال الفردى والمحلى والأجنبى، ومنحة الضمانات والأمتيازات التى من شأنها التوسع فى الاستثمار.

وقد كان أول اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى عام ١٩٦٢، والذى تم بناءا عليه تخفيض الجنيه المصرى بنسبة ٢٠%، مع بعض الإجراءات الأخرى من بينها، توحيد سعر الصرف على جميع المعاملات عدا رسوم قناة السويس، ورواتب المبعوثين من الطلبة إلى الخارج.

إلا أن المرحلة الهامة فى تاريخ العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولى كانت بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى؛ حيث تقدمت مصر بطلب من الصندوق لتمويل ميزان المدفوعات، والحصول على تسهيلات لدفع التزامات الدين الخارجى، الأمر الذى رأى معه الصندوق تكوين لجنة استشارية لمصر مكونة من الدول الدائنة، هذا مع مطالبة مصر بضرورة الأخذ بخطوات جادة للإصلاح الاقتصادى من خلال برنامج مدته ست سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ هذا البرنامج قد كلف مصر الكثير؛ حيث نجم عنه انتفاضة الشعب فى يناير ١٩٧٧ (٢٤).

أما مصير التعليم فقد خفضت ميزانيته من ١٥% عام ١٩٧٥ إلى ١١,٦٠% عام ١٩٧٧.(٢٥)

وفى عام ١٩٨٨ تعهدت مصر من خلال خطاب النوايا بأنها سوف تعتزم خفض تكلفة الاستثمار؛ وفى المقابل سوف تُحصل رسوما من أجل تقديم عدد من الخدمات؛ والتى كانت تُقدم بالمجان مثل الخدمات الطبية والتعليمية؛ الأمر الذى يوفر خمسين مليون جنيها مصريا (٢٦).

هذا إلى جانب البحث عن سبل جديدة لإلغاء المجانية، والتى كانت قد أُرسيت منذ الستينيات، والتى دعت الحاجة إلى إضفاء الشرعية لها أمام الرأى العام مرة أخرى

إلى عقد مؤتمر قومى للتعليم لمناقشة خطة الحكومة من خلال وثيقة استراتيجية تطوير التعليم(٢٧) والتى سيتم مناقشتها فى حينها.

وعلى الرغم من أن الدستور المصرى ينص على مجانية التعليم، إلا أن الحكومة قد فرضت رسوماً على عدد من الخدمات التعليمية، والتى تعهدت بها الصندوق النقد الدولى.

هذا إلى جانب الآثار الاجتماعية المترتبة على سياسات الاستثمار الأجنبى؛ وما يشكله من خطورة على تكافؤ الفرص التعليمية؛ والتى أدت إلى انتشار المدارس الأجنبية الخاصة، ومدارس اللغات، والمدارس الإسلامية الخاصة؛ والتى تدرس هى الأخرى بلغات أجنبية ؛الأمر الذى يخلق ويعمق التناقضات داخل المجتمع، حيث أن هذه النوعية من المدارس تفرز العديد من الثقافات المتباينة، فنجد الثقافة العليا المحلية، والثقافة الشعبية؛ والتى تؤدى إلى القطيعة بين الثقافة الحاكمة؛ والتى تدين بالولاء للثقافات الغربية، والقيم المرتبطة بها من مصدر التفكير والتصورالشامل، والتنظيم الإدارى والعملى السياسى، كما يبعث على فقدان الثقافة القومية إمكانية نموها الذاتى فتضطر إلى الاعتماد على الخارج بشكل أكثر ثقلا لتأمين ما تحتاجه من معارف، وتقنيات ضرورية لتيسير المجتمع والدولة. وبقدر ما تصبح هذه الثقافة العليا أجنبية مقبولة من معظم الفئات، تتدهور فى نفس الوقت الثقافة الشعبية، وتنحط قيمها الروحية، والمعنوية، ويحل محل هذا التفاعل بين الثقافات رفض وعنف متبادل؛ وهكذا تتحول كل ثقافة منهما إلى جماعات متميزة تحاول كل منها أن تؤكد تميزها ووجودها أمام الجماعات الأخرى، وتغذى مشاعر العداء لها بقدر ما تخفى عجز الثقافة الوطنية ككل عن تأمين الحلول الملائمة والإجابات الفعالة على المشكلات التى يطرحها الواقع المتغير، وتبقى النخبة المحلية تبحث عن أيديولوجيات تستطيع من خلالها أن تتحالف وتتفاهم مع النخبة المسيطرة؛ الأمر الذى يولد التناقض الدائم بين الرغبة العارمة فى إحداث تغييرات بنيوية وجذرية تتطلع إليها فئات المجتمع، وبين الحفاظ على الوحدة الوطنية أو الهوية كمصدر للمساواة، وعندما يتضارب مطلب الهوية مع مطلب التغيير؛

تفقد الجماعة كل إمكانية على الحركة والمبادرة فى النزاعات الداخلية.

وفى الاتجاه المقابل تضطر الثقافات الأخرى توظيف نفسها فى المعركة السياسية والأهداف على حساب وظائفها العقلية والعلمية المبدعة، بل وتظل تابعة إلى الإبداع الخارجى، وعاجزة فى نفس الحين عن الاستقلال بمصادر إبداعها، وتحول تدريجيا دون الدعوة إلى العلم أكثر مما تصبح هى بذاتها ثقافة العلم والعقل؛ وبهذا يفقد المجتمع استقلاله الفكرى (٢٨)

الأمر الذى يفسر ما آل إليه المجتمع المصرى من تفسخ فى نسيجه، وما يعانيه من تناقضات علمانية، وسلفية، وأصولية تحاول أن تفرض نفسها على الساحة، والتى كانت نتيجة حتمية لتعدد النظام التعليمى داخل مصر.

يتضح مما سبق مدى تأثير المعونات المالى المقدمة من صندوق الدولى؛ والذى يشكل خطورة على جسد التعليم، والذى يجد سبيله من خلال الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها مصر، كذلك فهو يعكس فى مضمونه تناقضات فيما يفرضه من سياسات تكيف هيكلى؛ تؤدى إلى خفض الانفاق على التعليم، فى الوقت الذى تقدم فيه الدول الرأسمالية المسيطرة على سياسات الصندوق عونا لتساعد به مصر فى حل مشكلات تمويل التعليم.

المراجع

١- رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف...، مرجع سابق، ص ص ١٤٨- ١٥٣.

و انظر أيضا:

- World Bank,Guidlines Procurement under IBRD Loans and IDA Credits, Washington, D.C, 1992.

البنك الدولى، دورة المشروع فى البنك الدولى، واشنطن ، منظمة الشرق الأوسط وشمالى إفريقيا، د.ت.

______، مجموعة البنك الدولى، ______، ______، د.ت.

٢ - صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية، القاهرة، الأهرام الاقتصادى، ع٥١، مايو ١٩٩٢، ص ٥،٦.

لمزيد من التفاصيل انظر أيضا:

World Bank, Guidelines Procurement Under IBRD Loans and IDA Credits, fourth ed.,1992.

٣- رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، مرجع سابق، ص .

4-World Bank, The World Bank & International Finance Corporation, Washington, 1983, P .

٥- بيار، شيريل، فخ القروض الخارجية:صندوق النقد الدولى والعالم والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٧، ص ٢٠٧.

لمزيد من التفاصيل انظر أيضا:

كونابل، باربر ب. رسالة البنك الدولى فى عالم متغير، فى مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولى، ديسمبر١٩٨٦،مجـ ٢٤، رقم ٤.

King,Kenneth, Op.Cit,,Various pages.

٦- بايير، شيريل، البنك الدولى، دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٤، صفحات متفرقة.

لمزيد من التفصيل، انظر لنفس المؤلفة، فخ القروض الخارجية، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

٧ - زكى العايدى. التاريخ السرى للبنك الدولى،القاهرة. دار سينا للنشـــر١٩٩٢، ص ص ٧٣- ٧٦.

انظر ايضا : فرسبورز، أدريان، عشرون عاما من مساعدات البنـــك الدولـــى للتربيـــة الأساسية: عرض وتقييم، اليونسكو، مســـتقبليات، (مـــج ٢١، ع ٣، ١٩٩١) ص ص ٣٧٣- ٣٩٠.

8- World Bank: Egypt and The World Bank: Background Information Note, The World Bank and North Africa Region, 1933.

9-The World Bank, Guidlines Proucurement Under IBRD Loans and IDA Gredits, Ibid ,p 6.

10-The World Bank, Guidlines Proucurement Under IBRD Loans and IDA

١١ -زكى العايدى، المرجع السابق، ص٥ ٧.

12- Unisco, Trends in the External Financing of Education, Ibid, p 24

١٣ -ج م ع، وزارة التربية والتعليم، ادارة العلاقات الثقافية الخارجية، مذكرة مرفوعـــة لوزير التربية والتعليم بشأن قرض قيمته خمس وعشـــرين مليـــون دولار مـــن البنـــك الدولى، مرجع سابق.

١٤- وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مذكرة بشأن تقرير البنـك الدولى الذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، ١٩٧٥.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، خطاب من وزير التعليم إلـــى وزير الااقتصاد بشأن مقترحات الوزارة حول مشروعات البنـــك التـــى قدمتـــها البعثـــة الاستطلاعية للتعليم فى ١٩٧٥.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية مذكرة للعرض علـــى الأســـتاذ نائب الوزير بشأن مد مشروع مدرسة القاهرة الفنية بالقبة لمدة ثلاثين شهرا والـــذى ينفذ بمعاونة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ١٩٧٩.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بنود اتفاقية البنك الدولى علـــى منح مصر مبلغ ٢٥ مليون دولار لتمويل مشروعات التعليم، ١٩٧٦.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بيان بالاتفاقيـــات التـــى تـــم توقيعها، والتى لم يتم توقيعها بين وزارة التربية والتعليم والمنظمات والهيئات الدوليـــة

والدول الأجنبية، ١٩٨٠.

المركز القومي للبحوث التربوية، مذكرة للعرض على مجلس وكلاء الوزارة بشأن المشروع المقدم من البنك الدولي لإجراء بحث ميداني في مصر حول: المهارات الأساسية للتعليم، ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها، وعلاقة ذلك بأساليب التعليم الإبتدائي وبعض المتغيرات البيئية، ١٩٧٧ .

المركز القومي للبحوث التربوية، خلاصة لمشروع البنك الدولي لاجراء بحث ميداني في جمهورية مصر العربية حول المهارات الأساسية للتعليم...، ١٩٧٧.

المركز القومي للبحوث التربوية، مجموعة من الخطابات المتبادلة بين البنك الدولي والوزير، وخطابات بين البنك ومدير المركز القومي للحوث التربوية بالإنجليزية (أصول) بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٧٧ ،١١، ١٥ أكتوبر ١٩٧٩، ١٩ نوفمبر ١٩٧٩، و ١٣مايو ١٩٨٠ .

المركز القومي للبحوث التربوية، مذكرة بشأن ماتم إنجازه.

المركز القومي للبحوث التربوية، مذكرة بالميزانية المقدمة من البنك الدولي .

World Bank, Office Memorandum, Egyptian Literacy Study Program Report, May,1980.

World Bank, Project Performance Report: ARE First Project, (Credit 681-EGI Report No. 5070.

World Bank, Project Completation Report: Egypt Second Project (Credit 808-EGI).

World Bank, Egypt Third Education Project (Credit 1069- EGT 11 1987).

15- IBRL,Project Copeletation Report:Egypt Second Education Project (Credit 808 EGY).

١٦ - مقابلة شخصية مع أحد المعلمين بالمدرسة.

١٧ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية، مذكرة بشأن مشروع مدرسة القاهرة الفنية لمدة عشرين شهرا والذى ينفذ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تاريخ ٨/ ١٢ / ١٩٧٩ .

18- Worl Bank Papers no.44,53, op cit.

١٩- السابق .

٢٠- رمزى زكي، مرجع سابق، ص ص ١٥٤-١٥٩.

ولمزيد من التفاصيل حول نشأة صندوق النقد الدولى أنظر :

- بايير، شريل،صندوق النقد الدولى ، مرجع سابق.

ولنفس المؤلفة ، البنك الدولى ، مرجع سابق.

- زكى العايدى ، مرجع سابق.

- صفوت عبد السلام، مرجع سابق.

- جاى، دارام، صندوق النقد الدولى ودول الجنوب، مرجع سابق.

21- Shadler,Susan and others,Economic Adjustment in low-Incom Countries: Experince Under the Enhanced Structural Adjustment Facility,Washington,IMF,1993,p p1-4.

٢٢- محمد نور الدين، المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، فى السياسة الدولية ، القاهرة، ع ٨٦، اكتوبر ٨٦، ص ص١٣٨-١٤٦.

٢٣- جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولى: آليات التبعية فى التطبيق، فى السياسة الدولية، القاهرة ، الأهرام، الكتاب الثانى،١٩٨٦، ص ص ١٤٩-١٦٩.

٢٤ - جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٦٩.

وانظر أيضا:

حسين كامل بهاء الدين، الجامعات وتحديات العصر، فى مجلة أدب ونقد، يناير ١٩٩٦، ع ١٢٥، ص ص ٢١-٣٢ (ملف خاص)

٢٥- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،مرجع سابق، ص

٢٦- ج م ع، خطاب النوايا لعام ١٩٨٨.

٢٧-أحمد عبد الله،الآثار السياسية لتقشف العالم الثالث، فى السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام ،ع ٩٣ ١٩٨٨، ص ص ٢٠٣-٢٠٧.

٢٨- برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٣٧.

5

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

المعونات الخارجية للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٦١ - ١٩٩٠ فى إطار التعاون الثنائى

يقصد بالتعاون الثنائى: ذلك المعونات المتفق عليه بين بلدين وفقاً لبروتوكولات التعاون بينهما، وقد أبرمت مصر مع معظم دول العالم اتفاقات تعاون فى كافة المجالات. وسيتعرض البحث لأشكال المعونات المقدمة من بعض الدول الأجنبية فى مجال التعليم قبل الجامعى فى مصر، وقد حددت هذه الدول، لما لها من وزن نسبى فى مجالات المعونات الخارجية للتعليم فى مصر.

أولاً : المعونات المقدمة للتعليم من المملكة المتحدة (ما وراء البحار):

UK Overseas Development Administration.

أصدرت الحكومة البريطانية فى السبعينيات ما يسمى بالورقة البيضاء لتمويل التعليم في الدول النامية، والتى تركز فيها على أهمية التعليم كأساس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الآتى :

١) إلى أى مدى يمكن تقديم المعونات للتعليم، وما هى أفضل الوسائل لتقديمه؟

٢) ما هى أكثر الأهداف التى تقدم لها المعونات أهمية ؟

٣) ما هى حقوق الأشخاص في التعليم في ضوء احتياجات الدولة الاقتصادية ؟

٤) ما هى أفضل الوسائل والطرق والفلسفات التعليمية التى يمكن استيرادها من الخارج بحيث لا تؤثر على هُوية البلد المتلقى وثقافته.

وتولى هيئة التنمية لما وراء البحار اهتماماتها إلى :

١- التدريب، وخاصة فيما يتعلق بتنمية مهارات المخططين، الإداريين، والمديرين، والمفتشين في كلٍ من بريطانيا والدول النامية.

٢- تعليم اللغة الإنجليزية.

٣- تقديم المعونات في التعليم الفنى والمهنى على جميع المستويات والأشكال، بما في ذلك ميادين الزراعة والصناعة والإدارة، مع التركيز على اللغة الإنجليزية المتخصصة.

٤- تشجيع التعاون مع المؤسسات التعليمية الثانوية بين بريطانيا والدول النامية، تجريب وتحديث التعليم غير الرسمى، وكلٍ من التعليم النظامى وغير النظامى في التخوم، وخاصة تدريب المدربين ومجموعة القادة، كذلك في تصميم معدات غير مكلفة لمحو الأمية الوظيفى.

٥- التعاون في تطبيق تقنيات التعليم عن بعد، وإنتاج البرامج والأدوات لكلٍ من التعليم الرسمى وغير الرسمى.

٦- توفير الكتب اللازمة للفصول الدراسية، وتنمية خدمات المكتبات.

٧- بحوث التعليم والخاصة بتمويل التعليم.

٨- تقييم المعونات المقدمة للتعليم (١)

المعونات المقدمة من المملكة المتحدة للتعليم في مصر للتعليم قبل الجامعي من ١٩٦٦- ١٩٩٠

ترتبط مصر بالمملكة المتحدة باتفاق ثقافى موقع في ٢٦/ ٩/ ١٩٦٥، واتفاق تعاون فنى موقع في ١٢/ ١١/١٩٧٤، وينفذ هذين الاتفاقين عن طريق برنامج تنفيذى كما هو الحال مع الدول الأخرى بل يتم عن طريق تبادل الخطابات بين الجانبين.(٢)

قدم الجانب البريطانى أول معونة للتعليم في عام ١٩٦٦، متمثلة في منحتين لمدرسى اللغة الإنجليزية، لمدة عشرة أشهر. ومنحتين لمدة ستة أسابيع .

وفى عام ١٩٦٨ قدم الجانب البريطانى :

١) مدرب في وظيفة بالوحدة اللغوية التابعة للوزارة بمنشية البكرى.

٢) خمس منح لمدة شهر في مجال تدريس العلوم.

٣) منحة واحدةً لمدة ستة أسابيع للقائمة على الإشراف على الوحدة اللغوية بمركز التدريب الرئيسى بالإسكندرية.

٤) عشرة منح لمدة ثمانية عشر شهراً للدراسة في كلية هدرسفيلد للتعليم الفنى.

٥) منحتان لمدة ثلاثة أسابيع لحضور حلقة دراسية لمفتشى اللغة الإنجليزية.

وفى عام ١٩٧٠ وجهت المعونات إلى:

١) المساهمة في عقد حلقة دراسية عن طرق تدريس العلوم، في الثانوى في القاهرة.

٢)المساهمة في عقد حلقة دراسية عن طرق تدريس العلوم، ومعرض للأجهزة العلمية التعليمية

٣)المساهمة في عقد حلقة دراسية

كما قدم الجانب البريطانى منح في المجالات الآتية:

١- منحتان لاثنتين من كبار موظفى التعليم الفنى، للتعرف على التعليم الفنى لمدة ست أسابيع.

٢- ثلاث منح لثلاثة موظفين جدد من التعليم الفنى، للدراسة في كلية "هدرسفيلد" لمدة أسابيع.

٣- منحة واحدة لمدة شهر، للتدريب على استخدام المعمل اللغوى الذى يقدمه المجلس البريطانى.

٤- أربع منح لمدة ثلاثة شهور، لحضور البرنامجين اللذين ينظمهما مركز التلفزيون التعليمى.

٥- ست منح لمدة شهر للمفتشين والمفتشين الأوائل، في اللغة الإنجليزية لحضور حلقة دراسية بلندن.

٦- منحتان دراسيتان في الرياضيات والعلوم، مدة كل منهما ثلاثة شهور، للتدريب على المناهج الابتدائية.

٧- أربع منح لمدرسى اللغة الإنجليزية، مدة كل منهما ثلاثة أسابيع .

وفى عام ١٩٧١ قدم الجانب البريطانى عوناً في المجالات الآتية :

١) عقد حلقة دراسية لتدريس العلوم في المرحلة الثانية.

٢) عقد ثلاث حلقات دراسية، في الرياضيات الحديثة في الثانوى، وفي العلوم في الابتدائي.

٣) استقدام خبيرين في الرياضيات الحديثة والعلوم، للعمل في تدريب المعلمين في منشية البكرى.

٤) أربع منح لأربعة من المهتمين بالتلفزيون التعليمى لمدة شهر.

٥) عشر منح لمدة خمسة عشر شهراً لمدرسى التعليم الفنى الصناعى والتجارى.

٦) ست منح لمدة ثلاثة شهور لمدرسى الرياضيات الأوائل.

٧) أربع منح لمدة ست أسابيع لمدرسى اللغة الإنجليزية.

٨) منحتان لمدة ثلاثة شهور للإذاعة المدرسية.

٩) أربع منح لمدة ثلاثة شهور للتلفزيون التعليمى.

١٠) عشر منح سنوياً، مدة كل منهما عامان، للحصول على الماجستير في اللغة الإنجليزية.

وقد اقترحت الوزارة على الجانب البريطانى بعض المعونات المطلوب في المجالات الآتية:

أ- تقديم أجهزة وأدوات تعليمية.

ب- تقديم أجهزة ومعدات لازمة لفصول ومدارس التربية الخاصة بأنواعها.

ج-عوناً فنياً لإنشاء مدرسة صناعية ذات خمس صفوف متضمناً خبراء ومنحاً وأجهزة ومعدات.

د-المعاونة في إنشاء دائرة تلفزيونية مغلقة خاصة بالوزارة.

وفى عام ١٩٧٢ قدم الجانب البريطانى عدداً من المنح الدراسية في المجالات الآتية:

١)عشر منح لمدرسى اللغة الإنجليزية للحصول على الماجستير.

٢) خمسة زيارات دراسية لمدة شهر للمفتشين العامين والمفتشين الأوائل.

٣) منحة لمدة ثلاثة أسابيع لمدرس أول لغة إنجليزية.

٤) منحتان من معهد التربية بجامعة ليدز أحدهما للحصول على دبلوم الدراسات التربوية مدة كل منهما عام دراسى.

٥) منحتان للتدريب على استخدام الوسائل السمعية والبصرية لمدة خمس عشر أسبوعاً.

كما تم إيفاد أربعة خبراء لتدريب المدرسين أحدهما بمركز التدريب بالإسكندرية على حساب الجانب البريطانى، وثلاثة خبراء بمركز التدريب بمنشية البكرى بعقود.

وقد عرض الجانب البريطانى عوناً في المجالات التالية والتى تم الموافقة عليها من الجانب المصرى:

* عقد حلقة تدريب صيفية في تدريس العلوم يشترك فيها خبراء من الجانب البريطانى،

بغرض الاشتراك في وضع كتب الرياضيات للإعدادي.

* عرض باستقدام مدرسين للغة الإنجليزية بعقود، على أن يكون التعامل معهم مثل التعامل مع المدرسين الفرنسيين، وقد طلبت الوزارة استقدام أربعة مدرسين.

* كذلك تم الاتفاق على تحويل مدرسة محرم بك الفنية بالإسكندرية، من نظام الثلاث سنوات إلى الخمس سنوات.

ولم يثبت من الوثائق التى تم الحصول عليها أن هناك عوناً في الفترة من ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٧، وقد تم في الفترة من ١٩٧٧ الحصول على عون قليل تمثل في سفر موجهين أولين لإنجلترا لمدة أسبوعين.

كذلك تم إيفاد خبيرين لتدريب مدرسى المدارس التجارية على الكتاب المستعمل في اللغة الإنجليزية.

ثم عادت المعونات في عام ١٩٧٨ حيث قدم الجانب البريطانى عدداً من المعونات في مجالات مختلفة وهى:

منح في مجال اللغة:

اتفقت المملكة المتحدة على تقديم عددا من المنح الدراسية في مجال تعليم اللغة الإنجليزية، لكل من التعليم العام والفنى، حيث قدمت :

* تسع وعشرون منحة للتعليم العام، ومنحتان للتعليم التجارى .
* سفر أربعة موجهين أوائل لمدة أسبوعين .

في مجال العلوم والرياضيات:

* تم منح تسع منح لمدرسى الرياضيات عام ١٩٧٨/١٩٧٩ لمدة عام دراسى.
* تسع وعشرون منحة للعاملين والخريجين من مدرسة محرم بك الفنية.
* ذلك فقد أقام الجانب البريطانى معرضاً للكتب والصور في خدمة التعليم بأنواعه في الفترة من ٧٨/١/٢١ وحتى ١٩٧٨/٢/٢٤.

وفى عام ١٩٧٩ تم تقديم المعونات في عدد من المناحى التعليمية كالآتى:

منح في مجال اللغة:

١)أربع وعشرون منحة، للدراسة بجامعة كولنستر لمدة ستة أشهر للتعليم العام.

٢)منحتان للدراسة بنفس الجامعة للتعليم الفنى.

٣)إحدى عشر منحة لمدة عام لمدارس التعليم الفنى: أربع منح للصناعى، ثـــلاث منـــح للزراعى، أربع منح للتجارى. بالإضافة إلى :

* أثنتا عشر منحة لمدرسة الزاوية الحمراء.

* خمس عشر منحة في مجال التعليم الفنى للعاملين والخريجين في مدرسة محرم بـــك الفنية

٤)كذلك فقد استأنفت المملكة المتحدة تقديم المعونـــات لمدرســـة محـــرم بـــك الفنيـــة بالإسكندرية وقد قدمت للمدرسة تجهيزات بما يوازى ٨٠٠ ألف جنيه إسترلينى.

٥) عدد من الفنيين والمتطوعين حسب حاجة العمل.

٦) معمل لغوى.

وفى نفس العام تم عقد اتفاقية بين كل من مصر والهيئـــة الدوليـــة للتنميـــة، والخاصة بتمويل المشروع رقم ٨٦٨ مصر، وبين المملكة المتحدة وايرلندا الشـــمالية. بهدف تقديم عونا ماليا وفنيا، بهدف توسيع أو نشر التسهيلات اللازمة لتأثيث أو تجهيز مدرسة لتدريب المعلمين الفنيين بوزارة التربية التعليم بدار السلام، ومدارس التدريـــب الفنى بالورديان، وبورسعيد. على أن تقدم المملكة المتحدة عوناً مالياً وقدره ٥٢٣ ألـــف إسترلينى بما يعادل(مليون دولار)

اتخذت المعونات الفنية الأشكال التالية:

* تدريب في المملكة المتحدة لمواطنى ج م ع. المرشحين من قبل الحكومة المصرية.

* تقديم الخدمات الاستشارية والخدمات الخاصة بزيارة الخبراء البريطانيين.

وقد تولى المجلس البريطانى إدارة البرنامج باستشارة التعليم الفنى وهيئة التدريب.

و تقدم مصر دون التزام مالى إلـــى المستشـــارين والخـــبراء جميـــع وســـائل الراحـــة والتسهيلات المعقولة التى يطلبونها أثناء تواجدهم فيها.

كذلك فقد قدمت المملكة المتحدة عوناً لمدرســـة الزاويـــة الحمـــراء الثانويـــة الصناعية إلى مدرسة فنية على نظام الخمـــس ســـنوات لإعـــداد المعلميـــن العمليين

الصناعيين للمدارس الثانوية الصناعية والفنية في مجال الصناعات الزخرفيــة (تجـــارة عامة، وصناعة أثاث، وحديد مشغول، وأثاث معدنى)

وفى مجال النسيجية (الغزل، النسيج، والملابس الجاهزة، والـــتريكو) وإعـــداد مدرس التعليم الأساسى ومدربى مراكز التدريب في المجالات السابقة. وقد بدأت الدراسة بهذه المدرسة في عام ١٩٨٠/٧٩.

وقدر اجمالى المعونات في المجالات السابقة بحوالى ٢,٤٩ مليـــون جنيـــة إســـترلينى للأغراض التالية:

١) تقديم عدد من المستشارين الفنيين في التخطيط والاستشارات الفنية.

٢) المنهج الخاص بتدريب المدرسين الفنيين العلميين خلال الدورة الدراسية بما يتوافق مع فرص العمالة، مع تحديد وتوصيف المعدات حسب المنهج الدراسى.

٣) تقديم معدات خاصة بالتدريس لبعض المتخصصين والمساعدة على تركيب وتجـــهيز مثل هذه المعدات.

٤) المعاونة في تنظيم دورات دراسية متكاملة في مجال تدريب المدرس الفنى.

٥) إعداد مناسب لعدد من الزيارات في العامين الأولين.

٦) تقديم مساعدة لتطوير تدريس اللغة الإنجليزية بالمدارس وخاصة بالنســـبة للـــدورة الدراسية .

٧) هذا بالإضافة إلى ست منح في مجال التربية البيئية والسكانية

على أن تقوم الحكومة المصرية بالمسئوليات التالية:

١- مواصلة إنشاء مدرسة الزاوية الحمراء.

٢- تنفيذ مزيد من مواد البناء.

٣- دفع جميع النفقات المحلية اللازمة والتسهيلات الخاصة بالمستشارين تتضمن بـــدل السكن وتقديم خدمات السكرتارية والانتقال.

٤- السماح لجميع المعدات المستوردة للمشروع بالدخول دون دفـــع رســـوم جمركيـــة وضمانات تخليص الجمارك.

ومع عام ١٩٨٠ قدم الجانب البريطانى عوناً في المجالات الآتية:

١) حضر خبيران من مؤسسة لونجمان للنشر، لزيارة بعض المدارس والاشتراك في تدريب مدرسى اللغة الإنجليزية.

٢) ثلاثون منحة للدراسة بجامعة كولتسستر لمدة ستة أشهر.

٣) استكمال تنفيذ برنامج البنك الدولى للمساعدات الفنية لمشروع التعليم الثانى، والخاص بالمدارس الصناعية نظام الخمس سنوات، لإعداد الفنيين في مجالات صناعة السفن والهندسة البحرية والبترول والبتر وكيماويات وماكينات الديزل والميكانيكا والكهرباء والإلكترونيات والجرارات والآلات الزراعية، وإعداد المعلمين العمليين الصناعيين والمدربين في مجال العمارة، وخصصت المنحة المقدمة من بريطانيا وقيمتها ٥٢٣ ألف جنيه إسترلينى، لتغطية نفقات سفر بعض هيئات التدريس لبريطانيا، واستقدام خبراء لتدريب المدرسين محلياً.

٤) أربع منح لمدة ثلاثة شهور .

٥) اثنا عشر منحة لمدة عام.(تم الموافقة على سفر ثلاثة فقط)

٦) عشرون منحة لمدة ثلاثة شهور (سافر واحد فقط، ولم تتلق الوزارة رداً من الجانب البريطانى فيما يخص الباقين).

وفى عام ١٩٨٤ قدم الجانب البريطانى عدداً من المنح، وبيانها كالتالى:

١) ثمانى وعشرون منحة للمعلمين.

٢) تدريب إحدى عشر معلم وموجه لغة عربية.

في عام ١٩٨٦/ ١٩٨٨ قدم الجانب البريطانى عددا من المنح الدراسية للتعليم الفنى لإعداد معلمى الأمن الصناعى، والتعليم الزراعى قسم الإنتاج الحيوانى، لكل من مدرستى جرجا الفنية الصناعية، المدرسة التجريبية الفنية الزراعية لاستصلاح الأراضى بالإسماعيلية. كذلك المساهمة في إنشاء مدرسة متخصصة للإنتاج الحيوانى نظام الثلاث سنوات. وقد بلغ عدد المنح المقدمة تسع عشر منحة ثمانى منها في مجال الأمن الصناعى وإحدى عشر منحة لتدريس اللغة الإنجليزية.

المساهمة في إنشاء بنك الأسئلة.

المعونات المقدمة لعام ١٩٨٨/ ١٩٩٠:

اشتركت كل من بريطانيا وفرنسا في تقديم عدد من المنح التدريبية، لديوان عام الوزارة لتدريب العاملين بالوزارة على استخدام الحاسب الآلى، كما تم تقديم عدداً من الأجهزة والبرامج. وقد شارك معهما البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالتعاون مع شركة بنها للكمبيوتر فى مصر.

يلاحظ على المعونات المقدمة من المملكة المتحدة :

* أن القاسم الأكبر من المعونات يوجه إلى تدريب اللغة الإنجليزية، وقد استمر هذا الاتجاه منذ توقيع البرتوكول فى عام ١٩٦٥، وحتى منتصف السبعينيات.
* تميزت المعونات البريطانية بالتنوع فى مجالاته، حيث عنى بمادتى الرياضة والعلوم، وهو من الاتجاهات المحمودة للمعونة.
* تميزت المعونات البريطانية بالتنوع فى مراحل التعليم المختلفة، حيث شمل التعليم الابتدائى والثانوى العام والفنى.
* كذلك تميزت بمراعاتها لتوجيهه نحو كلٍ من الوجه القبلى مثل مدرسة جرجا، والوجه البحرى. إلا أن التركيز الأكبر فى المحافظات الأم كالقاهرة والإسكندرية.
* لم يرد فى تقارير ومكاتبات وزارة التربية والتعليم سبب توقف المعونات فيما بين ١٩٧٣، ١٩٧٧. (حسب علم الباحثة)
* تم توجيه المعونات منذ ١٩٧٧ للتعليم الفنى والمشاركة فى تحويل بعض المدارس الصناعية من نظام الثلاث سنوات إلى الخمس سنوات. وهو من المشروعات التى أخذت بها مصر من منتصف السبعينيات، أيضاً تمشياً مع اتجاهات المعونات العامة المقدمة من المؤسسات الدولية.
* غالباً ما يتم تقديم المعونات وفقا لرؤية الجانب البريطانى، وعادة يتم الموافقة على المقترحات المقدمة بشرط عدم تحمل الجانب المصرى التكلفة، وخاصة ما إذا كان متعلق باستقدام خبراء.

* فى بعض الأحيان لم يستجب الجانب البريطانى لمقترحات الوزارة من حاجتها لبعض المعونات، حيث أشارت بعض المكاتبات عن احتياجات الوزارة لبعض المشروعات فى عام ١٩٧٢، مثل المشروعات الخاصة بالتربية الخاصة، والدائرة التلفزيونية الخاصة بالوزارة إلا إنه لم ترد فى أى من التقارير أى رد من الجانب البريطانى سواء بالسلب أو الإيجاب.

* غالبا ما يتم تخفيض عدد المنح من الجانب البريطانى أو عدم الالتزام بها جملة. (منح عام ١٩٨٠ والخاصة بموجهى اللغة الإنجليزية) بدون إبداء الأسباب.

* فى بعض الأحيان يوقف الجانب البريطانى بعض المنح (منح ١٩٨١) بدون إبداء الأسباب.

* يتم عمل اختبارات قبل سفر المرشحين، وعادة ما تكون النتيجة سلبية، وبالتالى يفقد الجانب المصرى المنح المقدمة.

ثانياً: جمهورية ألمانيا الديموقراطية (ألمانيا الشرقية سابقاً) :

وقعت كلٍ من ألمانيا ومصر اتفاقاً ثقافياً فى مارس ١٩٦٥ على أن يوضع برنامج تنفيذى له كل عامين. وبناء عليه، فقد تم توقيع أول اتفاقية للعون بينهما فى عام ١٩٧٠، متمثل فى عونٍ مالى وفنى لتأسيس مدرسة شبرا الثانوية الفنية الصناعية.

وفى عام ١٩٧٢ قدمت ألمانيا الشرقية عوناً لمصر، لإنشاء المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر ذات الثمانية فصول، بهدف الكشف عن مدى إمكانية ضم التعليم الابتدائى والإعدادى مع خفض سنوات الدراسة من تسع فصول إلى ثمانية فصول، بهدف مد سن التعليم الأساسى من جهة، وإحداث التكامل بين العلوم وتطبيقاتها العملية والعمل الإنتاجى وتحديث مقررات العلوم من جهة أخرى. على أن يتحمل الجانب الألمانى نفقات سفر الخبراء، وانتقالاتهم داخل مصر، ومصاريف دراسة اللغة الإنجليزية، كما يتحمل نفقات أسرهم داخل ألمانيا. هذا فى مقابل أن يقوم الجانب المصرى بتحمل نفقات سفر الخبراء أثناء الأجازة السنوية، وتحمل نفقات الأمتعة

الزائدة، وتحمل نفقات العلاج بالإضافة إلى خمسين فى المائة من تكـــاليف مستشـــفيات الدرجة الأولى، كما يتحمل أجور سكن الخبراء.

فى عام ١٩٧٦، اتفقت كل من مصر وألمانيا علـــى أن تعيـــن ألمانيـــا خـــبراء بمدرسة شبرا الثانوية الفنية، ولمدة أربع سنوات، فى المجالات التالية:

١) خبيران للآلات نظرى وعملى.

٢) خبيران لصيانة السيارات نظرى وعملى.

٣) خبيران للتيار الثقيل نظرى وعملى.

٤) خبيران للتيار الضعيف نظرى وعملى.

٥) محاضر فى اللغة الألمانية.

٦) تبعث جمهورية ألمانيا خبيراً فى البرمجة لمدة ثلاثة أشهر فى الربـــع الأخـــير مـــن ١٩٧٦ لإعداد كوادر مصرية للتدريب على استخدام الحاسب الآلى.

٧) تمنح ألمانيا لمصر عدداً من المنح سنوياً من ٧٦ وحتى ١٩٧٨ من أجل النـــهوض بمستوى التعليم الفنى فى المجالات التالية:

* خمس منح للأعضاء البارزين من هيئة التدريس فى مدرسة شبرا الميكانيكية، لمـــدة عشرة شهور لحضور برنامج تأهيلى إضافى فى إحدى المعاهد العليا للهندسة بألمانيا.

* خمس منح لخريجى مدرسة جلال فهمى بشبرا، للدراسة بالمعـــاهد العليـــا للهندســـة بألمانيا للحصول على بكالوريوس الهندسة، على أن يعملوا بعـــد تخرجـــهم كمدربيـــن بالمدرسة.

* تمد وزارة التربية والتعليم بألمانيا الشرقية، الكتب الدراسية المتعلقة بتدريس اللغـــة الألمانية مجانا وحتى عام ١٩٨٠.

* الاستمرار فى تأهيل مدرسة مدينة نصر التجريبية ذات الثمانية صفوف، مـــن خـــلال عمل الخبراء الألمان فى مواد الرياضيات والطبيعيات والأحياء والبوليتكنيك.

* استمرار عمل أربعة خبراء بالوزارة فى مـــواد الرياضيـــات والفيزيـــاء والكيميـــاء والأحياء.

* هذا بالإضافة إلى استقبال وزارة التربية بجمهورية ألمانيا الديموقراطية أعضاء من هيئة التدريس وهيئة الإدارة ممن يعملون بمدرسة مدينة نصر؛ وذلك بغية تطوير النظام التعليمى والتربوى فى المدرسة، وقد تلقى الجانب المصرى المنح التالية:

* خمس منح لمدة ثلاثة أشهر ونصف الشهر فى التخطيط والإدارة.

* خمس عشر منحة لمدة عشر شهور فى الرياضيات والطبيعة.

* خمس عشر منحة لمدة عشرة شهور فى الكيمياء والأحياء للعام الدراسى ٧٦/ ١٩٧٧.

* خمس منح لمدة عشر شهور للمهندسين من هيئة التدريس بمدرسة شبرا الفنية بجامعة زفيكار الفنية .

* كذلك تم الاتفاق فى نفس البرتوكول على أن تضع ألمانيا تحت تصرف وزارة التربية والتعليم المصرية خمس منح لخمسة تلاميذ، من المتفوقين والمتخرجين من مدرسة شبرا الفنية للدراسة فى كلية تدريب المهندسين بألمانيا.

* تقدم ألمانيا عشرين منحة صيفية لمدرسى اللغة الألمانية المصريين، للدراسة والتدريب فى كلية التربية بجسترو، وتتحمل ألمانيا تكاليف السفر ذهاباً وعودة.

* تستقبل وزارة التربية والتعليم فى ألمانيا اثنين من كبار الموظفين فى التربية، وذلك لمدة أسبوعين فى أغسطس ١٩٧٦ للاشتراك فى الندوة الدولية السابعة فى التربية.

المعونات المقدمة لعام ١٩٧٨-١٩٨٠.

اتفق كل من الجانب المصرى والألمانى فى عام ١٩٧٨ على مواصلة التعاون فى المجالات التالية:

١) استمرار عمل الخبراء الثلاثة، فى مواد الفيزياء والبيولوجيا والكيمياء فى المدرسة التجريبية الموحدة حتى عام ١٩٨١.

٢) يساهم الخبراء الألمان فى الإعداد والإشراف على دورة تدريبية لمدة أسبوعين لمدرسى المدرسة التجريبية الموحدة.

٣) تقدم وزارة التربية والتعليم بجمهورية ألمانيا الديموقراطية لوزارة التربية والتعليم

بمصر مائة وعشرين نسخة من الكتاب المدرسى لتعليم اللغة الألمانية للصف السابع ومائة وعشرين نسخة للصف الثامن من كتاب تعليم اللغة الألمانية.

٤) تواصل جمهورية ألمانيا الديموقراطية (الشرقية) تعيين مستشارين لمدرسة القاهرة/ شبرا الفنية، وعددهم تسعة مستشارين فى المجالات الآتية:

* مستشاران فى الميكنة (نظرى وعملى).
* مستشاران فى هندسة السيارات (نظرى وعملى).
* مستشاران فى هندسة تيار الضغط العالى (نظرى وعملى).
* مستشاران فى هندسة الضغط المنخفض (نظرى وعملى)
* محاضر فى اللغة الألمانية.

٥) تقدم وزارة التربية والتعليم بجمهورية ألمانيا الديموقراطية - مجاناً - لوزارة التربية والتعليم بمصر الكتب الدراسية الخاصة بتعليم اللغة الألمانية بمدرسة شبرا الفنية، وذلك للعامين ٧٨-١٩٧٩، ٧٩-١٩٨٠.

٦) ترسل جمهورية ألمانيا الديموقراطية لوزارة التربية والتعليم بمصر وفداً مكوناً من ثلاثة من كبار الموظفين، لتبادل الخبرات الخاصة بزيادة التعاون فى مشروع مدرسة القاهرة/ شبرا الفنية وحتى عام ١٩٨٠ ، لمدة لا تزيد عن أسبوعين.

٧) تقديم عدد من المنح للعامين ٩٧٧٩-١٩٨٠، ١٩٨١/٨٠ فى المجالات التالية:

* اثنتا عشر منحة لمدة عشرة أشهر لمدرسى الرياضيات والفيزياء.
* اثنتا عشر منحة لدراسة إضافية مدتها عشرة أشهر لمدرسى الكيمياء ، والأحياء للعام الدراسى ١٩٨١/٨٠.
* خمس منح لهيئة التدريس بمدرسة القاهرة/ شبرا الفنية لدراسة إضافية فى المواد الفنية بالكلية العليا للهندسة .
* خمس منح لخريجى مدرسة القاهرة شبرا الفنية البارزين للتدريب كمهندسين وللحصول على دبلوم إحدى كليات الهندسة العليا بجمهورية ألمانيا الديموقراطية. على أن يعملوا بعد المنحة بالمدرسة.

٨) تستقبل وزارة التربية والتعليم بألمانيا، وفدا من وزارة التربية والتعليم بمصر للاشتراك فى الندوة التربوية الثامنة المنعقدة فى برلين.

٩) تستقبل وزارة التربية والتعليم بألمانيا، عشرين مدرساً للغة الألمانية للاشتراك فى الدورات الدراسية الصيفية لمدرسى اللغة الألمانية لمدة أربعة أسابيع .

١٠) وفى عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين وزاراتى التعليم بمصر وألمانيا على :

* مواصلة الخبراء الألمان التسعة العمل فى مدرسة القاهرة/ شبرا الفنية.

* استمرار عمل الخبراء الثلاثة بمدرسة مدينة نصر.

* استمرار عمل المستشارين الأربعة بوزارة التربية والتعليم.

* تقدم وزارة التربية والتعليم بألمانيا لوزارة التربية والتعليم بمصر عدد مائة وخمسين نسخة من كتاب تعليم اللغة الألمانية للصف السابع ، ومائة وخمسين نسخة أخرى من كتاب تعليم اللغة الألمانية للصف الثامن مجانا.

* تستقبل وزارة التربية والتعليم بألمانيا وفداً من ثلاثة مسئولين بمدرسة مدينة مصر لمدة أسبوعين.

١١) تقدم وزارة التعليم بألمانيا المنح التالية للعام الدراسى ١٩٨٢/٨١ خمس منح لمدة عشرة أشهر لمعلمى وموجهى الرياضيات والفيزياء والبوليتكنيك.

١٢) تستقبل جمهورية ألمانيا الديموقراطية عشرة من مدرسى اللغة الألمانية للاشتراك فى الدورة الصيفية لمعلمى اللغة الألمانية لمدة أربعة أسابيع.

١٣) وفى عام ٨٤/ ١٩٨٦ قدمت ألمانيا الديموقراطية خمس منح لمعلمى اللغة الألمانية.

١٤) وفى عام ٨٦/ ١٩٨٨ قدم الجانب الألمانى عوناً فنياً متمثلاً فى عدد من الخبراء فى تدريس العلوم والرياضيات، كما قدمت أربع منح لمدرسى العلوم والرياضيات.

يلاحظ على المعونات المقدمة من ألمانيا الديموقراطية (الشرقية سابقاً) :

١) أن الجانب الألمانى قد التزم بما تم الاتفاق عليه مسبقاً.

٢) يلاحظ اهتمام الجانب الألمانى بالتركيز على المواد العلمية والرياضيات فى المقام

الأول، بجانب اهتمامه باللغة الألمانية وهو من الجوانب الطيبة للعون الألماني.

٣) حرص الجانب الألماني على تقديم منح لخريجي مدرسة القاهرة/ شبرا للالتحاق بالتعليم العالي بألمانيا على أن يقوموا بالتدريس في نفس المدرسة.

٤) يلاحظ أيضاً استمرار عمل نفس الخبراء والمستشارين لفترات طويلة، الأمر الذي يساعد على تحقيق أقصى استفادة من تواجدهم لصقل خبراتهم ومعرفتهم بالجانب المصري.

ثالثاً: المعونات المقدمة من فرنسا للتعليم قبل الجامعي في مصر من ٧٦-١٩٩٠

وُقع أول برتوكول تعاون بين مصر وفرنسا عام ١٩٦٨، إلا أن أول عون تلقته مصر من فرنسا في مجال التعليم قبل الجامعي في عام ١٩٧٦ (وفقاً لما توصلت إليه الدراسة)

للعمل على نشر تعليم ولغة وأدب وحضارة البلد الآخر في جامعاته ومدارسه في المرحلتين الإعدادية والثانوية، ومعاهد التعليم الفني والتجاري.

قدم الجانب الفرنسي عوناً (غير محدد بالوثائق الرسمية) إلى مصر لإنشاء المركز الفرنسي لتعليم الرياضيات، وتم حضور خبير رياضيات لإعداد البرامج والكتب الدراسية، كما تم عقد ثلاثة دورات تدريبية لمدة ثلاثة أشهر للموجهين ، وتقديم ثماني منح لستة مدرسين وثلاث من الموجهين لمدة شهر.

وفي عام ١٩٧٧/١٩٧٨ قدم الجانب الفرنسي معونة لإنشاء مدرسة تجارية ببورسعيد: حيث قدم الجانب الفرنسي اثنين من مدرسي اللغة الفرنسية، وفي إعداد برامج وخطة الدراسة بالمدرسة وفي اختيار العدد المقرر من المدرسين. على أن يقوم الجانب المصري بإنشاء وبتأثيث المبنى.

في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ اتفق كل من الجانب المصري والفرنسي على الآتي:

أولا: التربية العامة:

* يتبادل الطرفان وفداً، من ثلاثة أعضاء يمثلون التعليم العام والفني، في زيارة لمدة أسبوعين للتعرف على نظم التعليم وإحداث التعديلات التي أدخلت في هذه المجالات.

* يتبادل الطرفان المعلومات فى مجال البحث والدراسات التربوية، وكذلك فى قطاع التعليم العام والفنى.

ثانيا: تعليم اللغة الفرنسية:

بالنسبة لوزارة التعليم والمدارس الرسمية :

١) تم تقديم أثنى عشر منحة تدريبية لمدة تسعة أشهر، لموجهى ومدرسى اللغة الفرنسية.

* منح دراسية صيفية للتدريب اللغوى والتربوى (غير واضح العدد) .

* كما اتفق الطرفان على دراسة إنشاء مدرسة حكومية رائدة لتعليم اللغة الفرنسية كلغة أولى، بالمراحل الإعدادية والثانوية تضم تلاميذ يرغبون فى دراسة اللغة؛ على أن يكونوا من أحياء القاهرة المختلفة.

٢) مدارس الليسيه الفرنسية:

* اتفق الطرفان على استحداث وظيفة مساعد فرنسى للمدير المصرى.

* استمرار الجانب الفرنسى فى مدارس الليسيه باحتياجاتها من المدرسين لتعليم اللغة والرياضيات والعلوم باللغة الفرنسية.

* بالإضافة إلى تقديم خمس منح تدريبية صيفية و فى نفس المجالات.

٣) تعليم الرياضيات والعلوم:

الاستمرار فى تزويد وزارة التربية والتعليم المصرية عدداً من المنح فى مجال الرياضيات تدعيماً لنجاح المركز الفرنسى لتعليم الرياضيات، وقد تم تقديم الآتى:

* خبير للرياضيات لإعداد البرامج والكتب الدراسية.

* ثلاث منح تدريبية لمدة ثلاثة شهور لموجهى الرياضيات .

* ثمانى منح تدريبية لمدة ستة أشهر لمدرسى الرياضيات.

* دعوة ثلاثة موجهين عموميين فى مادة العلوم لمدة شهر، لزيارة المدارس الفرنسية كبداية للتوسع فى مجال التعاون بين البلدين ليشمل العلوم بجانب الرياضيات.

التعليم الفنى:

تم إرسال مدير مساعد فرنسى ، ومستشار فنـــى لكـلِ مـن الشـعب الثـلاث بالمدرسة. كما تم مواصلة خطط التجهيزات المشتركة.

المنح:

قدم الجانب الفرنسى خمس عشر منحة (غير محدد بالوثائق نوعية هذه المنح).

وفى عام ١٩٧٩/١٩٨٠ قدمت فرنسا منحاً تدريبية لمدرسة الليسيه فى مجـــال اللغة الفرنسية، والرياضيات، كما قدمت بعض من الوسائل التعليمية، والكتب الدراسـية. وبلغ عدد المنح المقدمة أثنى عشر منحة لمدة تسعة أشهر لمدرسى اللغـــة الفرنسـية، وخمس منح دراسية فى مجال الرياضيات.

وفى عام ١٩٨٦/ ١٩٨٨ اشتركت فرنسا مع المملكة المتحـــدة فـى مشـروع إدخال الكمبيوتر، وتدريب العاملين فى مجال الكمبيوتر بالوزارة، حيـث قدمـت فرنسـا برامج الكمبيوتر، وبعض الأجهزة، و تم حضور إحدى عشر خبيراً لتدريب معلمى اللغـة الفرنسية وإعداد الكتب.

بالإضافة إلى:

* خمس وعشرين منحة لمدة شهر لمدرسى اللغة الفرنسية.
* منحتان لمدة شهرين لمدرسى الرياضيات.
* ست منح لمدة ثلاثة عشر شهراً لمدرسى الرياضيات.

يلاحظ على المعونات المقدمة من فرنسا للتعليم قبل الجامعى فى مصر عدد مـن النقاط تتلخص فى:

١) ضآلة المعونات المقدمة من فرنسا بالمقارنة للدول الأخرى.

٢) تركز المعونات المقدمة من فرنسا فى المقـام الأول علـى تطويـر وإحيـاء اللغـة الفرنسية، سواء لمدارسها مثل مدرسة الليسيه أو المدارس الحكومية الرسـمية العـام منها والفنى.

٣) يلاحظ أن المجال الوحيد غير اللغة الفرنسية، كان فى مجال الرياضيـات. و كـانت

هناك بداية تعاون فى مجال العلوم، إلا أنه لم يرد فى التقارير التى تم الحصول عليـــها ما إذا كانت هذه البداية قدر لها الاستمرار أم لا.

٤) من الأمور المحمودة المساهمة فى إنشاء مدرسة بورسعيد التجاريـــة، وهـــى مـــن المناطق التجارية التى تناسب نوعية التعليم، وتعتبر مدينة بورسعيد هى المدينة الوحيدة التى امتد إليها المعونات الفرنسى.

٥) شاركت فرنسا فى السنوات الأخيرة بعض الدول وبرنامج الأمم المتحـــدة الإنمـــائى، فى تقديم المعونات المتمثلة فى أجهزة الكمبيوتر، وتكاد تكون المشاركة الأولى لها مـــع جهات أخرى. (وفقاً لما تم الحصول عليه من معلومات)

رابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية :

طبيعة العلاقات بين مصر و الولايات المتحدة :

حاولت الولايات المتحدة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ احتـــواء مصـــر لصـــالح سياستها فى المنطقة؛ فبداية لم تستجب لاستنجاد الملك فاروق، وقد كانت حسابات كـــل من مصر والولايات المتحدة كمحاولة من كل منهما لكسب تأييد الآخر له. فـــى الوقـــت الذى رأى رجال الثورة فى مصر أن العلاقة مع الولايات المتحدة ضرورية للعديـــد مـــن الاعتبارات هى :

١) إذا كانت بريطانيا هى العدو الرئيسى فى المنطقة لما تحتله من أراضى فى المنطقـــة، وخاصة لقناة السويس؛ لذا فأنه من الضرورى توطيد صلتهم مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية؛ لاتخاذها عاملاً ضاغطاً على بريطانيا؛ حتى يمكن التخلص منها، والذى يُمثـــل أهم الأمانى الوطنية.

٢) كانت الولايات المتحدة تعكس صورة مقبولة، مرتبطة بجهودها فى خدمـــــة الســـلام العالمى والعمل على القضاء على الاستعمار، وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية لـــم يكن لها أى ماضٍ استعمارى فى منطقة الشرق الأوسط.

٣) الرغبة فى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية من خلال ما يمكن أن تقدمه الولايـــات المتحدة من عون.

٤) تقوية الجيش المصرى من خلال ما يمكن الحصول عليه من سلاح من الولايات المتحدة الأمريكية

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد راعت عدة اعتبارات أهمها:

١) إن احتواء الثورة يعنى تقييد دور الاتحاد السوفيتى فى المنطقة.

٢) المساعدة على قبول الحكومة المصرية مبدأ الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط. وخاصة مبدأ الصلح مع إسرائيل.

٣) إقناع حكام المنطقة بإقامة أحلاف دفاعية لتطويق الاتحاد السوفيتى والذى تبلور فى إضافة بند سرى فى برنامج النقطة الرابعة لتدريب عدد من الجيش المصرى فى صفوف الولايات المتحدة الأمريكية

٤) رغبة الولايات المتحدة فى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد ضعف القوات البريطانية فى المنطقة، ورحيل قواتها تدريجيا من المنطقة.

وقد أدى الموقف السلبى من جانب الاتحاد السوفيتى، والذى كان يرى أن الثورة ما هى إلا انقلاباً عسكرياً للإمساك بالحكم، كما رأى أن عدم تحرك بريطانيا لإجهاض الثورة ما هو إلا صراع بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة، من أجل فرض أوضاع سياسية جديدة فى المنطقة. إلى انفراد الولايات المتحدة بدور الوسيط بين الحكومة المصرية، وحكومة بريطانيا حتى يتم الجلاء بل رأت أن الحكومة البريطانية أصبحت حجر عثرة فى التواجد الأمريكى فى المنطقة، وعليه فقد كانت أول صفقة أسلحة سرية لمصر من الولايات المتحدة فى عام ١٩٥٣.

وفى نفس الوقت لعب عبد الناصر دوره فى كسب تأييد الولايات المتحدة؛ الأمر الذى اعتقد معه وزير خارجية الولايات المتحدة بأن عبد الناصر سوف يكون أول المنضمين إلى "حلف الحزام الشمالى" إلا أن عبد الناصر أعلن أن التعاون الذى كان يبتغيه هو التعاون الجماعى العربى، ولن يتورط فى الارتباط بأى حلف مشترك للدفاع عن الشرق الأوسط.

وعليه فقد باركت الولايات المتحدة اتفاقية الجلاء، ورأت أنها استطاعت أن

تكسب مصر إلى جانبها، ومن ثم فقد تلقت مصر ٤٠ مليون دولار مع وعود أخرى بمساعدات عسكرية واقتصادية وفقاً لبرنامج الأمن القومي، والتي كانت على أمل انضمام مصر إلى حلف الحزام الشمالي.

ولم تيأس القوى الغربية من تعثر قيام حلف الحزام الشمالي، نتيجة لتعارض المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم لجأت إلى العمل على قيام حلف بغداد ليكون بمثابة العمق الإستراتيجي لحلفي شمال الأطلنطي، وجنوب شرق آسيا، وأن تتولى بريطانيا مهمة تنفيذه. بينما كانت الولايات المتحدة تعمل من وراء الستار حتى لا تفقد تأييد الدول العربية. إلا أن عبد الناصر أدرك حقيقة الموقف، وأعلن مناهضته لقيام هذا الحلف، وشن هجوما إعلامياً ضارياً على السياسة الغربية.

وعلى الرغم من هذا فلم تكن الولايات المتحدة على استعداد لاتخاذ موقف ضد مصر إزاء موقفها من حلف بغداد لاقتناع الولايات المتحدة بأن الاتفاق مع مصر أفضل بكثير من المفاوضات مع دول الشرق الأوسط الأمر الذى دعى إسرائيل لشن هجوم على قطاع غزة لإحراج الولايات المتحدة الأمريكية وإفساد علاقتها مع مصر، مما دفع مصر للجوء لطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهذا بدوره أدى إلى مساومة الولايات المتحدة لمصر؛ فوضعت السلاح فى مقابل دخول مصر إلى منظمة الدفاع المشترك هنا تأكد لعبد الناصر أن من المستحيل أن تأخذ الولايات المتحدة موقفاً حيادياً تجاه العالم الثالث، وأنها فى ذلك مثلها مثل الدول الغربية؛ ومن ثم فقد أستغل الحرب الباردة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والاتجاه نحو الشرق؛ والتى كانت بمثابة رد الفعل الطبيعى للتحرر من السيطرة الغربية.

وقد ساعد عبد الناصر فى هذا تغير السياسة السوفيتية بعد موت ستالين، وتطلعها إلى مزيد من التعاون مع دول الشرق الأوسط؛ حيث وجدت فى مواقف مصر المختلفة إزاء حركات التحرر، وسياسة الحياد الإيجابى ما يتفق مع سياستها. ومن ثم فقد اغتنم الاتحاد السوفيتى الفرصة وأعلن عن استعداده لتزويد مصر بالسلاح دون قيد أو شرط. وبالفعل تمت صفقة الأسلحة بمبلغ ثمانين مليون دولار؛ الأمر الذى أشعل

غضب الولايات المتحدة، وهددت بوقف كل المعونات المقدمة، وإيقاف أى نشاط تجارى بين البلدين، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، بل ومحاصرتها، ومنع أى سفينة تحمل سلاحاً، وعليها فقد توطدت العلاقات بين مصر ودول الكتلة الشرقية، بل مع دول الشرق الأوسط جميعا؛ الأمر الذى أخل بميزان القوى ودخول منطقة الشرق الأوسط فى لعبة الحرب الباردة.

ولم تكن صفقة الأسلحة هى الأخيرة بقدر ما كانت بداية التعاون مع الاتحاد السوفيتى، فى الوقت الذى زادت فيه العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية تدهوراً؛ فقد تلت هذه المشكلة مشكلة تمويل بناء السد العالى، والذى طلبت مصر من البنك الدولى تمويله، وبالفعل تم إرسال عدد من الخبراء الفنيين لدراسة المشروع، ووافق البنك الدولى على المشروع بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وتوالت البعثات والخبراء لدراسة المشروع ووضع تصورات حول القرض المطلوب فى الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتى يتابع مترقباً مسار هذه المقابلات لتقديم عرضاً لتمويل مشروع السد العالى دون أى قيود، وأن تسدد أقساطه بفوائد بسيطة قدرها ٢%، وعلى ستين عاماً.

ومرة أخرى تخطأ حسابات الولايات المتحدة، وتضع شروطاً معوقة للضغط على مصر لقبول الصلح مع إسرائيل، وعدم عقد أى اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى؛ الأمر الذى جعل عبد الناصر يشعر بفرض السيطرة على حرية القرار المصرى؛ مما جعله يدرس بعناية موقف الاتحاد السوفيتى ، وأن يناور كلا الطرفين، وبالفعل انسحبت الولايات المتحدة تلتها بريطانيا ثم البنك الدولى.

ومن ثم فلم يكن هناك أى مبرر لتأجيل إعلان قبول عرض الاتحاد السوفيتى لتمويل السد العالى، ولكن الأمر لم يقف على هذا الحد بل أن عبد الناصر وجد فى هذا الرفض الفرصة لتأميم قناة السويس، والذى كان أمل الثورة.

ومع تقلص الدور السوفيتى فى مصر منذ بداية السبعينيات حدث العكس مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد تزايد تواجد الأخير، وتدفق معه مزيد من المعونات على

كافة المجالات، والذى ظل مرهوناً بموقف مصر من أزمة الشرق الأوسط منذ حرب ١٩٧٣، وقبول مصر قرارات مجلس الأمن بوقف القتال، وبداية الدخول فى مفاوضات السلام مع إسرائيل، والذى كان بمثابة مزيد من العلاقات المصرية الأمريكية لدفع عجلة التنمية فى مصر على كافة المستويات بشكل عام والتعليم بشكل خاص.

المعونات الأمريكية فى مجال التعليم:

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية المعونات فى مجال التعليم من خلال وكالة التنمية الأمريكية ، ويرجع تاريخ نشأتها إلى عام ١٩٦١ بعد فترة مباحثات طويلة حول تبعية الوكالة، إلا أن الأمر استقر على أن تتبع المساعدات الخارجية الأمريكية.

وتهدف وكالة التنمية الأمريكية إلى العمل على تعزيز التنمية، مع الأخذ فى الاعتبار العدالة الاجتماعية، الحرية، السلام؛ الأمر الذى دعى الوكالة إلى الاهتمام بالدول الحديثة الاستقلال، والذى يمكن أن تحقق أمانيها التحررية عن طريق التعليم.

وفى منتصف السبعينيات ركزت الوكالة على أن يكون المعونات المقدمة للتعليم لتحقيق الأهداف التالية :

١) الوظيفية.
٢) التوسع .
٣) الوصول إلى الجماعات المحرومة.
٤) الكفاءة الداخلية.
٥) تحسين الطرق والوسائل التعليمية.
٦) التوسع فى مجالات الصحة والإسكان.
٧) الاستخدام الأمثل للمصادر.
٨) تحسين المؤسسات التعليمية المهتمة بالتعليم والتنمية.

ومع عام ١٩٨٢ ركزت سياسات الوكالة على التعليم الأساسى، والتدريب الفنى بالتعاون مع البنك الدولى.

المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للتعليم قبل الجامعي في مصر من ١٩٧٤-١٩٩٠:

مع بداية عام ١٩٧٤، ومع وقف القتال مع إسرائيل، بدأت الولايات المتحدة في تقديم المعونات للتعليم من خلال هيئة الإغاثة الكاثوليكية، والتى قدمت الغذاء لمدارس التعليم خاصة فى مدن القتال التى أضيرت من جراء الحرب.

ثم استمر تقديم المعونات من الولايات المتحدة، من خلال الجامعات والهيئات المختلفة، ثم أخيراً من وكالة التنمية الأمريكية منذ عام ١٩٨٠ .

المعونات المقدمة من هيئة الإغاثة الكاثوليكية :

فى عام ١٩٧٦ تم توقيع اتفاقية بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج الإغاثة الكاثوليكية، بشأن تقديم منحة متمثلة فى عون غذائى لتلاميذ المرحلة الابتدائية الرسمية بالريف (خارج العواصم وبنادر المراكز) لمحافظات الجيزة والقليوبية والغربية والشرقية، وجميع تلاميذ مدارس محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد. وللمدارس الابتدائية ذات الفصل الواحد أو الفصلين وذلك للعام الدراسى ١٩٧٦، على أن تُجدَد هذه الاتفاقية سنوياً ولمدة خمس سنوات، ويراعى ضم محافظتى الدقهلية ودمياط فى العام الثانى للاتفاقية.

واُتفق على أن تكون مساهمة هيئة الإغاثة الكاثوليكية من خلال تقديم دقيق القمح، ومخلوط دقيق القمح، والصويا بمقرر يومى للتلميذ الواحد ١٠٠ جرام من دقيق القمح، ٥٠ جرام من مخلوط دقيق القمح والصويا. وذلك لفترة مائة وثمانين يوماً فى العام الدراسى بواقع ستة أيام فى الأُسبوع، أى طوال أيام الدراسة.

وقد شملت الاتفاقية فى عامها الأول عدد ٦٧٢,٠٠٠ تلميذ فى محافظات الجيزة، والغربية، والشرقية، و بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس.

فى عام ١٩٧٧ تم تجديد الاتفاقية حيث زاد عدد المستفيدين من المعونات إلى ١,١٠٠,٠٠٠ تلميذ فى تسع محافظات، بالإضافة إلى ريف الدقهلية ودمياط.

وفى نفس العام، تم اشتراك جامعة واشنطن بثلاثة خبراء فى ميدان التربية

السكانية، حيث عُقدت ندوة للمكتبات المدرسية والوسائل التعليمية ، والإدارة المدرسية، والمواد الاجتماعية والإنسانية.

كما قامت الولايات المتحدة بعمل مسح للخريطة التربوية فى مصر.

وفى عام ١٩٧٩ قدمت الولايات المتحدة عوناً لمصر، قيمته خمسة عشر مليون دولار لشراء معدات تعليمية، ووجهت هذه المنحة إلى جهاز الكتب الدراسية ومدارس التعليم الأساسى حيث تم توزيعها كالتالى :

* ثلاثة مليون للكتب الدراسية.

* ثمانية مليون للتعليم الأساسى، أما المبلغ المتبقى فقد كان من نصيب الجامعات.

وفى عام ١٩٨١ قدمت الولايات المتحدة – طبقاً لقانون المساعدة الأجنبية المعدل لسنة ١٩٦١ – عونا أخر يتمثل فى منحة قدرها تسع وثلاثين مليون دولار أمريكى.فى مقابل إحدى وثلاثين مليون دولار أمريكى من الجانب المصرى.

ويهدف المشروع إلى رفع نسبة التعليم فى مصر، وخاصة بين البنات فى الريف ممن يتراوح أعمارهن بين ست وخمس عشر سنة، كما سيرفع مستوى ملائمة التعليم الأساسى والأولى فى مصر .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن المشروع يمول إنشاء حوالى ٦٥٩٥ فصل جديد، وشراء التجهيزات المناسبة لهذه الفصول فى خمس محافظات (البحيرة، كفر الشيخ، أسيوط، سوهاج، وقنا) كما سيمول المشروع شراء مواد تعليمية ومعدات لحوالى ١٠٠٠ مدرسة تعليم أساسى فى أنحاء مصر.

بالإضافة إلى مساعدة فنية لحوالى ١٤٠ شخص/ شهر فى البرنامج أو ضمن سياسته فى المناطق المتصلة بملاءمة وفاعلية التعليم.

ولتنفيذ هذه الأهداف فإن المشروع قد نص على تتحمل وزارة التربية والتعليم المسئولية الأولى عن التنفيذ، وتتلخص المسئولية فى:

* تحديد المواد التعليمية والمعدات التى يتم تمويلها من خلال المشروع.

* التفاوض مع الموردين من الولايات المتحدة الأمريكية لشراء واستلام الموارد

والمعدات فى مصر.

* توزيع تلك الموارد على المدارس فى جميع أنحاء مصر، سواء المدارس المتُضمنـــة فى المشروع أو غير المتضمنة.

* تحديد المشاكل التعليمية أو الموضوعات التى ستوجه إليها المساعدة الفنية الممولـــة من المشروع.

* التعاقد مع شركة أمريكية للإمداد بالمساعدة الفنية اللازمة.

* تطبيق معايير اختيار المواقع، وإعداد كل المستلزمات المتعلقـــة بالإنشـــاءات التـــى سيمولها المشروع فى المحافظات المشتركة.

* تقديم الأثاث اللازم ، وفريق العمل، والصيانة، لضمان استعمال الحجرات الممولة مـــن المشروع، وذلك من خلال المناطق التعليمية للمحافظات المشتركة.

أما فيما يخص الوكالة الأمريكية: فإنها ستقدم الأرصدة من المشروع، للمـــواد التعليمية والمعدات والمساعدة الفنية وتقييم المشروع، طبقاً للإجراءات التى ســـتقررها وتوافق عليها الوكالة خلال فترة التنفيذ.

وقد تقرر أن يستمر هذا المشروع لمدة خمس سنوات، على أن يبدأ فى الربـــع الأخير من السنة المالية لعام ١٩٨١.

وفى عام ١٩٨٣ تم التعديل الأول للاتفاقية والذى تم على أساسه منح مصر مبلغ ســـبع وعشرين مليون دولار.

وفى عام ١٩٨٦ تم التعديل الثانى للاتفاقية بمنح مصر عشرين مليون دولار.

وفى عام ١٩٨٧ تم التعديل الثالث للاتفاقية وتم منح مصر خمس وعشرين مليوندولار.

وفى عام ١٩٨٨ تقرر زيادة المنحة بمقدار ستة وثلاثين مليون دولار. هذا على أن يتـــم تعديلات إضافية حتى عام ١٩٩٠ ليصل إجمالى المبلغ إلى مائة وتسعين مليون دولار.

فى مقابل زيادة المخصص المصرى إلى مائة وتسعة وخمسين مليون وسبعمائة وثمانين ألف جنيه مصرى.

وتم تخصيص الاعتمادات الإضافية السابق ذكرها (٣٦ مليـــون دولار)، لدعـــم

جهود الوزارة فى إصلاح التعليم فى المجالات التالية:

* تطوير الكتاب المدرسى والمساعدات التعليمية.
* تخطيط التعليم.
* الإنتاج المحلى للكتاب المدرسى.
* مدارس للأطفال المعوقين.
* كما نص المشروع على تقديم ٩٠٠ خبير/ شهر تقريبا للمساعدة الفنية فى المجالات السابقة ، وغيرها من المجالات والتى تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية التعليم.

ومع عام ١٩٨٨ تم التعديل الخامس للاتفاقية. وفيه: تم رفع المنحة من مائة وستة وستين مليون دولار إلى مائة وتسعين دولار، من قبل الجانب الأمريكى، فى مقابل مائتان وأربعة وثلاثين وثمانمائة ألف جنيه مصرى من قبل الجانب المصرى.

يلاحظ على المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية ما يلى :

١) أنها قُدمت بشكل تدريجى يتناسب مع تطور العلاقات المصرية الأمريكية بشكل عام .

٢) تم تقديم المعونات من قبل عدد من الجهات المختلفة. حيث شاركت هيئة الإغاثة الكاثوليكية فى تقديم عون غذائى لأطفال المدارس، والذى كان متكاملا مع برنامج الغذاء العالمى حيث غطى المحافظات التى لم يصلها المعونات المقدمة من برنامج الغذاء العالمى، وهو من الجوانب المحمودة لهذه المعونات.

٣) كما تم رسم خريطة تربوية للتعليم المصرى ، وإن كان هذه المعونات لم تنص عليه الوثائق التى تم الحصول عليها سواء المصرية أو الأمريكية على حد سواء، والتى قد استعان بها البنك الدولى فى دراسته حول تنمية مهارات القراءة والكتابة والذى سبق الإشارة إليه.

٤) تم التعاون مع جامعة واشنطن فى بعض الندوات الخاصة بالتعليم.

٥) يلاحظ على منحة التعليم الأساسى أنها تم تعديلها خمس مرات حتى عام ١٩٩٠، بالتعاون مع أكاديمية الإنماء التربوى، والتى قد قامت بعدد من الدراسات (أذون عمل) والتى تم الاعتماد عليها فى تطوير وتوجيه المنح ومن ثم تطوير التعليم فى مصر والتى

استمرت حتى عام ١٩٨٧.

٦) يلاحظ أيضا على التعديلات المصاحبة لمنحة التعليم الأساسى، زيــادة فــى المكــون المحلى المدفوع من قبل الحكومة المصرية.

حاول الفصل الحالى مع الفصلين السابقين رسم شبكة المعونات المقدمة للتعليـم قبل الجامعى فى مصر، من قبل أهم المنظمات الدولية التابعة لمنظومة الأمــم المتحــدة، والبنك وصندوق النقد الدوليين، كذلك المعونات الثنائى، للتعليم قبل الجامعى فى مصــر. ولتوضيح آثار هذا المعونات الإيجابية والسلبية على السياسة التعليمية الوطنية فســوف يحاول البحث فى الفصل القادم توضيح هذه الآثار.

المراجع

1- Hawes Huge et al, (eds.) Education Priorities and Aid Responses in Sub-Saharan Africa, Report of a Conference at Cumberland Lodge, Windsor 4-7 December 1984, London, Overseas Development Administration, 1986, p 153,154.

٢ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، التعاون الثقافى بين وزارة التربية والتعليم فى ج م ع. وبين الجانب البريطانى خلال السنوات ١٩٦٦-١٩٧١.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، التعاون الثقافى بين الوزارة والجانب البريطانى: معونات ١٩٧٢.

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية ، العلاقات الثقافية مع المملكة المتحدة فى مجال التعليم قبل الجامعى ١٩٧٠-١٩٧١.

UNDP, Project of the Government of the Arab Republic of Egypt, No. EGY/88/035/01/213.

٣ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، العلاقات الثقافية مع المملكة المتحدة فى مجال التعليم قبل الجامعى، مرجع سابق.

٤ - وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، البرتوكول الإضافى الثالث المنعقد بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل التعاون فى إقامة مدرسة فنية فى جمهورية مصر العربية فى ٨ يونيو ١٩٧٠.

______ ، ______، علاقتنا الثقافية مع ألمانيا الديموقراطية، ١٩٧٦، ١٩٧٨.

٥-انظر فى ذلك : ج ع م ، الجريدة الرسمية، إبريل ١٩٦٩، ع ١٤ ص ١٣٠٦١٣٢١

وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بنود الوزارة فى البرنامج التنفيذى مع فرنسا للأعوام ١٩٨٠/٧٩.

UNDP, Project of the Government of the Arab Republic of Egypt, No. EGY/88/035/a/13/Ibid.

٦- عبد الرؤف عمرو ، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص ص ١٦٥- ٢٩٥.

٧- محمد حسنين هيكل، أكتوبر ٧٣ السلاح والسياسة ، القاهرة ، الأهرام ١٩٩٣.

ص ص ٧٣-٩٠.

8- Rondinelli, Dennis,A., Development Administration and U.S Foreign Aid Policy, London, Lynne Reinner Publishers, 1987, P 128.

١٠ - عبد الرؤف عمرو،المرجع السابق، ص ص ١٦٥- ٢٩٥.

11 - Muhammed Abd El-Wahab Sayed Ahmed, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, Cairo, American University, 1989, p46.

١٢ - عبد الرؤوف عمرو، المرجع السابق، ص ص ١٦٥- ٣٠٣.

13 - Muhammed Abd El- Wahab Sayed Ahmed, Ibid, p128.

14- Vatikotis, P. J. The History of Modern Egypt From Muhammed Ali To

15 - Ibid, p 392.

16- Ibid.

17 - Hawes, Huge, op.cit., p156.

لم يرد فى التقارير الخاصة بالتعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية أى إشـــارة عن هذه الخريطة، بينما تم ذكره فى البحث الخاص بالتعليم الأساسى، والذى قـــام بــه البنك الدولى حيث تم الاستعانة بالخريطة التربوية التى قامت بـــها الولايـــات المتحـدة للتعليم فى مصر.

١٨ - سوف يتعرض البحث لهذا الأمر بالتفصيل فى الفصل القادم .

6

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

مجالات المعونات الخارجية للتعليم نظرة تحليلية



تناولت الفصول الثلاثة السابقة شبكة المعونات الخارجية للتعلم قبل الجامعى فى مصر من كل من منظومة الأمم المتحدة والوكالات المرتبطة بها، كما تناولت المعونات المقدمة من البنك وصندوق النقد الدوليين، ثم فى الفصل الخامس المعونات الخارجية فى إطار التعاون الثنائى.

وسوف يحاول البحث فى هذا الفصل تحليل مجالات المعونات الخارجية للتعليم، بهدف التعرف على أهم المجالات التى لعبت فيها المعونات دوراً فاعلاً فى تطوير التعليم من ناحية، ومن ناحية أخرى فى أى المجالات لم تحقق المعونات النجاحات المرجوة منها من خلال المجالات الآتية:

* التعليم الأساسى.
* التعليم الثانوى بنوعياته المختلفة.
* الأبنية التعليمية.
* تطوير المؤسسات التعليمية.
* تطوير المناهج.

أولاً: المعونات الخارجية والتعليم الأساسى :

حظى التعليم الأساسى فى مصر باهتمام بعض الدول والهيئات الأجنبية، والتى سبق توضيحها فى فصول سابقة. فقد تلقى التعليم الأساسى عوناً فى ١٩٧٢، من ألمانيا الديموقراطية (الشرقية)، وعوناً آخر من البنك الدولى عام ١٩٧٧، ثم من الولايات المتحدة الأمريكية. ولبيان مدى إسهامات المعونات فى تطوير التعليم الأساسى سيحاول البحث تحليل هذه المعونات.

أعلن وزير التعليم فى بيانه أمام مجلس الشعب فى يناير ١٩٧٧، عن تخرج أول دفعة من المدرسة التجريبية الموحدة، وأنه يجرى متابعة الخريجين فى المدارس الثانوية تمهيداً للتوسع الأفقى فى التجربة فى بيئات مختلفة، لتعميمها بعد ثبوت نجاحها (١) . وفى ديسمبر ١٩٧٧، أعلن رئيس الوزراء فى بيانه أمام مجلس الشعب، أن الوزارة تقوم بتجريب نظام التعليم الأساسى فى ١٢٠ مدرسة للأخذ بهذا النظام الجديد(٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم الاتفاق بين وزارة التعليم والبنك الدولى فى ١٩٧٧/٨/١، على إجراء بحث حول "المهارات الأساسية فى التعليم الابتدائى ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة بها"(٣) .

وكان البنك الدولى قد تقدم بصيغة المشروع فى يوليو ١٩٧٧، وقد تم الموافقة على المشروع فى ١٩٧٧/٨/١، وبدأ العمل فى الدراسة الاستطلاعية فى نوفمبر ١٩٧٧ (٤) .

ويلاحظ من تاريخ عرض البنك الدولى للمشروع، وتاريخ توقيع الاتفاقية، وبداية العمل بالمشروع، أن فترة المشاورات التى تمت بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولى والوصول إلى الصيغة التى تم بها تنفيذ المشروع هى ثمانى عشر يوما فقط؛ الأمر الذى يثير بدوره استفسارا : هل هذه الفترة هى بالفترة الكافية للأخذ بتطبيق مشروع تجريب التعليم الأساسى، والذى يهدف إلى تغيير نظام التعليم الابتدائى والإعدادى والذى يقضى بمد فترة الإلزام؟

هذا مع الأخذ فى الاعتبار أنه قد ورد فى بيان كل من وزير التعليم ورئيس الوزراء فى نفس العام (١٩٧٧) من محاولة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر بشأن تعميم التجربة (٥) .

وبالمقارنة بين كل من المعونات المقدمة من المانيا الديمقراطية بشأن المدرسة التجريبية، والمعونات المقدمة من البنك الدولى : نجد أن مشروع المدرسة التجريبية لم يطبق إلا على مدرسة واحدة وامتدت التجربة ثمانى سنوات حتى يتم تقييم الخريجين قبل تعميمها، بينما طبق مشروع البنك الدولى على نحو ٤٥٠ مدرسة، ولمدة عامين، دون متابعة أو تقييم للخريجين. (٦)

وبالمقارنة بين أهداف كل من المشروعين نجد أن أهداف المدرسة التجريبية الموحدة كالآتى:

أ – أهداف المدرسة التجريبية الموحدة :

١) مد فترة الإلزام إلى ثمانى سنوات.

٢) تحديث المناهج بما يساير التطور العلمى والتكنولوجى، وذلك بالتأكيد على العلوم

الحديثة والرياضيات الحديثة.

٣) التكامل بين المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية، بالتربيـــة الجماليـة والخلقيـة والرياضية والاجتماعية.

٤) التأكيد على الدور الاجتماعى للمدرسة، من خلال ربط المدرسة بالبيئة المحلية.

٥) التكامل بين العلوم النظرية والنواحى التطبيقية.(٧)

ب – أهداف نظام التعليم الأساسى كما ورد فى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١:

١)مد سن الإلزام إلى تسع سنوات.

٢) تزويد الطفل بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمهارات العلمية، بما يمكنـه من مواجهة الحياة إذا ما اكتفى بهذه المرحلة.

٣) الجمع بين النواحى النظرية والنواحى العملية لإعداد الفـرد، لكـى يكـون مواطنـاً اجتماعياً ومنتجاً ومتكيفاً مع المجتمع المحلى.

٤) ربط التعليم بالبيئة المحلية.

٥) ربط التعليم بالعمل المنتج من خلال الممارسات العلمية والمهنية التى يتضمنها المنهج.(٨)

من العرض السابق، نجد أن هناك اتفاقاً بين الكثير من أهداف كل من التجربتين حيث يهدف كل منهما إلى مد فترة الإلزام، وربط التعليم بالبيئة المحلية، والتكامل بيـن العلوم النظرية والعلوم التطبيقية، إلا أن تجربة المدرسة التجريبية الموحدة كانت تتميز عن تجربة التعليم الأساسى بالتأكيد على العلوم الحديثة والرياضة الحديثة.

كذلك يُلاحظ أن فترة تقييم تجربة المدرسة التجريبية الموحـدة اسـتمرت منـذ تطبيق التجربة حتى يناير ١٩٧٧، ولم يُأخذ أى قرار بصدد تعميـم التجربـة رغـم أن تقرير تقييمها قد أثبت نجاحها، وأوصى بتطبيقها فى أسيوط. وقد تمت موافقة الـوزارة على هذا؛ الأمر الذى يعنى فى مضمونه نجاح التجربة، والتوصية بتطبيقها فى منطقـة شبرا بجوار مدرسة جلال فهمى لسهولة التعاون بين المدرستين، كذلك تطبيق التجربـة على مدرسة أخرى بحلوان. ومن الملاحظ أن المدارس التى أوصى التقرير بها تقع فـى مناطق صناعية، بما يهدف إلى ربط البيئة المحلية بالتعليم.(٩)

كذلك نجد أن تركيز تجربة التعليم الأساسى على اعتبار التعليم الأساسى مرحلة إعداد للعمل، بينما تسعى تجربة المدرسة التجريبية إلى غرس العلوم والتكنولوجيا، تمهيداً لمرحلة أخرى.

نخرج من التحليل السابق بمدى تأثير البنك الدولى على السياسة التعليمية؛ حيث طُبق النظام فى عام ١٩٨١ بدون الأخذ فى الاعتبار الإعداد الكافى سواء للمعلمين، أو تهيئة المناخ، وتوافر الأبنية التعليمية (١٠)

الأمر الذى أدى إلى العديد من المشاكل لعل أبرزها هو غموض مفهوم التعليم الأساسى - ليس فقط لدى المعلمين - بل لدى الكثير من المسئولين(١١)

هذا بالإضافة إلى أنه عند بدء التجربة لم يكن هناك مناهج مُعدة، والمناهج الوحيدة التى كانت قد أُعدت هى مناهج المجالات العلمية، والتى تم إعدادها فى عجالة. وحتى بعد تشكيل لجنة لإعداد المناهج الدراسية الجديدة فلم تخرج فى مضنونها عن المجالات العلمية (١٢)

وفى عام ١٩٨١ تلقى التعليم الأساسى معونة أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية، لتطبيق النظام السابق، ومد فترة الإلزام. واستمر هذا المعونات لفترة عشر سنوات، عدلت فيه الاتفاقية حوالى خمس مرات. وقد شمل التطوير كافة مناحى المنظومة التعليمية، من تطوير مناهج، إلىإعداد معلم المرحلة ، إلى الأبنية تعليمية، وتطوير الجهاز الإدارى لوزارة التربية والتعليم.

ونظرا لأهمية الأدوار التى لعبتها هذه المعونات يرى البحث تناول هذه المجالات بشكل منفصل، كل فى حينه.

ج – التعليم الثانوى بشقيه:

عنت الحكومة منذ الثورة بالتعليم الثانوى بأنواعه المختلفة: الثانوى العام، والفنى(الصناعى، والزراعى والتجارى) ومحاولة ربط الجانب النظرى بالجانب العملى؛ ومن ثم فقد سعت للأخذ بصيغ تعليمية جديدة، ومنها صيغة المدرسة الشاملة، مع التوسع فى التعليم الفنى.

و بالنسبة للتعليم الفنى :

مع الأخذ بسياسة التوسع فى التعليم الفنى، وزيادة الضغط على مؤسسات التعليم المختلفة، ومشكلات التمويل، اتجهت الدولة إلى المعونات الخارجية. وقد ساعدها على ذلك تركيز دول المركز المختلفة (المتقدمة) والهيئات الدولية على التعليم المهنى والفنى (١٣) .

حيث سعت الدول المانحة إلى التركيز على التعليم الفنى دون التعليم الثانوى العام. وإن كانت مبررات ذلك ترجع إلى ارتفاع نسبة البطالة فى التعليم العالى من جهة، وما يتطلبه التعليم الفنى من تكلفة أعلى بكثير من تكلفة التعليم الثانوى، ومن ملائمة هذا النوع من التعليم للدول النامية.

وبتحليل إحصاءات فرص العمل أمام خريجى كل من التعليم الجامعى والعالى، والفرص المتاحة لخريجى التعليم الفنى، ومن ثم نسب البطالة فى كل من النوعين، تجد أن نسبة فرص العمل أمام خريجى التعليم العالى والجامعى أعلى منها بالنسبة لخريجى التعليم المتوسط؛ حيث نجد أن نسبة فائض الخريجين من المؤهلات العليا للفترة ٨٣-١٩٨٦ كالتالى :

إجمالى الخريجين من المؤهلات العليا ،٣٥٤٦٥٨ وإجمالى الفائض ٣٠٠٤٤٣ .

إجمالى الخريجين من المؤهلات المتوسطة ، ١١٢٨٢٦٠ وإجمالى الفائض ١١١٦٣٨٩ .

أى أن نسبة البطالة بين خريجى التعليم الفنى المتوسط أعلى منه فى التعليم العالى ولمزيد من الإيضاح نفرد الجدول التالى؛ ليوضح أعداد الخريجين والمعينين من قبل القوى العاملة، لكلٍ من النوعين من سنة ١٩٧٧-١٩٨٧:

جدول (١٣)

يوضح أعداد الخريجين والمعينين عن طريق القوى العاملة من جملة المؤهلات المتوسطة

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طالبى التعيين	عدد المعينين
١٩٧٧	١٢٠٧	------	-----	-----
١٩٧٨	١٢٨٨	٦٨٠٢	٨١٧٠١	٨١٠٧
١٩٧٩	١٤٧ ،٩	٨٥ ،١	٨٥٠١١٨٥	١ ،٨٥٠١٨٥
١٩٨٠	١٤٥ ،٦	٨٢٠١	٩٣٠٩	٨٢
١٩٨١	١٨٢٠١	٧٥٠٩	١١٤	٩٣٠٩
١٩٨٢	١٩٧٠٨	٧٥٠٠	-----	١٢٢
١٩٨٣	٢٢٤٠١	٤٤٠٤	-----	٢٠٣
١٩٨٤	٢٤٧٠١	-----	-----	٣٠١
١٩٨٥	٢٩١٠٠	-----	-----	٢٠٤
١٩٨٦	٢٥٩٠٣٣	-----	-----	١٠٨
١٩٨٧	٢٣٩٠٣	-----	-----	-----

المصدر: حسن غيته، بعض مظاهر الخلل فى سوق العمل المصرى، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الإقليمى لتنمية واستخدام الموارد البشرية، ٨٨،

جدول (١٤)

يوضح أعداد الخريجين والمعينين بالقوى العاملة من حملة المؤهلات العليا

سنة التخرج	عدد الخريجين	عدد طلبات الاستخدام	عدد طالبى التعيين	عدد المعينين
١٩٧٧	٤٠٨٩	٨،٣٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
١٩٧٨	٥٦٠٥			٢٥٠١
١٩٧٩	٥٦٠٥	٤٣٠٨		٢٨٠٩
١٩٨٠	٦٠٠٢	٦٣٠٢	٢٥٠١	٢٥٠٥
١٩٨١	٦٧٠٠	٥٥٠٠	٢٨٠٩	٢٩٠٣
٦٧٠٠١٩٨٢	٧٣٠١	٤٣٠٤	٣٠٠٢	٣٩٠٣
١٩٨٣	٧٧٠٨	٤٥٠٨	٢٥٠٢	١٣٠٥
١٩٨٤	٨٤٠٧		٢٥٠٣	١٤٠٦
١٩٨٥	٩٤٠٢			١٢٠١
١٩٨٦	٩٧٠٨	-----		١٣٠٥
١٩٨٧	١٠١٢	-----		

المصدر: نادر فرجانى، طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر، ورقة بحث مقدمة إلى استراتيجية الاستخدام، وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى الفترة من ١٨-١٩٨٨/١٢/٢٠ .

ووفقاً للإحصاءات الأخيرة حول نسب البطالة بين خريجى النوعيتين، فنجد أن نسبة البطالة الإجمالية وصلت إلى مليون و ٤٠٠ ألف خريج، ونسبة البطالة بين خريجى التعليم الجامعى لم تتعدى ١٢%، الأمر الذى يوضح أن التعليم الفنى ليس هو الحل فى

مشكلة البطالة (١٤) كما أن السياسة الانكماشية فى التعليم الجامعى لم تعد ملائمة فى الوقت الحالى؛ حيث أصبح الاتجاه إلى التعليم الجامعى فى معظم الدول المتقدمة يسير نحو الزيادة. حتى فى الدول التى كان التعليم الجامعى فيها لذوى الياقات البيضاء أخذت فى الاتجاه نحو التوسع فى التعليم الجامعى. (١٥)

هذا بالإضافة إلى أن بعض الدراسات قد أوضحت، أنه وفقاً للتوصيف المهنى نجد أنه مع عام ٢٠٠٠ سيكون هناك فائض فى المستوى القيادى المتمثل فى الأخصائى والمهندس المصمم بينما سيكون هناك نقصاً فى التكنولوجى(١٦).

أى أن المشكلة أصبحت تركز على التكنولوجيا؛ والتى تتسابق دول المركز فيما بينها للاحتفاظ بمكانتها فى تقسيم العمل الدولى(١٧) بينما تسعى فى الجانب الأخر لمحاولة إقناع دول الهامش فى أن التعليم الفنى هو الصيغة الملائمة لمثل هذه الدول وبالتالى تنعكس هذه النظرة على البناء الاجتماعى فى الدول النامية ومن بينها مصر(١٨) .حيث أصبح التعليم الجامعى فى مصر مرتبطاً بالفرص المتاحة أمام التلاميذ ذوى المكانة الاقتصادية والاجتماعية التى تؤهلهم للالتحاق بالجامعة (١٩) لما حظوا به من فرص متميزة من التعليم الخاص والأجنبى.

نخرج مما سبق أنه على الرغم من إسهامات المعونات فى التعليم الفنى لما يتكلفه هذا النوع من التعليم (٢٠) حيث ساهم فى تحويل عدد كبير من المدارس الثانوية الفنية نظام ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وهو من الأمور المحمودة إلا أنه يجب إعادة النظر حول توزيع المعونات مرة أخرى لهذا المجال من التعليم فى ضوء السياسة التعليمية الجديدة، والتى ترى ضرورة فى التوسع فى التعليم العام لمواكبة التغيرات العالمية السريعة(٢١)

ثانياً: المعونات الخارجية والمدرسة الثانوية الشاملة:

مع سعى الدولة للبحث عن نظم تعليمية غير تقليدية، للمزج بين الدراسات النظرية والتطبيقية، لتخريج القوى البشرية والتى تخدم قطاعات الإنتاج المختلفة وفقاً لمتطلبات خطط التنمية (٢٢) فقد وقعت الوزارة اتفاقاً على تجريب هذا النوع من التعليم

فى مدرسة إعدادية، واثنتين ثانويتين فى محافظاتى طنطا وسوهاج.

ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق بين الوزارة والبنك الدولى كان فى عام ١٩٧٥، بعد أن تقدم البنك الدولى بعمل بعثة استطلاعية عن التعليم فى مصر، وكان من بين المشروعات التى يمكن المساهمة فيها هو مشروع تطبيق المدرسة الشاملة (٢٣) وتم تجريب النظام فى عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩، وبحلول عام ١٩٨٩ كان عدد المدارس ست مدارس. وعلى الرغم من التوسع فى المدارس الشاملة، فلم يتم أى تقويم للتجربة إلا فى عام ١٩٨٩. أى بعد عشر سنوات من التطبيق حيث أثبتت كثير من الدراسات أنه كانت هناك تجارب مماثلة فى مصر لمثل هذه التجربة ولم تحظ بالنجاح(٢٤) وأن واقع المدرسة اختلف كثيراً عن المشروع المقترح للمدرسة الثانوية الشاملة، حيث لم تزد فى الواقع عن كونها مدرسة ثانوية عامة مضافاً إليها مجموعة من المجالات العملية، والتى لم ترقى إلى مكانة المواد التقليدية، هذا بالإضافة إلى أنها لم تعد طلابها إلى الحياة العملية. هذا بجانب عدم الإعداد الكافى للمعلمين أو التأهيل النفسى لاتجاهات الشعب المصرى ونظرته لهذا النوع من التعليم(٢٥) .

كذلك فقد أوصت بعض الدراسات بأن تطبيق نظام المدرسة الشاملة القائمة على أن يكون التعليم الثانوى متنوع فى مقرراته، أمر لا يمكن حدوثه فى مصر فى هذه المرحلة(٢٦) .

يلاحظ مرة أخرى أن توجيه المعونات لتمهين التعليم، والذى لم يستدل البحث عن أسبقية السياسة التعليمية فى مصر على الأخذ بهذه الصيغة قبل اقتراح بعثة البنك الدولى، أو اجراء دراسات تجريبية تضمن فاعلية المعونات لمثل هذا النوع من التعليم والعائد المرجو منه، وهو من الأمور الواجب أخذها فى الاعتبار عند تلقى أى عون لما يستنزفه من جهد ومال فى حالة عدم جدية الدراسات والبحوث التى تؤكد على أهميته.

ثالثاً: المعونات الخارجية وتطوير المؤسسات التعليمية.

قامت المعونات المقدمة من البنك الدولى والولايات المتحدة الأمريكية، بمحاولات لتطوير المنظومة التعليمية ككل، من خلال التركيز على الجانب المؤسسى

للتعليم باعتباره حجر الأساس لتطوير التعليم ويهمنا فى هـذا المجـال أن نوضـح دور المعونات فى تطوير المؤسسات التعليمية .

حيث أشار إذن العمل رقم (٢) الخاص بدراسة واقع التعليم الأساسى فى مصـر بضرورة تطوير المركز القومى للبحوث التربوية والعمل على تحديث وحداته(٢٧) ومـن المعروف أن المركز القومى للبحوث التربوية أنشئ بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ لتحقيق الأهداف التالية :

١) إجراء البحوث والدراسات اللازمة لكافة مكونات المنظومة التعليمية، ووضع نتائجها موضع التجريب قبل تعميم التجربة.

٢) دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم، وبين السياسات التـى تتعـاون المجالس المتخصصة فى رسمها؛ من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣) تبادل الخبرات مع المؤسسات البحثية فى الدول المختلفة.

٤) إعداد الكوادر الفنية لتتولى مسئولية المراكز البحثية على مستوى المحليات.

٥) تزويد وزارة التربية والتعليم بالوثائق والبيانات التربويـة المختلفـة سـواء مـن المصادر المحلية والخارجية(٢٨)

ثم صدرت بعض التعديلات الخاصة بتطوير مركز البحوث التربوية، والمصاحبـة لأهداف التطور التعليمى. ومن هذه التعديلات صدور القرار الجمهورى رقم ٨٨١ لسـنة ١٩٧٢(٢٩) . والذى بمقتضاه تم اعتبار المركز من المؤسسات العلميـة. ثـم حـدث تطويرآخر للمركز فى ١٩٨٩ وفقاً للخطة المقدمة من وزير التربية والتعليم فـى ذلـك الوقت. وبالفعل، تم استصدار قرار جمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ والخـاص باللائحـة التنفيذية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، (ويلاحـظ إضافـة كلمـة التنميـة للمسمى القديم) (٣٠) .

وسوف يركز البحث على التعديل الأخير والذى يهم الدراسة الحالية.

أ – أهداف واختصاصات المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية .

يهدف المركز القومى للبحوث التربويـة والتنميـة، إلـى تزويـد المسـئولين

والمشتغلين بالسياسة التعليمية بالمعلومات العلمية والتربوية، والتى تحقق مساعدة الطلاب على مواكبة التطور من خلال :

١- إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية فى جميع جوانبها، سواء النظرية منها أو التطبيقية، ووضع نتائج هذه الدراسات موضع التجريب، للتأكد من صلاحيتها قبل تعميمها.

٢- العمل على تطوير المناهج التعليمية، ومضمون الكتب الدراسية، وإعداد الوسائل التعليمية وطرق التدريس المتوائمة معها، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها.

ب- أقسام المركز :

يتكون المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية من الشعب الآتية:

١- شعبة بحوث السياسات التربوية.

٢- شعبة بحوث تطوير المناهج.

٣- شعبة التخطيط التربوى.(٣١)

وتنقسم الشعب السابقة بدورها إلى أقسام كالتالى :

١- شعبة بحوث السياسات التربوية وتضم :

٢- قسم تحليل وتقويم السياسات.

٣- قسم التجديد التربوى.

٤- قسم الإعلام التربوى وقياس الرأى العام.

٥- قسم الامتحانات والتقويم.

٦- قسم تعليم الكبار والتربية المستمرة.

وتحددت مهام شعبة بحوث السياسات التربوية فى :

١) الرد على الاستفسارات والاستبيانات المحلية والإقليمية والدولية.

٢) إبداء الرأى والمشورة فى كل موضوع تربوى طارئ.

٣) إجراء البحوث والدراسات فى مجال السياسات التربوية.

٤) فاعلية القرارات التى تتخذ أثناء تنفيذ السياسات التربوية.

٥) التعرف على مشكلات تطبيق السياسات التربوية، من خلال إجراء بحوث وصفية أو تقويمية، مع التركيز على التقنيات المستقبلية.

٦) قياس مدى استجابة الرأى العام للتجديد فى السياسات التربوية.

شعبة بحوث تطوير المناهج وتضم :

١- قسم بناء وتطوير المناهج.

٢- قسم تدريب المعلمين.

٣- قسم إعداد المواد التعليمية.

٤- قسم المتابعة الميدانية.

٥- قسم التجريب الميدانى.

٦- قسم تكنولوجيا التعليم.

وتحددت مهام شعبة بحوث تطوير المناهج على النحو التالى :

١) إجراء البحوث المرتبطة بالمناهج ووضع نتائجها موضع التجريب.

٢) تطوير المناهج، ومضمون الكتب الدراسية، وإعداد الوسائل وطرق التدريس المتوائمة معها، وإعداد خطة تدريب المعلمين عليها، المساهمة فى عضوية اللجان العلمية الدائمة لتطوير المناهج .

٣) المساهمة فى عضوية اللجان العلمية الدائمة لتطوير المناهج، ومشروعات الهيئات الإقليمية على مستوى الوطن العربى.

٤) المساهمة فى إعداد المؤتمرات والندوات العلمية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

٥) المساهمة فى إعداد نماذج الأسئلة، وعضوية اللجان بمركز التقويم والامتحانات.

٦) رفع كفاءة الباحثين بالشعبة والشعب الأخرى، من خلال قسم تدريب المعلمين.

شعبة التخطيط التربوى وتضم :

١- قسم الدراسات المستقبلية.

٢- قسم التخطيط الإجمالى والتفصيلى.

٣- قسم اقتصاديات التعليم وتحليل الموارد.
٤- قسم التحليل والنمذجة.
٥- قسم الإدارة والتنظيم التربوى.

وتحددت مهام شعبة التخطيط التربوى فى التالى :

١) وضع وتصميم الأهداف، والخطط اللازمة لتنمية وتطوير التعليم فى مصر.

٢) تحليل النتائج المحتملة للسياسات المختلفة، ومزايا وعيوب الاستراتيجيات البديلة لتنفيذها .

٣) توقع المشكلات التى يمكن حدوثها أثناء التنفيذ، وتصميم الأدوات والأساليب الكفيلة بالتغلب عليها، وإعداد الدراسات المستقبلية التى تتعلق بالتخطيط للتعليم، من أجل تطوير وتحسين العملية التعليمية ومواجهة تحديات المستقبل (٣٢)

يلاحظ أن القرار الجمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩ قد عول على المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، الكثير من المهام التى ترقى به كهيئة بحثية، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات العلمية، والتى تضم فى صفوفها الباحثين المؤهلين للاضطلاع بهذه المهام.

إلا أنه مع تعديل اتفاقيات المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الخاصة بالتعليم الأساسى حدث الكثير من التغُيرات؛ التى أدت إلى انتزاع سلطات المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، وإسنادها إلى هيئات أخرى، الأمر الذى أدى إلى ازدواجيات مؤسسية. وكانت الاستراتيجية قد أوضحت أنها تعمل على القضاء على الازدواجيات الحادثة فى جسد التعليم، بينما كان متخذ القرار التعليمى يعمل على خلق مزيد من الازدواجيات كما سيتضح من التحليل التالى :

من حيث مركز المعلومات:

تلقت إدارة التوثيق التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية فى عام ١٩٨٨/١٩٨٧، عوناً من اليونسكو، متمثلاً فى أجهزة ميكروفيلم وميكروفيش لتطويرها وتحويلها إلى نظام معلومات. وبالفعل تم تدريب العاملين بالإدارة على خدمات المعلومات

فى أكاديمية البحث العلمى، والتدريب على استخدام الكمبيوتر فى نظم المعلومات، والتدريب على استخدام الميكروفيلم، والميكروفيش، كما تم العمل داخل إدارة التوثيق على إعادة تنظيم الوثائق، واستبعاد القديم منها بناءا على توصية المسئول عن نظام إريك التربوى، والذى كانت تقوم الاتصالات بينه وبين مدير المركز القومى للبحوث التربوية – فى ذلك الوقت– للربط بين مركز معلومات المركز وبين المسئولين فى نظام معلومات إريك، وتم بالفعل زيارة وزير التعليم لهذا النظام الجديد، كإشارة للبدء بتنفيذ الخطة لتحويل إدارة التوثيق إلى مركز معلومات، إلا أنه بتغير مدير المركز القومى للبحوث التربوية وتولى منصبه مدير آخر، أصبحت الفكرة فى طى الكتمان(٣٣)

إلى أن تلقى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية عوناً مالياً قدره ٥ مليون جنيه نقد محلى، لمشروع نظام قومى للمعلومات التربوية ومعمل قياس تربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية بخطة ٨٨/٨٧ من برنامج الاستيراد السلعى التابع لهيئة التنمية الأمريكية فى إطار مشروع التعليم الأساسى.(٣٤)

ووفقاً لهذا المعونات : تم شراء ستة أدوار بمبنى البرج الفضى المملوك لجهاز الخدمة العامة بالقوات المسلحة (٣٥) وتم نقل العاملين بالمركز إلى المبنى الجديد حيث كان المقر داخل وزارة التربية والتعليم، و ذلك عدا العاملين بإدارة التوثيق التربوى واستمر الوضع لفترة قرابة العام دون أى إرهاصات عن مستقبل مركز المعلومات والذى كانت اليونسكو وراء الخطوات الأولى لإنشاءه، الأمر الذى أدى إلى إحباط العاملين فى إدارة التوثيق التربوى، وإهمال الأجهزة السابقة وعدم استخدمها حتى عام ١٩٩٥. هذا بالإضافة إلى عدم ظهور أى إرهاصات حول نظام المعلومات، علماً بأنه قد تم تقديم المعونات لشراء المبنى الجديد من أجل إنشاء نظام قومى للمعلومات داخل المركز القومى للبحوث التربوية.

الأمر الذى يوضح دور المعونات الأمريكية فى سحب البساط من اليونسكو بوصفها هيئة دولية محايدة من خلال زيادة المعونات المقدمة؛ لإضفاء مزيد من القبول من المسئولين عن التعليم المصرى حول دور الولايات المتحدة فى زيادة فعالية العملية التعليمية.

تطوير المناهج بين مركز تطوير المناهج وشعبة بحوث المناهج بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية:

اتضح من عرض اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية دور كل شعبة من شعب المركز المختلفة، والتى من بينها شعبة بحوث تطوير المناهج.

إلا أن الأمر لم يستمر على ما هو عليه؛ حيث صدر قرار وزارى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠ بشأن مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية (٣٦)

الذى نص على:

المادة الأولى: ينشأ مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بمكتب وزير التعليم بوزارة التربية والتعليم، ويخضع للإشراف المباشر لوزير التعليم.

المادة الثانية : يختص المركز بما يلى :

* تخطيط وتصميم وإعداد وتجريب وتنقيح وإخراج المناهج والمواد التعليمية وتقييمها ميدانيا لمراجعتها وإعادة تطويرها.
* تدريب مدربى المعلمين على المناهج المطورة لاستخدامها.

المادة الرابعة : يشكل المركز من الأقسام التالية :

* قسم تصميم وبناء المناهج.
* قسم إعداد المواد التعليمية.
* قسم التجريب الميدانى والتقييم.
* قسم تدريب مدربى المعلم.
* قسم المتابعة الميدانية.
* قسم التكنولوجيا.

المادة السادسة: يتولى المركز تنفيذ الاتفاقية، التى عقدتها وزارة التربية والتعليم مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لإنشاء هذا المركز.(٣٧)

هذا، بالإضافة إلى القرار الوزارى رقم ٨٨ لسنة ١٩٩١، بشأن تفرغ عدد أربعة وعشرين باحثاً من شعبة بحوث تطوير المناهج تفرغاً كاملاً خلال مواعيد العمل

الرسمية للعمل فى عمليات وبحوث تطوير المناهج ولحين انتهاء العمليـــات والبحــوث الخاصة بذلك. (٣٨)

يلاحظ من العرض السابق تبعية كل من المركزين إلى وزير التربية والتعليم؛ إلا أن المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية يتبع وزير التعليم، ويكــون لــه شــخصية اعتبارية، وأن إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية بناءا على قرار جمهورى، بينمـــا صدر مركز تطوير المناهج بقرار وزارى، ويخضع للإشراف المباشــر لوزيــر التربيــة والتعليم.

ومن مقابلة تخصصات شعبة بحوث المنـــاهج واختصاصـــات مركــز تطويــر المناهج، نجد أنها نفس الاختصاصات وأيضا تتطابق أقسام كل منهما.

هذا، بالإضافة إلى أن صدور قرار وزارى بتفرغ عدد كبير من بـــاحثى شــعبة بحوث تطوير المناهج للعمل بمركز تطوير المناهج، أدى بدوره إلى ازدواجية كل مـــن الجهتين من ناحية، وتزايد صراعات باحثى المركزين بشكل سافر، وصل إلـــى وســـائل الإعلام المختلفة سواء القومية منها أو المعارضة (٣٩) والتى استندت إلى الكثير مـــن الصحة فى التشكيك من مركز تطوير المناهج.

فإذا كانت اختصاصات كل منهما واحدة، وأقسامهما متطابقـــة، وباحثيـــهم مـــن شعبة بحوث تطوير المناهج، فلماذا إذن ينشئ المركز الجديد، فإذا كان هنـــاك ضـــرورة من تطوير المناهج التعليمية، فلماذا لم يدرب باحثى المركز – باعتبارهم هم الدائميـــن – فى مقابل باحثى مركز تطوير المناهج العـــاملين بتعـاقدات خاصـــة تنتـــهى بانتـــهاء المشروع، وبالتالى تفقد العملية التعليمية الخبرة المدربة .

ولم ينتهى الأمر عند هذا الحد: فقد دعى رئيس الجمهوريـــة لافتتـــاح المركـــز القومى للبحوث التربوية وقدم مركز تطوير المناهج باعتباره المسئول الأول عن تطويـــر المناهج، ومن هنا كسب مركز تطوير المناهج الشرعية، والإعلان أمام الرأى العام بينمـــا ظلت الصراعات بين كل من الجهتين قائمة؛ الأمر الذى أوضحه التقرير الختامى المعـــد من قبل وكالة التنمية الأمريكية؛ حيث ذكر فى تقريرها أن بداية مركز تطويـــر المنـــاهج

كانت تحت إشراف المركز فى سنة ١٩٨٩، إلا أن علاقته بالوزارة لم تكن واضحة مما أدى إلى الهجوم والانتقاد من قبل العاملين بالمركز القومى؛ الأمر الذى دفع بالوزير إلى توضيح مسئولية مركز تطوير المناهج عن القرارات والتوجهات الخاصة بالمناهج، وهو من الأمور الإيجابية التى اتخذها الوزير. (٤٠)

ووفقا لتحديد المسئوليات وتعويل اتخاذ القرار على مركز تطوير المناهج، فإنه قد تم تطوير مناهج الصفوف الأربعة الأولى بالتعاون مع الخبراء الأمريكيين، وإحلال مقرر الأنشطة البيئية محل مادة العلوم والصحة، والتى كان قد ألمح إليها إذن العمل رقم (٢) بأن التعليم الأساسى يفتقر إلى مفهوم البيئة، والظروف المحلية، ومتطلبات تنميتها(٤١)

وفقا لما ورد فى أهداف التعليم الأساسى فى القانون ١٣٩، وبالمقارنة بين أهداف التعليم فى أمريكا نجد أن التركيز الأساسى على مادة العلوم باعتبارها هى المفصل الأساسى للتطوير.(٤٢) الأمر الذى يوضح بدوره حرص الولايات المتحدة على احتفاظ مصر بنفس المكانة التى تحتلها فى تقسيم العمل الدولى.

إلا أنه من الأمور الواجب الإشارة إليها، إنه من الضرورى القيام بتحليل أهداف هذه المواد المقررة؛ نظرا لما تعكسه من أيديولوجية الدول المانحة من ناحية وبين ردود فعل الرأى العام ناحية أخرى. وسوف يتعرض الباحث فى موضع لاحق إلى إلقاء الضوء على منهجى اللغة العربية والأنشطة والعلوم البيئية.

إدارة التخطيط التربوى.

تم فيما سبق تناول اختصاصات شعبة التخطيط بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، من خلال أقسامها الست المختلفة، والتى نص عليها القرار الجمهورى رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٨.

كذلك تم تناول مقترحات أذون العمل حول ضرورة وجود إدارة للتخطيط التربوى، لتأخذ على عاتقها دراسة ووضع الخطط الاستراتيجية وخطط التسهيلات التعليمية، كذلك إنشاء إدارة نظم المعلومات بإدارة البحوث التعليمية، والتى كان من

المقرر أن يتجه المعونات إلى شعبة التخطيط التربوى، الدارة التخطيط بالوزارة.

وفى عام ١٩٨٩ تم إنشاء وحدة التخطيط التربوى (PPE)لتحقيق المهام السابقة، على أن تعمل تحت مظلة شعبة التخطيط بالمركز القومى للبحوث التربوية (٤٣)

وبالفعل تم العمل، ووكل لشعبة التخطيط التربوى بالمركز، القيام بالعديد من الأبحاث وهى:

١- تنفيذ عملية الإصلاح التعليمى.
٢- المشاركة المدرسية.
٣- الكفاءة والفاعلية الداخلية.
٤- الدروس الخصوصية.
٥- الكفاءة والفاعلية الخارجية.

كما تم مناقشة خطة كل بحث منهم، متضمنا الميزانية الإجمالية للبحوث، وأعضاء هيئة البحوث من داخل المركز، والباحثين المشاركين من خارج المركز، كذلك تم ترشيح منسقى البحوث.(٤٤)

أما بخصوص ما تم فى وحدة المعلومات: فقد بدأ العمل فى تدريب عدد من باحثى المركز القومى للبحوث التربوية، بالإضافة إلى العاملين بإدارة الإحصاء بديوان الوزارة، على برامج قواعد البيانات المستخدمة فى إدخال وتحليل واسترجاع البيانات (وفقا لبرنامجRBASE)كما تم تدريب عدد من إدارى الإدارات التعليمية المتفق عليهم فى الدراسات الاستطلاعية (٤٥)

استمر العمل فى شعبة التخطيط التربوى بالمركز حتى نهاية ١٩٩٠، إلى أن بدأ الخلاف بين مسئولى ومنسقى البحوث بالمركز القومى للبحوث التربوية، وبين الخبراء الأمريكيين بسبب تجاهل الخبراء الأمريكيين للمسئولين المصريين، وسفر العديد منهم أو قدوم آخرين بدون علم المركز. كذلك رفض الجانب الأمريكى تقديم تقارير عن إنجازهم فى المشروعات بينما كانوا يطالبون الطرف المصرى بتقديم تقارير عما تم إنجازه. (٤٦)

ومن ثم فقد احتدم الخلاف بين الطرفين إلى أن تم تدخل الوزير لفض المنازعات، والتى تم بناءا عليها نقل عمل الخبراء الأمريكيين إلى ديوان الوزارة، وانتهاء إشراف المركز القومى للبحوث التربوية على التخطيط التعليمى، تحت حجة ضرورة تواجد وحدة التخطيط بجانب متخذ القرار لتسهيل الحصول على البيانات المطلوبة لاستصدار أى قرار تعليمى؛ وكان الوزير قد حاول من قبل تبريرها للمسئولين بشعبة التخطيط التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية.(٤٧)

إلا أن ما ورد فى التقرير الختامى الصادر عن وكالة التنمية الأمريكية، قد أشار إلى أن سبب انتقال العمل إلى ديوان عام الوزارة كان بسبب عدم وجود الترابط بين الوزارة من جهة، وبين المركز القومى للبحوث التربوية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الباحثين العاملين بشعبة التخطيط التربوى بالمركز القومى للبحوث التربوية غير ملائمين للعمل حيث أنهم أكاديميين، أو يفتقدون الخبرة العملية فى تحليل السياسات، واستراتيجيات التخطيط، ونظم المعلومات؛ الأمر الذى كان جليا منذ الشهور الأولى للمشروع، والذى تمت مناقشته مع الوزير. كما يرى التقرير : أنه من الأمور الإيجابية تفهم الوزير لطبيعة الموقف، ومن ثم فعليه وضع تصورا جديدا للتخطيط من خلال الوزارة. و بالتالى تم إنشاء وحدة التخطيط والمعلومات بوزارة التربية والتعليم فى ١٩٩٠. (٤٨)

وبالرجوع مرة أخرى لاختصاصات كل من شعبة التخطيط، وشعبة بحوث السياسات بالمركز القومى للبحوث التربوية، وبالعودة إلى أبحاث شعبة التخطيط ، وخبرات الباحثين العاملين بها منذ إنشاء المركز، وبالدرجات العلمية لهم نجد أن الأمر عكس ما أعلنه الوزير من مبررات أو ما قدمه الجانب الأمريكى فى التقرير النهائى؛ حيث أن التعاون بين الوزارة والمركز تعاون وثيق الصلة فى كثير من المناحى، كذلك فإن التدريب على إنشاء مركز المعلومات كان يتم بين العاملين بمركز المعلومات بالمركز القومى للبحوث التربوية، وبين العاملين بإدارة الإحصاء بديوان الوزارة فى وقت واحد.

كذلك فإن حجة الجانب الأمريكى بأن باحثى المركز أكاديميون، وتنقصهم الخبرة العملية فإن باحثى المركز هم من خريجى كليات تربوية ويعملون فى مجال البحوث منذ تاريخ تعينهم بالمركز. أما حجة الوزير بضرورة تواجدهم بالقرب من متخذ القرار فإنه يوجد مكتب للوزير داخل مبنى المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية والذى تم شرائه من المعونات الأمريكى المقدمة للتعليم الأساسى.

يتضح مما سبق أن المعونات الأمريكية بشكل خاص كان مؤثرا بشكل سلبى إلى حد بعيد، وأدى إلى ازدواجيات مؤسسية وهيكلية فى تطوير التعليم، و عملت على هدر كثير من الطاقات واستنزاف الأموال.

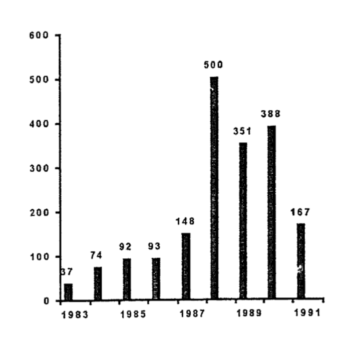
الأبنية التعليمية

تكاد تكون المعونات المقدمة للأبنية التعليمية هى أفضل أشكال المعونات المقدمة للتعليم، فقد اهتمت المعونات الأمريكية ببناء عدد من المدارس فى محافظات مصر بلغ ١٨٦٠مدرسة. ويوضح الرسم البيانى التالى عدد الأبنية التى تم بنائها أثناء فترة المعونات.

ومما يحسب لصالح المعونات الأمريكى المقدمة إلى الأبنية التعليمية ،هو اهتمامه بالمناطق المحرومة التى يصعب الوصول إليها ، كذلك وضع المقاييس العامة للبناء .

ويوضح الشكل التالى تطور حركة الأبنية التعليمية منذ بدء المعونات وحتى ١٩٩٠.

عدد الأبنية التعليمية التي تم بنائها في الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩١



السنوات

المصدر: USA: Final Report. Op. Cit., P. 13.

إلا ما تم من الجانب المصرى من تقاعس فى تنفيذ الجانب الخاص به والذى تحدد فى قيامه ببناء أسوار المدارس فى مقابل أن تقوم وكالة التنمية الأمريكية ببناء عدد أكبر من المدارس؛ الأمر الذى أدى إلى ارتفاع تكلفة بناء هذه الأسوار بما يوازى تكلفة البناء عند توقيع الاتفاقية(٤٩).

كذلك مراعاة التكلفة المعقولة للأبنية التعليمية قياسا إلى ما تقوم به الوزارة وما تتحمله من تكلفة عالية.

ومن خلال العرض السابق يتضح محاولات الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء تطوير المنظومة التعليمية ككل، من خلال التركيز على الجانب المؤسسى للتعليم

باعتباره حجر الأساس لتطوير التعليم من جهة، وبما يحقق لهم التدخل المباشر في اتخاذ القرارات التعليمية، من الجهة الأخرى. (وهو موضوع الفصل السابع).

رابعا: انعكاسات المعونات على تطوير مناهج التعليم الأساسي :

تربط النظرية النقدية بين العلم التربوى ونظرياته من ناحية، وبين المصالح الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى؛ فالمعرفة العلمية تنشأ وتتكون اجتماعيا، وترتبط بالمصالح والغايات والمقاصد الإنسانية. وهذه المعارف العلمية والتى تتم عن طريق العمل المدرسى تعكس اهتمام مصالح طبقة معينة؛ والتى تنعكس بدورها فى اختيار المناهج المختلفة التى تكون فى الأغلب الأعم لصالح الثروة والسلطة (٥٠) الأمر الذى يتأكد من دور المعونات الأمريكية فى تطوير مناهج التعليم الأساسى، حيث رأت الخبرة الأمريكية المصاحبة للمعونة أن المناهج المطبقة لا تنطبق مع أهداف التعليم الأساسى، وذلك من خلال طرحها عدد من الأسئلة، وكانت من أهم الأسئلة التى تم طرحها.

١)إلى أى مدى كان هناك تركيز على الدين والتربية الوطنية، فى البرنامج؟

٢) كيف يتم توزيع التربية الدينية فى المناهج وفى خطة الدراسة؟

٣) كيف وإلى أى مدى يتم تدريس مهارات صنع القرار؟

ومن ثم، يتعرض إذن العمل إلى الجدول الأسبوعى للحصص المخصصة لتدريس اللغة العربية والتربية الدينية والتربية الوطنية، حيث يركز على أن مجموع هذه المواد يمثل نصف خطة الصفوف الأربعة الأولى.

كما يرى أن منهج اللغة العربية يعد مثقلا بالصبغة الاجتماعية والدينية والثقافية، وهو من الأمور الواجب إعادة النظر فيها، حيث أنه ينبغى النظر إلى اللغة العربية باعتبارها تعليم أساسى للقراءة والتعبير الشفوى، أكثر من نظرتنا للتدريس اللغة القومية كتربية وطنية. أى أنه تدريس لمهارة لغوية أكثر من أى أمر آخر، وبالتبعية يجب ألا يكون مثقلا بالمواد ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والدينية.(٥١).

أما ما ارتأته الخبرة الأمريكية من منهجى التاريخ والتربية الوطنية، فهو أن

المناهج يجب أن تتبع التسلسل التاريخي ، كما يرى أن الهدفين الخاصين بالتعرف على أحوال العرب قبل الإسلام، ومقومات الحضارة الإسلامية لا يتضمنا أى أهداف سلوكية، وحتى إذا كانت هناك بعض الأهداف السلوكية فإنها من الصعوبة للمؤلفين.

وتنتقد الخبرة الأمريكية ما يقدمه المنهج من تركيز على مهارات رسم الخرائط لشبه الجزيرة العربية، وللعالم الإسلامي ...إلخ، في حين أنه ليس هناك أى ذكر للمهارات التي تعين الطلاب على رسم خريطة للبيئة المحيطة بهم.(٥٢)

ولتوضيح إلى أى مدى ساهمت الخبرة الأمريكية في مناهج التعليم نتعرض بالتحليل لمنهجي اللغة العربية، ومنهج الأنشطة البيئية للصفوف الثلاثة الأولى بالمرحلة الابتدائية، في تلك الفترة.

أ - اللغة العربية

تعتمد الباحثة في تحليل أهداف منهج اللغة العربية على أربعة وثائق أساسية هي :

* مصفوفة المدى والتتابع الخاصة بدراسة اللغة العربية.
* مصفوفة المدى والتتابع الخاصة بدراسة اللغة الإنجليزية.
* أهداف منهج اللغة العربية .
* دليل المنهج.

مصفوفة المدى والتتابع :

رأى إذن العمل رقم (٢) أن منهج اللغة العربية يعد مثقلا بالمواد ذات الصبغة الاجتماعية والدينية والثقافية (٥٣) وإنه من المفترض أن منهج اللغة العربية يتمثل في كونه مقررا لتعليم أساسي للقراءة والتعبير الشفهي، وهي بذلك لغة لا يجب أن يختلف تدريسها عن تدريس مقرر اللغة الإنجليزية، باعتبارهما مهارات لغوية.

ويتعرض واضعو الإذن في العديد من المرات، في مواضع متفرقة إلى ضرورة تطوير منهج اللغة العربية، من حيث تقسيمها إلى مجالات كالتحدث والاستماع، والمفردات، والتعبير اللغوي الحر. وأن هذه المجالات كلها هي بنفسها نفس مجالات اللغة الإنجليزية، لأن معيار تصنيف محتوى كل من اللغتين هو الطبيعة المنظمة للمادة،

والطبيعة التخصصية للمواد التعليمية(٥٤) .

الأمر الذى يستدعى تطوير المنهج وتنقيته من هذه الصيغ الاجتماعية والدينية(٥٥) .

كما أقترح الإذن أن أنسب طريقة لتطوير المناهج تلك القائمة علـى مصفوفـة المدى والتتابع.

ومصفوفة المدى والتتابع : تجسد مفـهوم المنـهج باعتبـاره سلسـلة مـن المخرجات التعليمية المرغوبة فى كل مستوى دراسى، ولذلك تقدم تتابع المنهج. وعليه، فأنه يتم تقسيم المخرجات فى مجموعات وفقا للموضوع أو البحث أو البعد. ومـن هنـا يأتى مدى المنهج، ويفترض هذا المفهوم : أن هنـاك تباينـا واضحـا بيـن الأهـداف والوسائل التربوية أكثر مما يشتمل على ما يحدث فى الواقع، وهذا ما يميز المنهج عـن التعليم .

ووفقا لهذا المفهوم فإن المنهج يوضع فى دور إرشادى لكـل مـن القـراءات التعليمية والتقويمية. وعليه فإن مصفوفة المدى والتتـابع تصـف المنـهج باعتبـاره مصفوفة أهداف محددة المستويات الدراسية المتتابعة (أى التتابع)، وتحديد مجموعـات هذه الأهداف وفقا للموضوع العام (المدى)(٥٦) .

ولتطبيق مصفوفة المدى والتتابع، تم توزيع مستلة باللغـة الإنجليزيـة علـى العاملين فى لجنة تطوير مناهج اللغة العربية غير معروف مصدرها الأجنبى، للاسترشـاد بها فى وضع أهداف اللغة العربية والمصفوفة .

ولمزيد من الإيضاح يحاول البحث عقد مقابلة بين الأهداف الموزعة باللغة الإنجليزيـة وبين الأهداف التى اقترحها فريق العمل فى لجنة تطوير مناهج اللغة العربية فى إحـدى المراحل وهى الصف الثالث بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسى.

-1 التعرف على الحروف الساكنة فى الكلمات.

Identifies Silent Consonants in the Words.

-2 معرفة كيفية البحث عن كلمة فى القاموس .

Locates Words in Dictionary.

-3 الهجاء الصحيح لكلمات يكثر استخدامها.

Identifies Silent Consonant in Words .

4- التعرف على بعض الحروف التى تمثل كلمات مختصرة.

Recognizes Abbreviations .

5- استخدام علامات الفصل فى مواضع عدة.

Correctly Uses Apostrophe for Possessive Form.

6- التعرف على استخدام الضمائر.

Recognizes and Uses Subject Pronouns.

7- كتابة بطاقات شكر، ودعوة، وعنوان على مظروف.

Writes Thank you notes, Invitations, and Addresses on Envelope (57)

يتضح مما سبق، أن الأهداف التى وضعت لمنهج اللغة العربية ما هى إلا ترجمة للأهداف الإنجليزية التى وزعت. وتأكيدا على ما سبق نوضح ما جاء فى مصفوفة المدى والتتابع لمنهج الصف الثالث من مرحلة التعليم الأساسى؛ حيث نجد أنها صنفت إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى:

أ - المهارات اللغوية :

١- وتشتمل على الاستماع والكلام والقراءة والكتابة، ولتنمية هذه المهارات يجب تعليم الطفل على الكتابة بحروف متصلة.

٢- كتابة بطاقة شكر، دعوة، عنوان على مظروف

٣- معرفة استخدام الإشارة إلى مرجع فى أسفل الصفحة

٤- استخدام فهرس الكتاب (عناوين الفصول، رقمها، عنوان الصفحة، ببليوجرافيا الفهرس القائمة)(٥٨)

وبعد أن تم وضع كل من الأهداف والمصفوفة العربية، تم وضع دليل المنهج، والذى نتعرض له بإيجاز شديد لما له من أهمية للتأكيد على ما سبق من ناحية، وبين ما قدمه من مفاهيم حول طبيعة اللغة ووظائفها وأهدافهامن ناحية أخرى. ومن ثم يتضح انعكاسات هذه المفاهيم على المقرر نفسه، ومحاولة تفهم ما إذا كانت الخطوات السابقة الذكر، تمت بالتعاون مع الخبرة الأجنبية للاحتذاء بها لما تعكسه هذه الخبرة من تقدم، أو لأغراض أيديولوجية أخرى.

ثم محاولة مقابلة أهداف تعلم اللغة الإنجليزية باعتبارها لغة أم للوقوف على ما ينصح به الخبرة الأمريكية وما تقوم به فى بلادها (٥٩) .

دليل منهج اللغة العربية (٦٠) :

أشار واضعو الدليل، إلى أن الهدف من هذا الدليل هو مساعدة موجهى ومعلمى اللغة العربية على فهم منهج اللغة العربية، ولذلك فقد تم وضع الدليل فى خمسة فصول هى:

الفصل الأول: حول دليل المنهج، وفيه تم عرض أهداف الدليل وخطته وجمهوره ، مع الإشارة إلى مواطن الجدة فيه.

الفصل الثانى: فلسفة المنهج ومنطلقاته، وتم عرض المنطلقات التى أستند إليها بناء المنهج فى مرحلة التعليم الأساسى، سواء كانت هذه المنطلقات لغوية أو نفسية أو تربوية.

الفصل الثالث: أهداف المنهج وخطته، وتم التعرض فيه إلى مجالات الاتصال اللغوى والأهداف العامة للمنهج، وكذلك الأهداف الخاصة لكل حلقة من حلقات التعليم الأساسى وخطة السير فيه .

الفصل الرابع: المحتوى اللغوى والثقافى، وفيه تم عرض المهارات اللغوية المندرجة تحت كل فن من فنون اللغة والخبرات التربوية التى تساعد على تنمية المهارات، وكذلك المحتوى الثقافى والمهارات الدراسية فى كل صف من الصفوف الثمانية بمرحلة التعليم الأساسى.

الفصل الخامس: توجيهات عامة ومعايير، وفيه تم عرض بعض التوجهات العامة الخاصة بطرق التدريس والوسائل التعليمية، والأنظمة التربوية وأساليب التقويم وغيرها.

وقد بدأ الدليل عرضه لفلسفة المنهج ومنطلقاته بتعريف للغة من بين عدد من التعريفات، باعتباره التعريف المقبول لدى واضعى الدليل حيث عرف اللغة بأنها

"مجموعة من الرموز الصوتية التى يحكمها نظام معين، والتى يتعارف عليها أفـــراد ذى ثقافة معينة على دلالتها، من أجل تحقيق الاتصال بعضهم البعض"

وفى ضوء هذا التعريف، تم تناول عدد من الحقائق التى تمثل بعضها مقومـــات أساسية من مقومات اللغة، بينما يمثل البعض الآخر تطبيقات تربويـــة يمكـــن أن تـــأخذ مكانها فى منهج اللغة العربية.

ونوجز هذه الحقائق والتطبيقات كما أوردها الدليل على النحو الآتى:

١- اللغة أصوات: وهى على هذا الأساس تعتبر أقدم أشكال الاتصال بين البشر، ومـــن ثم فهى نظام صوتى، وأن الكتابة نظام تابع له، والجانب الصوتى يعنى أن هناك متحـدث ومستمع، وعليه فإن الحديث والاستماع هما من أهم مهارات اللغة لذلك يجب أن تولـــى هاتان المهارتان عناية خاصة فى مناهج اللغة العربية.

٢- اللغة نظام: والنظام فى اللغة أمر يتسع ليشمل طريقة ترتيـــب الحـــروف، وتوالـــى الأصوات وتركيب الجمل.

٣- اللغة اتصال: وهنا يعتبر أن اللغة وسيلة، والوسيلة هى الرسالة للدلالة على أهميـة الوسيلة(اللغة) فى نقل المحتوى، ومن ثم فإنه ينبغى النظر إلى اللغة باعتبارهـــا أحـد العوامل الأساسية فى توصيل هذه الرسالة، وبالتالى تتضـــح أهميـــة التحديـــد الدقيـــق للوظائف التى يستخدم فيها التلميذ اللغة .

٤- اللغة سياق: بمعنى أن اللغة نظام من الرموز يستخدمها أقوام معينون فى ثقافـــات بعينها، وتكتسب هذه الرموز دلالتها فى ضوء الظروف التى استخدمت فيها.

٥- اللغة ثقافة: ويقصد بها هنا أن اللغة وعاء الثقافة.

وقبل الانتقال إلى موضع آخر من الدليل نتوقف حـــول مـــا أورده الدليـــل مـــن تعريفات وحقائق مختلفة حول اللغة، لما تعكسه المفاهيم من رؤى على طبيعة المنـــهج، ومن ثم الأهداف المبتغاة من تعليم هذا المنهج.

ولقد سبق الإشارة إلى أن خبراء الدليل يعرفون الغة بأنها مجموعة من الرمـــوز الصوتية يحكمها نظام معين. والحقيقة أن النظر إلى اللغة باعتبارهـــا رمـــوز صوتيـــة

يفقدها الكثير من وظائفها وأهميتها. فقد بينت العديد من الدراسات أن اللغة عبارة عن نسق من العلاقات غير السببية، حيث أن كل شئ فيه علاقة وتخالف، وأن أى معنى لا يؤدى وظيفته بوصفه صوتا له دلالته المباشرة على معنى ما، وإنما بوصفه مختلف عن غيره من الدوال؛ بمعنى أن معانى الكلمات تتوقف على موقعها فى الجمل واختلافها عن غيرها.

الأمر الذى أقترح معه البعض، مفهوم حركة المعنى ؛ والذى ينطوى فى معناه : على أن الكلمة لا يتضح معناها إلا بانتهاء الجملة. وحركة المعنى تلك، لا تأتى إلا بالربط بين الكلمات واختيار الكلمة بذاتها؛ ومن هنا يمكن القول بأن ظهور المعانى يبنى على علاقات قائمة على نوعين : هما الترابط التركيبى والاستدلالى، ويعتبر هذان النوعان هما محور اللغة(٦١)

وفى تعريف آخر "أنها الوسيلة التى يمكن بواسطتها تحليل أى صورة أو فكرة ذهنية إلى أجزائها وخصائصها، والتى يمكن تركيبها مرة أخرى فى أذهاننا أو أذهان غيرنا بواسطة تأليف كلمات ووضعها فى ترتيب خاص؛ بمعنى أن عملية التصور للمضامين والمدلولات ضرورية قبل أن تصدر الكلمات والتراكيب من المتكلم إلى المتلقى"(٦٢)

ومن خلال عرض التعريف الذى اختص به الدليل، من بين التعريفات الأخرى، ترى الباحثة أن اقتصار الدليل على تعريف اللغة باعتبارها وسيلة لتحقيق الاتصال، يجعل مفهوم اللغة مفهوم آلى. هذا فى الوقت الذى توصلت فيه الدراسات الحديثة، إلى أن اللغة تتأسس على منطلقات وظيفية، وأنه من الضرورى البحث عن اللغة بأسلوب أكثر عمقا ليساعد فى البحث عن أغوار اللغة وأصولها. كما أن البحث المتعمق يعتمد على ثلاثة آليات هى : التجريد، وبناء النماذج ذات الطبيعة الرياضية، والتمييز بقدر كاف من المرونة المعرفية.

الأمر الذى يوضح أهمية مفهوم الكفاءة التواصلية لما ينطوى عليه من مكونين أساسيين أولهما : المعرفة التواصلية، والتى تشتمل على معرفة لغوية، معرفة

قواعد اجتماعيات اللغة، معرفة معانى اللغة، معرفة إستراتيجية اللغة(٦٣)
وثانيهما : القدرة التواصلية ؛ وهى القدرة على التفاوض والتعبير عن المعانى وعلى التفسير باستخدام المعارف المذكورة فى مجالات اللغة. بمعنى ؛ أن القدرة التواصلية فى المجالات اللغوية تقوم أساسا على عمليات فكرية عليا هى الفهم والتفسير.

ومن ثم فإن اللغة ليست مهارة لغوية فقط، بل هى كفاءة تواصلية تتطلب القدرة على التواصل، الذى يمكن من استخدام المعارف التواصلية فى مجالات اللغة الأربعة " القراءة والكتابة والاستماع والحديث، وهى من المهارات التى تعتبرها أدبيات اللغة من المهارات الدنيا أو اعتبارها مجالات للكفاءة التواصلية وبالتالى فهى تقوم على التفكير وليس على مجرد اتصال فقط يتطلب أساليب آلية تقوم على التكرار والتدريب على تراكيب اللغة؛ والذى يقوم على التبديل والتحويل، وهى مهارات دنيا تعوق النمو الهرمى لوظائف خلايا المخ. " (٦٤)

أما ما أورده الدليل من أن اللغة نظام، فهو أيضا يفقدها النظرة إلى طبيعتها الحقيقية كلغة، والتى تتشكل من خلال ارتباطها بكافة الأجهزة الأخرى، مثل النظم الصوتية الفسيولوجية و السيكولوجية(٦٥).

ويرى البعض أن اللغة أكثر من نظام، حيث أنها تشتمل على نظام للأصوات، ونظام للمعانى، وبنية، وتراكيب(٦٦).

ومن هنا ترى الباحثة أن التعريف الذى أورده الدليل، أفقد اللغة الكثير من أهميتها ووظائفها وتعرض لها بالنظرة التقليدية، والتى تنظر إلي المهارات الدنيا، والتى تعتمد على الآلية دون تنمية المهارات العليا.

كذلك يلاحظ تخبط الدليل عند تعرضه لوظائف اللغة ؛ حيث يتعامل معها تارة باعتبارها وظائف، وتارة أخرى باعتبارها فنون، وهى كلها معانى ذات دلالات مختلفة، ومن ثم فنتائجها مختلفة.

ولقد تناول دليل المنهج، أهداف منهج اللغة العربية بمرحلة التعليم الأساسى بشكل عام؛ حيث أفرد للغة العربية أربعة أهداف، تنتمى وبشكل خاص لأهداف اللغة

العربية، بينما انطوت بقية الأهداف الأخرى على مفاهيم عامة لمرحلة التعليم الأساسى، يمكن وضعها في كافة المواد الدراسية الأخرى: مثل الرغبة فى أن يسهم فى الحضارة الإنسانية، والحرص على أن يكون منتجا لها وليس مستهلكا، والرغبة فى إجادة العمل وليس فقط فى إنجازه، كذلك الموازنة بين مطالب الجسم والعقل والإيمان بضرورة النمو الشامل وتحقيق التكامل بينها.

وتسير بقية الأهداف على نفس النهج، والتى شملت ثمانية عشر هدفا.

فى حين أن الدليل، قد أورد فى عرضه لمنطلقات اللغة أن المطلوب من منهج اللغة العربية هو:

١- مساعدة التلميذ على الإحساس بالوحدة اللغوية التى تربط بين فروع اللغة، وينظر إليها كبناء متكامل، يمثل كل فرع منها لبنة فيه.

٢- إبراز العلاقة بين كل فن لغوى وآخر.

٣- بيان المواقف العملية التى تستخدم مهارات اللغة فيها بشكل وظيفى متكامل.

هذا بالإضافة إلى أن الدليل قد أوضح خصائص اللغة العربية من مشتقات وزخارة أصواتها وصيغها لتوليد المفردات والتعبير عن الأزمة النحوية.

وبعد أن استعرض الدليل خصائص اللغة العربية، تطرق إلى ما تتطلبه هذه الخصائص من منهج اللغة العربية، والتى تنتمى بشكل مباشر لأهدافها وطبيعتها.

فإذا كان واضعو الدليل على وعى بكل من هذه الأمور، فلماذا أغفلت فى أهداف منهج اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسى والتى تم وضع المنهج على أساسها؟

* وبالمقارنة بين الأهداف العامة لمنهج اللغة العربية فى مدارسنا، وبين أهداف منهج اللغة الإنجليزية – كلغة أم فى المدارس الأمريكية والتى تم الاحتذاء بها كنموذج لتطوير المناهج – نجد أن الأهداف العامة للغة الإنجليزية كالآتى:

١- تنمية قيمة التعاون مع الآخرين بحرية.

٢- تنمية القدرة على مشاركة الآخرين فى اهتماماتهم .

٣- تنمية الاتجاه نحو النشاط العقلى المستنير.

٤- تنمية قيمة الاعتزاز بصنع الأشياء.

٥- تنمية الاتجاهات الموجبة نحو العمل.

٦- تنمية الثقة بالنفس.

٧- تنمية قدرة الفرد على التكيف مع قدراته.

٨- تنمية مفهوم وحب الذات.

٩- تنمية القدرة على التذوق الفنى والأدبى، وتقييم وإتقان الأعمال الفنية والأدبية. (٦٧)

يلاحظ من أهداف اللغة الإنجليزية -كلغة أم- تركيزها على تنمية جميع الجوانب المعرفية، والمهارية، والوجدانية. كما يلاحظ أيضا اهتمامها بمفهوم الكفاءة التواصلية، وتركيز تعلم اللغة على تنمية المهارات العليا : من حيث تركيزها على تنمية التفكير المنطقى والناقد، كذلك اهتمامها بربط اللغة بالمفاهيم العلمية والبحث والتأمل بإعتبارها لغة تستوعب مثل كل هذه العلوم، بجانب استيعابها وثرواتها اللغوية فى الأعمال الأدبية والفنية وحتى الرياضية. و هو ما خلت من الأهداف العامة للغة العربية فى مرحلة التعليم الأساسى فى مصر .

و هذا بدوره يستدعى التوقف أمام تساؤل هام فحواه إذا كانت المصفوفة والأهداف ترجمة أو مسترشدة من الترجمة الإنجليزية، أو حتى إذا سلمنا بأنها من وضع الخبراء المصريين وبمساعدة الخبراء الأمريكان، فلماذا لم تراعى تنمية المهارات المختلفة والقدرات الكامنة فى التلاميذ، واكتفت بنموذج ضعيف، لا يرقى بأهمية اللغة العربية وغزارتها اللغوية وذخيرتها الأدبية التى تميزها عن سائر اللغات الأخرى، وخاصة أن الدليل تعرض لخصوصية اللغة العربية.

الأمر الذى يدعونا إلى مزيد من البحث حول ما تناولته النظرية النقدية، من محاولة سيطرة الدول المتقدمة على دول النامية، ومحاولة فرض سيطرتها وهيمنتها بشكل مقبول من الآخر، والذى يساعده فى ذلك ضعف الجهاز التعليمى وعدم قدرته على المناورة والاحتفاظ بذاته لفرض نفسه على الواقع التعليمى حتى فى أكثر مناحى التعليم أهمية وخطورة : وهو منهج اللغة العربية.

هذا من جانب تصميم منهج اللغة العربية وأهدافه، وإذا تطرقنا إلى محتوى مقرر للصف الثالث فنجد أنه على الرغم من التدرج فى الموضوعات من السهل إلى الصعب، وكثرة التدريبات، والشكل الجيد للإخراج، والذى يحسب لصالح مركز تطوير المناهج، إلا أننا بالتعرض لتحليل مضمون الكتاب، نجد أنه قد التزم بإلغاء الصبغة القومية من المحتوى، فى حين أنه سرد عددا من الموضوعات ذات الصلة بالغرب، موضحة بالصور التى تركز على الحضارة الغربية وخاصة الأمريكية، فنجد أن التواجد الغربى (يقصد به عدد المرات التى تم ذكر الدول الأجنبية) وصل إلى ٢٧ كلمة، فى حين كان ذكر الدول العربية خمسة عشر مرة فقط.

كذلك، فعلى الرغم من تكرار كلمة الانتصارات – والتى بلغ عددها اثنتان وعشرين مرة – إلا أنه لم يذكر أى حرب من الحروب التى خاضتها مصر، باستثناء حرب أكتوبر فقد ذكرت مرة واحدة فى إحدى التدريبات، يسأل فيها التلميذ عن كتابة خبر قصير فى مجلة المدرسة عن السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وفرحة الشعب المصرى بهذا النصر، وسعى مصر للسلام الشامل، ولم يتعرض التدريب إلى هوية العدو، والموضوع الذى خصص كنموذج للولاء والذى تناول شخصية القائد عبد المنعم رياض، لم يذكر طبيعة المعركة والأطراف المتحاربة.

كذلك على الرغم من التكرارات التى عنت بالذاتية المصرية – قد بلغت مائة وستة وثمانين مرة – إلا أنها كانت فى معظمها تصف أشخاصا أو أماكنا ،سواء للمدن الجديدة أو الأماكن السياحية فى مصر.

أما بخصوص التعاليم الدينية، فعلى الرغم من تكرار كلمة قرآن كريم خمسين مرة، فلم يتناول المقرر إلا صورتين فقط، كذلك بالنسبة للحديث لم يتناول المقرر سوى أربع أحاديث فقط، أى أربعة دروس من ثلاثين درسا.(٦٨)

ومن الجدير بالذكر أن الهوية الدينية قد تكررت سبعة وسبعين مرة.

وبمقارنة هذا المنهج بالمنهج السابق عليه، فنجد أن المحور الأول، ويتكون من خمسة دروس: تناول تاريخ مصر وبعض من حروبها فى دروس بورسعيد ومصطفى

كامل، موضحة فيهما تاريخ وبطولات شعب بورسعيد، إبان العدوان الثلاثى، ومـــن هـــم الأعداء الذين انتصرت عليهم مصر، كما تناول بطولات وكفـــاح مصطفـــى كـــامل ضـــد الاحتلال الإنجليزى، كذلك عند تناوله لدرس بعنوان "القاهرة"، فقد عنى بذكـــر مؤســـس القاهرة، والعهد الذى تم بناؤها فيه.

كذلك فقد خصص المقرر درسا عن إحدى قرى السودان، موضحا فيـــه بعـــض سمات الطبيعة بهذا البلد الشقيق، كذلك فقد عنى بذكر الدول العربية الشقيقة فـــى متـــن الدروس، بالإضافة إلى دور العرب فى اكتشاف بعض الصناعات " الساعة"، وكـــل ذلـــك خلا منه المقرر الجديد.

أما عن التواجد الغربى، فقد تم تكرار التواجد الغربى أربع وعشرين مرة، منـــها واحد وعشرين مرة كعدو ومستعمر، وثلاث مرات فى التقدم الصناعى بعـــد اكتشـــافات العرب الساعة.

أما عن التعاليم الدينية فعلى الرغم من عدد تكرار الكلمات التى تدل على الهوية الدينية أكثر من عدد تكرارها فى المنهج القديم، حيث بلغت فى القديم مائة وسبعين مـــرة فى حين كانت فى القديم مائة وست وستين مرة، إلا أننا نجد أنه اخـــتزل فـــى المنـــهج الجديد سورة سيدنا سليمان والنملة.

أما عن القيم الاجتماعية، فقد تعرض إلى دور الأم، وبعض النصائح القيمة التى يتمناها الأب لأبنائه: كالاعتصام بالدين، والتحلى بالخلق، والتزود بـــالعلم، مـــن خـــلال درس، ونشيد، وهو أيضا من الموضوعات التى تجاهلها المنهج الجديـــد(٦٩). والـــذى كان قد نوه عنه إذن العمل رقم (٢).

يتضح من التحليل السابق لمقرر اللغة العربية للصف الثالث الابتدائى التزامـــه بتوصيات الجانب الأمريكى، من تنقية منهج اللغة العربية من الصبغة الدينية، والثقافيـــة، والاجتماعية، والوطنية، باعتبار أن اللغة العربية يجب النظر إليـــها كتعليـــم للقـــراءة والتعبير الشفوى، أما التعاليم الأخرى(٧٠). فلـــها مقرراتـــها. غـــافلا التكـــامل بيـــن الموضوعات المختلفة، والتى كان قد وضعها كهدف أساسى لتطوير المنـــاهج. والـــذى

أخفى بين طياته أيديولوجيا غير معلنة.

ب – منهج الأنشطة البيئية والمعلومات:

نصحت الخبرة الأمريكية مركز تطوير المناهج، بإدخال منهج الدراسات البيئية للصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسى، بهدف تعرف التلاميذ على البيئة المحلية التى يعيشون فيها، والتى تتطلب منهم تعلم القيام باختبارات وقرارات سديدة عن موارد هذه البيئة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد تضمن المنهج خبرات تساعد الأطفال على القيام بدورهم كمواطنين إيجابيين فى مجتمع سريع التغير. وقد ترجم هذا الهدف العام إلى خبرة تعليمية فى الصف الأول ركزت على موضوع عام هو" فهم أسرتى وحياتى المدرسية" Understanding my Family and School Life

ثم، تم وضع أثنى عشر موضوعا تحت هذا الموضوع العام، وهم :

* وصف الأشياء: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين، ثم عدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى.
* النباتات فى البيت والمدرسة: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين، وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى.
* الحيوانات فى البيت والمدرسة: وضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين، وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى.
* تلبية حاجاتى الأساسية فى الأسرة: وضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وتم تعديلها مرتين بواسطة الخبير الأمريكى.
* استعمال النباتات والحيوانات: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وتم تعديلها مرتين بواسطة الخبير الأمريكى.
* الترتيب: ووضع المسودة الأولى وقام بتعديلها الخبير الأمريكى.
* الكون كنموذج للأرض: وضع المسودة وقام بتعديلها الخبير الأمريكى.
* الخرائط والرموز: وضع المسودة الأولى وعدلها الخبير الأمريكى.

* تعلم الحياة فى مدرستى وبيتى: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى .

* الماء: ووضع المسودة وقام على تعديلها الخبير الأمريكى.

* مقارنة حياة الأسرة والمدرسة قديما وحديثا: ووضع المسودة الأولى أحد الباحثين المصريين وعدلت مرتين بواسطة الخبير الأمريكى(٧١)

يلاحظ من العرض السابق، أن وضع الأهداف العامة للمنهج والموضوعات المندرجة تحته قد أنفرد بوضعها الجانب الأمريكى، أما وضع أهداف كل موضوع فقام بوضعه الباحثين المصريين أو بقول أصح قاموا بوضع تصوراتهم؛ الأمر الذى يتضح من أن القائمين على التعديل هم الخبراء الأمريكيين، مع الأخذ فى الانتباه أن الموضوعات العلمية مثل الكون والماء، هى من وضع الخبراء الأمريكيين .

كما يلاحظ أن الباحثين الذين تناولوا وضع هذه التصورات، هم من الباحثين الشبان الذين لم تتوفر لهم الخبرة الكافية لوضع المناهج حيث أن معظمهم لم يكن من خريجى كليات التربية أو لم يسجل درجة الماجستير باستثناء باحث واحد، حاصل على درجة الدكتوراه.

بينما نجد أن الخبيرين الأمريكيين الذين قاما بوضع التعديلات الأخيرة هم من الحاصلين على الدكتوراه، ومن المتمرسين فى وضع المناهج (كما اتضح من شهادات الخبرة المقدمة فى خطة سير العمل فى مركز تطوير المناهج(٧٢)؛ الأمر الذى يعطى الجانب الأمريكى فرصة أكبر فى فرض رؤيته على المناهج.

أما إذا تطرقنا إلى محتوى بعض المناهج بشكل عام وفى ضوء مفهوم المنهج الخفى، نجد أن منهج الدراسات البيئية يبعد كثيرا عن فكرة القومية العربية وتعميق الذاتية العربية، و الاعتزاز بها وفقا لما جاء فى الأهداف العامة لمرحلة التعليم الأساسى حيث نجد فى أكثر من موقع أمثلة إلى عواصم العالم الأوربية والأمريكية، والتى تندرج تحت درس بعنوان المعالم الطبيعية والحضارية فى البيئة فى الصف الثالث؛ الأمر الذى يرفع أيضا تساؤلا عن أى بيئة يهدف إليها المنهج .

كذلك فقد عرض المنهج لبعض صور من التعاون أو التبادل بين الدول لنفس الصف تحت عنوان " مصر تتعاون مع دول أخرى" : فنجد أن الدول التى عرضها هى خمسة دول أجنبية هى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والمملكة المتحدة وغانا، وكلها دول تصدر إلى مصر أدوات كهربائية، وسيارات، وقمح، وأدوية فى مقابل ما تستورده من بترول وملابس جاهزة؛ الأمر الذى يعكس أهمية هذه الدول بالنسبة إلى مصر، ومدى اعتماد مصر على التكنولوجيا المستوردة فى مقابل البترول باعتباره مادة خام، كذلك فإن تبادل مصر مع غانا وهى من الدول النامية فهو الماس والذهب.

هنا نجد أن المنهج يستبعد الدول العربية وسيستبدلها بدول أجنبية فى عرضه لمعالم الدول، كما لو كان ليس هناك معالم فى الدول العربية أو ليس هناك تبادل بينها وبين مصر.

ومن الجدير بالذكر أن منهج الأنشطة البيئية والمعلومات، تعرض لنقد من قبل الكثير من المهتمين بالتعليم، مما اضطر الوزير إلى إلغاء منهج الأنشطة التربوية للصف الأول فى ١٩٩١/١٢/٧.

أما إذا انتقلنا إلى النظر فى إدخال منهج الأنشطة البيئية على حساب منهج العلوم فقد أشار واضعو إذن العمل رقم (٢) إلى أن هذا التغير هو تغير شكلى حيث أن مفهوم البيئة يحتوى على عناصر متعددة (٧٣) إلا أن هذه الأمور لم يتعرض لها المنهج مثل حماية السكان من التأثيرات الضارة للبيئة وحماية البيئة من الإنسان.

مما سبق يتضح أن الخبرة المقدمة قد فضلت تقرير منهج الأنشطة البيئية والمعلومات، والتى تناولتها المناهج بشكل سطحى بعيدا عن مشكلات البيئة، والتى تعانى منها مصر، على حساب منهج العلوم الطبيعية وروافده من الطبيعة والكيمياء والأحياء (٧٤) فى عصر تلعب فيه هذه العلوم دورا محوريا فى تقدم الأمم؛ الأمر الذى يحرص فيه الجانب الأمريكى على تنميته داخل مدارسهم.

ومرة أخرى نجد أن المعونات الأجنبية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص تساعد على تعميق تبعية العالم الثالث ومن بينها مصر، وتهميش دورها من خلال

التعليم، وما ينصح به الجانب الأجنبى باعتباره المانح للخبرة والمادة فى آن واحد. ويساعده فى ذلك العامل الداخلى من حيث تهيئة المناخ المناسب أمامه، وصبغه بالصبغة الشرعية التى تلقى القبول من فئات الشعب، حيث يبدو المعونات ضروريا لتطوير التعليم فى مصر. وهو ما سوف يتناوله البحث فى الفصل القادم كيف أثر المعونات على صنع السياسة التعليمية الوطنية .

المراجع

١- وزير التعليم، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب، ينـــاير ١٩٧٧، ص ١٨. -٢- وزارة التربية والتعليم، ما ورد فى بيان السيد رئيس الوزراء الذى ألقاه فـــى المجلـــس بجلسته المنعقدة فى ٤/ ١٢/ ١٩٧٧ والخاص بالتعليم والبحث العلمى، ص ٣.

٣ -المرجع السابق، نفس الصفحة.

٤-مجلس الشعب، الفصل التشريعى الثانى، دور الانعقاد العادى الأول، فبراير، ١٩٧٧، ص٣٦.

٥- وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

٦- المركز القومى للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحـــدة ذات الثمانى صفوف بمدينة نصر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص٣-٦.

٧ -ج م ع ، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١.

٨-المركز القومى للبحوث التربوية، تقرير عن تقييم المدرسة التجريبية الموحـــدة ذات الثمانى صفوف بمدينة نصر، مرجع سابق.

٩ -ج م ع، وزارة التربية والتعليم ، تقرير بشأن احتياجات الدولة من المبانى المدرسية فى العشر سنوات المقبلة ٨٥/٨٦-٩٤/١٩٩٥، ص ٢،٣.

10- Academy for Educational Development , Basic education in Egypt ,an Assessment, Washington, d.c, 1984,p1-3.

١١- محمد جمال نوير وشكرى عباس ، التعليم الأساسى فى جمهورية مصر العربيـــة - دراسة حالة ، القاهرة ، التنمية البشرية والمعلومات، ١٩٨٧، ص ١٣١.

12- Academy for Educational Development ARE: Basic Education, USAID Grant, No. 263-013 .

١٣-ارجع فى هذا الشأن إلى الفصول ٣، ٤، ٥ حول المعونات المقدم مـــن المنظمـــات الدولية والبنك الدولى والمعونات الثنائى.

١٤-نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية ، ورقة بحث مقدمة إلى نـــدوة تقويم السياسات الاجتماعية فى مصر فـــى الفـــترة مـــن ١٣-١٥ إبريـــل ١٩٨٨، ص ص١٤٢-١٧٠.

١٥- حسين كامل بهاء الدين ، على مسئولية الوزير...التعليم الجامعى وجوبى، الأهـرام فى ١٩٩٤/٨/٣١.
١٦- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسى، تاريخ علم الاقتصاد السياسى - الاقتصاد السياسى والرأسمالية - الاقتصاد السياسى والاشـتراكية، ط ٤، الإسـكندرية، منشـأة المعارف، ١٩٨٢، ص ص ٢٠٩-٢١٨.
١٧- حسن البيلاوى، رجال الأعمال وجيشهم الاحتياطى، فى أدب ونقد، القاهرة، حـزب التجمع، يناير ١٩٩٦، ص ص ٥٤-٩١.
١٨- نادية جمال الدين، منهجية تقويم السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص
١٩- ناجى شنودة،
٢٠- وزارة التربية والتعليم، مشروع مبارك القومى، إنجازات مبارك فى التعليـم فـى ثلاث أعوام، ١٩٩٤.
٢١- وزير التعليم، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب، ١٩٧٧، مرجع سـابق، ص ١٧.
٢٢- وزارة التربية والتعليم، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولى للتعمير والتنميـة الـذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، مرجع سابق.
لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الرابع من البحث والخاص بالعون المقدم مـن البنـك الدولى، ص ص
٢٣- عايدة أبو غريب، وهمام براوى زيدان، " تعدد الشعب المتخصصة فى إطار وحـدة المعرفة وتكاملها، مدخل لتطوير التعليم الثانوى فى مصر"، ورقة مقدمة إلى ندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة فى ضوء تجارب المدرسة الشاملة ، فى الفـترة مـن ٢٤-٢٧ يوليو ١٩٨٧، ص ٧.
٢٤- سهير محمد أحمد حوالة، "دراسة تحليلية تقويمية لتجربـة المدرسـة الثانويـة الشاملة فى مصر" ، المرجع السابق، ص ٩، ١٠ .
حسن محمد حسان، "التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيقية بالمدرسة الشاملة ومـدى

ملاءمتها للتعليم الثانوى فى مصر"، المرجع السابق، ص ٢٤.

٢٥- عايدة أبو غريب، وهمام براوى زيدان، "تعدد الشعب المتخصصة فى إطار وحدة المعرفة وتكاملها مدخل لتطوير التعليم الثانوى فى مصر"، المرجع السابق، ص ١٥.

٢٦- وكالة الإنماء التربوى، إذن العمل رقم (٢) ، مرجع سابق، ص

٢٧ - ج م ع، قرار جمهورى رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢.

٢٨ - ج م ع، قرار جمهورى رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠.

٢٩ - ج م ع، قرار جمهورى رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٩.

٣٠- ج م ع ، وزارة التربية والتعليم ،وثائق تطوير التعليم ، مرجع سابق، ص ١٣٢-١٤٦.

٣١- ج م ع، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، مجلة التربية والتعليم ، س ٢ ،ع ٦ ،القاهرة ،١٩٩١، ص ص ١٢٢-١٢٦.

٣٢ - من خلال معايشة الباحثة هذه الفترة بالمركز القومى للبحوث التربوية وكانت من ضمن العاملين الذين تم تدريبهم على نظام المعلومات، ومن الجدير بالذكر أن الباحثة كانت تعمل فى إدارة العلاقات الخارجية وتم انتدابها للعمل فى إدارة التوثيق التربوى لغرض العمل بمركز المعلومات المنتظر.

٣٣- مجموعة من الخطابات المتبادلة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولى وبين وزارة المالية والمركز القومى للبحوث التربوية . و للمزيد من التفاصيلات بصددها انظر الملحق.

٣٤- خطاب موجه من مدير المركز القومى للبحوث التربوية إلى رئيس قطاع التعليم بوزارة التخطيط.

٣٥ - وزارة الدفاع، جهاز الخدمات العامة للقوات المسلحة ، عقد بيع ابتدائى .

٣٦- ج م ع ، قرار وزارى رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٠.

٣٧- المرجع السابق.

٣٨- ج م ع، قرار وزارى رقم ٨٨ بتاريخ ١٩٩١. و للمزيد من التفصيلات حول هذا القرار راجع الملحق.

٣٩ - -انظر على سبيل المثال: محمود أبو زيد، بدلا من المقدمة نطرح التساؤلات، فى التربية المعاصرة، ع١٧، السنة الثامنة، إبريل ١٩٩١.

لمزيد من التفاصيل حول ما ورد فى الصحف المصرية حول تطوير المناهج ارجع إلى:

الشعب فى ١٩٩١/٧/١٦، ١٩٩١/٩/٣، ١٩٩١/٩/١٠، ١٩٩١/٨/٦.

مصر الفتاة فى ١٩٩١/٩/١٦، ١٩٩١/١٠/١٤، ١٩٩١/١٠/٢١.

الأهالى١٩٩١/٧/١٧.

الوفد فى ١٩٩١/٩/١٢.

الأهرام فى ١٩٩٣/٣/٢، الأهرام فى ١٩٩٣/٥/٣، الأهرام فى ١٩٩٣/٤/١٣.

1-USAID, Final Report, p29.

٤٠ - أكاديمية الإنماء التربوى، إذن العمل رقم (٢) ، مرجع سابق،ص ٦٧-٧٥.

-

41-Bush, George, America 2000: An Educational Strategy, n.d, p62.

42-Research Traingle Institute , Educational Planning Activity, Technical Proposal, Caroina, 1989, (submitted to US. Agency for International Development, Egypt.)

43-USA, Education Planning Project, Proposal for Baseline Research on the Impact of Basic Education Reforma, Trip Report for Bill Cummings, Egypt, Jan., 18 Feb, 1990.

٤٤ - مجموعة من الخطابات والفاكسات المتبادلة بين الخبراء الأمريكيين فى مصر وبين جامعة هارفارد .

٢ - من خلال مقابلة شخصية مع أحد مسئولى التخطيط فى هذه الفترة.

٤٥ -مقابلة مع أحد المسئولين بشعبة التخطيط التربوى بالوزارة فى ذلك الوقت .كذلك، من خلال معايشة الباحثة لهذه الوقائع حيث كانت من المتدربين فى مركز المعلومات المشار إليه.

46- USA, Final Report op.cit ,p 20.

٤٧ - من خلال مقابلة أثنين من المسئولين العاملين بوكالة التنمية الأمريكية.

48- Philip Waexer, Structure, Text, and Subject: A Critical Sociology of School Knowledge. in Michael Apple (editor): Culture and Economic Reproduction in Education, Essays on Class, Ideology and the State, USA, Routege Education Books, 1983, pp

see also:
Apple, Michael W, Ideology and Curriculum, 2nd ed., New York, Routege, 1982, Pp

٤٩ -إذن العمل رقم ٢ ، مرجع سابق ص٤٤.

٥٠ -المرجع السابق ، ص ٤٦.

Education Development Center, Inc., A Proposal to Assist The Egyptian National Center for Curriculum Development and Education ...,REP,No. 263-70149

٥١- المرجع سابق، ص١٤٢.

٥٢- برهان غليون، اغتيال العقل، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥٢.

٥٣- منى أحمد صادق، "معالم الفكر التربوى فى مصر منذ الثمانينات"، فى قضايا فكرية، الكتاب الخامس والسادس عشر، يونيو-يوليو ١٩٩٥، ص ص ٤٤٥-٤٧١.

54- Posner, George, J., Analyzing Curriculum, New York, Macmillan Hill, INC. 1992, p.5.

٥٥- المصفوفة العربية والإنجليزية وأهداف منهج اللغة العربية، وهى وثائق تم توزيعها على العاملين بلجنة تطوير مناهج اللغة العربية، ومن ثم تم صياغة الأهداف على أساسها .

٥٦ - حول التعليم فى كل من الدول المستعمرة والدول المستعمرة انظر:

-Carnoy Marten, Education as Culture Imperialism ,Op.Cit ,PP 67-70.
------------------ ,Colonize And Colonizm

٥٧- وزارة التربية التعليم، مركز تطوير المناهج والوسائل التعليمية، ورشة تأليف كتب اللغة العربية بالحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسى والصفوف الخمسة الأولى ، الوثيقة (٢) حول دليل منهج اللغة العربية بمرحلة التعليم الأساسى، ١٩٩٠ ص ص ٥-١٢

٥٨- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢، ص ٢٠ (سلسلة عالم المعرفة ع ١٦٤، أغسطس ١٩٩٢) انظر أيضا:

مصطفى ناصف، اللغة والتفسير والتواصل، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة

والفنون والآداب، (عالم المعرفة ع ١٩٣، يناير ١٩٩٥٠)

٥٩ -عبد العزيز عبد المجيد ، اللغة العربية أصولها النفسية وطرق تدريسها، جـــ ١، ط٤، القاهرة، دار المعارف، ص ١٥. نقلا عن أحمد على مدكور، تدريس فنون اللغة العربية، د.م.، دار الشواف، د.ت.، ص ٣٧.

٦٠- أحمد السيد عجاج، نادية أمين الديدى ، مناهج مرحلة التعليم الابتدائى فى بعض المدارس الأجنبية فى جمهورية مصر العربية (المدرسة الأمريكية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية): دراسة وصفية تحليلية، الجزء الأول، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٢، ص ص٧، ٨ .

٦١- فردينان، سوسور دى، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، الموصل، بيت الموصل، ١٩٨٨، ص ٣٥.

٦٢- انظر فى ذلك : على مدكور، مرجع سابق، ص

Lee, David, Competing Discourse: Perspective and Ideology in Language, London, Longman, pp91-108.

٦٣- محمد السيد عجاج، ونادية أمين الديدى، مرجع سابق، ص ٧٨،٨٨ .

٦٤- مركز تطوير المناهج، اللغة العربية للصف الثالث الابتدائى، " اقرأ وفكر"، ١٩٩٣-١٩٩٤.

٦٥- وزارة التربية والتعليم، القرءاة العربية للصف الثالث من التعليم الأساسى، القاهرة، ١٩٩١/ ١٩٩٣.

٦٦- أكاديمية الإنماء التربوى، إذن العمل رقم٢، مرجع سابق، ص ٤٤.

67-Keach, Evertt and Buttes David, Environmental Studies For Grade1-3, Washington, Education Development Center, INC, 1990

-USA,IID, Illustrative Workplane for thirteen contractor Tracks,section iv,1-22

٦٨ -إذن العمل رقم (٢) مرجع سابق، س ص٦٤،٦٥.

٦٩- منى أحمد صادق سعد، مرجع سابق، ص

7

المعونة الأمريكية

لمصر أم لأمريكا

أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية الوطنية

تناول الفصل السابق مجالات المعونات المختلفة من ١٩٦١-١٩٩٠ والمقدمة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، كذلك المعونات المقدمة من مؤسسات الإقراض الدولية، بالإضافة إلى المعونات المقدمة من الدول الأجنبية الصديقة والتى كانت لها ثقل فى المساهمة فى تطوير التعليم فى مصر.

وسوف يحاول البحث فى هذا الفصل أن يوضح أثر هذا المعونات على بناء السياسة التعليمية الوطنية.

* أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية.
* أثر المعونات الخارجية على التعليم الأساسى.
* أثر المعونات الخارجية على التعليم الثانوى بشقيه .
* أثر المعونات على تطوير المناهج التعليمية.
* أثر المعونات على المؤسسات التعليمية.
* ثم ينتقل إلى الآثار الاجتماعية المختلفة للعون .

أولاً : أثر المعونات الخارجية على بناء السياسة التعليمية :

يكاد يكون هناك اتفاق فى أدبيات التربية، أن التعليم جهاز أيديولوجى يعكس فلسفة الدولة واتجاهات النظام السياسى الحاكم. والمتأمل للنظام التعليمى فى مصر منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن يجد، أنه يعكس طبيعة النظم السياسية السائدة، والتى تميزت كل حقبة منها عن الأخرى، كما سبق التوضيح فى الفصل الثانى من الدراسة.

ولتوضيح أثر المعونات الخارجية فى بناء السياسة التعليمية سيحاول البحث تقسيم مراحل السياسة التعليمية إلى حقب زمنية وفقاً لطبيعة كل مرحلة.

اتجاهات السياسة التعليمية من ١٩٦٠-١٩٧٠:

تميزت هذه المرحلة بالطبيعة الثورية حيث أوضحت السياسة التعليمية أن العمل الثورى يجب أن يكون عملاً علمياً؛ حيث أن العلم هو السلاح الحقيقى للإرادة الثورية؛ وهنا يجئ دور المؤسسات التعليمية المختلفة من تدعيم مفهوم آليات الثورة، ومن ثم

نجد أن الخطاب الرسمى ركز على الاشتراكية، وديموقراطية التعليم، وأهميته الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وعليه فقد ركزت السياسات التعليمية فى هذه الحقبة علـــى هدفين أساسيين هما:

١- هدف تكنولوجى : يعمل على إعداد القوة البشرية لمواجهة متطلبات التنمية.

٢- هدف أيديولوجى: يعمل على إعداد المواطن العربى الاشـــتراكى، بــالمعنى الــذى حددته المفاهيم الاشتراكية العربية والتى انتهجها النظام السياسى.

وقد تم وضع خطتين خمسيتين لتحقيق هذين الــهدفين؛ الأولـــى مــن ١٩٦٠-١٩٦٥، والثانية من ١٩٦٥-١٩٧٠. وقد التزمت خطة التعليم الأولى بالتوسع الكمـــى باعتباره حق يكفله الدستور لكافة أبنائه، وتعميق وتحسين العملية التعليمية باعتبــار أن التعليم هو المدخل الطبيعى لنجاح كل تنظيم سياسى واقتصادى.

وبالتالى عملت السياسة التعليمية على التوسع الكمى والكيفـــى مــن ناحيــة، وتأصيل الشخصية العربية من ناحية ثانية، وضـــرورة اعتبــار التكنولوجيــا الأســاس المحورى لتعميق العملية التعليمية لدحض التخلف من ناحية ثالثة. وقد قامت الـــوزارة بتنفيذ عدد من الجوانب لتحقيق الأهداف السابقة، والتى من أهمها إعادة بنــاء الســلم التعليمى ليصبح (٦-٣-٣(، وربط التعليم بسياسة الدولة مــن اجــل رفــع مســتوى المعيشة وزيادة الدخل القومى، عن طريق إدخال المجالات والدراسات العملية فى مناهج التعليم العام، والدعوة إلى احترام العمل اليدوى، والعناية بالتعليم الفنى بأنواعه، ونشــر نظام التلمذة الصناعية فى الشركات والمصانع ، هذا بجانب العديد من النقــاط الأخــرى التى ساهمت فى تحقيق ما ركزت عليه الخطة الخمسية الأولى للتعليم، والتى هدفت فــى الأساس الأول إلى تدعيم شرعية النظام السياسى وتدعيم مفاهيم الاشتراكية والقوميــة العربية، كما ركزت على اعتبار التعليم مسئولية الدولة، الأمر الذى خلت منه أى إشــارة على أهمية التعاون الدولى لتمويل التعليم.

كذلك، استطاعت الخطة الخمسية الأولى تحقيق أهدافها فى النواحى الكميــة إن لم تكن تجاوزتها كما أوضحتها الخطة، إلا أن الأمر لا يخلو من بعـــض الصعوبــات

التى اعترضت تنفيذ الخطة مثل الزيادة التى طرأت على أعداد الفصول نتيجة الضغط المتزايد على التعليم، والتغيرات السريعة فى أسعار مواد البناء والتجهيزات والتى قد ناهزت ٥٠%.

أما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥-١٩٧٠ فقد بدأت تأخذ منحى جديداً فى ضرورة ربط التعليم بالعمل؛ وذلك بتأكيدها على ضرورة المزج بين النواحى النظرية والعلمية فى المرحلة الإعدادية باعتبارها مؤشراً يساعد على توجيه الطلاب جهة التعليم الثانوى العام، والثانوى الفنى بشكل خاص؛ الأمر الذى يؤكده نص الخطة على الحد من القبول فى التعليم الثانوى العام والتوسع فى التعليم الفنى.

ونجد فى هذه الفترة، أن المعونات الخارجية قد اتفق مع ما رسمته السياسة التعليمية، حيث تلقت الدولة عوناً من اليونسكو لتحويل مركز التوثيق التربوى إلى مركز قومى للتوثيق التربوى لخدمة المنطقة، يدخل - فى الوقت نفسه - فى صميم عمل منظمة اليونسكو.(١)

كذلك فقد تلقت مصر معونة فى هذه الفترة من المملكة المتحدة، تركز فى تدريب المعلمين على تدريس اللغة الإنجليزية.

ولتحقيق الهدف التكنولوجى، تلقت معونة أخرى من المملكة المتحدة، لتدريب المعلمين فى مادتى الرياضيات والعلوم، وبعض الأجهزة العلمية ١٩٧٠ وبعض المنح التدريبية لمعلمى التعليم الفنى الصناعى من المملكة المتحدة. (٢)

أما بالنسبة للدول الغربية الأخرى والمنظمات الدولية، فلم يُستدل على أى معونة فى هذه الفترة. والذى كان مرجعه فى الأساس الأول إلى طبيعة النظام السياسى وموقفه من المعسكر الغربى، واتجاهه إلى المعسكر الشرقى.

وتعتبر الفترة من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٤، فترة ميلاد النظام الجديد والاستعداد لدخول حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى لم يكن بها عون للتعليم سوى من المعسكر الشرقى يتمثل فى المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر عام ١٩٧٢، وبعض الأجهزة التعليمية التى قُدمت للمناطق المحرومة، من منظمة اليونيسف (٣).

السياسة التعليمية من ١٩٧٤-١٩٩٠:

أدت التغيرات السياسية بعد حرب أكتوبر، إلى تغيرات جوهرية كان من أهمها الانفتاح على العالم الخارجية. ومن ثم فقد انعكس هذا على النظام التعليمى؛ حيث شهد بدوره انفتاحا على العالم الخارجية، وبدأت مصر فى إعادة النظر فى تمويل التعليم، والمعونات الخارجية من المؤسسات الدولية المختلفة، والدول الغربية وأمريكا. واتسمت السياسة التعليمية فى هذه الفترة ببعض المبادئ والتى تبلورت فى:

١) ثورة شاملة فى التعليم.

٢) ربط التعليم باحتياجات البيئة ومتطلبات العصر.

٣) الابتعاد عن الأساليب والأنماط التقليدية.

٤) ضرورة إعداد الإنسان المصرى، المتكامل عقلياً وروحياً وجسمياً لمواجهة تحديات العصر.

٥) ضرورة الالتحام والتكامل، بين النشاط التعليمى والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية.

٦) إمكانية قيام أنواع من التعليم المشترك بين المؤسسات التعليمية ومختلف مؤسسات الإنتاج والخدمات.

٧) وضع خطة علمية، تتلاءم مع احتياجات الواقع الذى نعيشه والمستقبل الذى ننتظره والآمال التى تتطلع إليها.

يلاحظ من العرض السابق أن السياسة العامة التى قدمتها الحكومة خلت من بعض الأطر التى كانت تركز عليها الخطط السابقة مثل مفاهيم الاشتراكية والقومية والتنشئة السياسية، بينما عملت على التركيز – كمنحى أولى – على الثورة الشاملة للتعليم، الأمر الذى يعكس فلسفة النظام الجديد و تركيزه على ربط التعليم بمتطلبات العصر. مع ملاحظة أن هذه الفلسفة قد خلت عن أى إيضاحات عن طبيعة العصر المرغوب تطويره وتلبية احتياجاته؛ وخاصة فى فترة بناء ما بعد الحرب. كذلك فقد ركزت السياسة العامة للدولة على تلبية احتياجات مليون نسمة وخاصة الغذاء، والذى

يمكن تفسيره بسبب المعونات الغذائى المقدمة من برنامج الغذاء العالمى وهيئة الإغاثة الكاثوليكية

كما أوضحت الخطة المقدمة من وزارة التربية والتعليم ، أهمية المسح الشامل لثروات البلاد بالتعاون مع الدول المتقدمة والدول الصديقة. هذا فى الوقت الذى تمت فيه الموافقة على المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لعمل بحث الخريطة التربوية فى مصر، الأمر الذى يعد تمهيدا للقيام بالأبحاث العلمية، والتى تمت بالتعاون مع بعض الهيئات والدول، والتى كان فى مقدمتها بحث الخريطة التربوية، والذى قامت به هيئة التنمية الأمريكية، وبحث التعليم الأساسى الذى قام به البنك الدولى لتطبيق نظام التعليم الأساسى .

هذا إلى جانب أن الخطة قد اتخذت الإجراءات الآتية :

١- الاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠.

٢- التوسع فى المدرسة الشاملة.

٣- الارتفاع بنسب القبول بالتعليم الفنى حتى يصل إلى ٦٠%.

ويلاحظ مرة أخرى، أن الرد المقدم من لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب قد غفل هو الآخر الكثير من النقاط الأساسية عند تناولها لقضايا التعليم العام والاستيعاب الكامل للملزمين حتى عام ٢٠٠٠ ،كذلك لم تشر اللجنة إلى أى من مشكلات التعليم الأساسى أو التعليم الثانوى، بينما ركزت على جهود محو الأمية والتعليم الفنى والمدرسة الشاملة، الأمر الذى يمكن بدوره تفسيره إلى أن صيغة المدرسة الشاملة كانت صيغة مقدمة من البنك الدولى حيث صاحب هذه الصيغة عون لإنشاء وتحويل عدد من المدارس؛ والتى كان قد تم تحويل مدرستين إحداهما إعدادية والثانية للمرحلة الثانوية بطنطا، كما تم تحويل مدرسة ثانوية أخرى فى سوهاج. (٤)

وفى فبراير ١٩٧٧ تقدم وزير التعليم ببيان إلى مجلس الشعب، يطرح فيه خطة الوزارة لفترة من ٧٧-١٩٨٠ والتى تضمنت الآتى:

١-المفهوم الشامل المتكامل؛ والذى يتحدد من خلال أربعة عناصر هى: الشمولية

والتكامل بين المستويات والنوعيات العلمية التعليمية من جهة، والتكامل والشمول بين الأجهزة المعنية بالتعليم، وبين مؤسسات الإنتاج والخدمات من جهة ثانية، والشمولية فى إعداد الفرد وشمولية الأهداف التعليمية.

٢- التعليم والبيئة؛ من خلال تجاوب وزارة التربية والتعليم مع عدد من الهيئات والوزارات المختلفة.

٣- ذاتية الفكر واستقلاله؛ والذى يتم عن طريق تطوير المناهج والكتب الدراسية وطرق التدريس وإعداد المعلم للتخلص من أساليب الحفظ والتلقين التى اعتمد عليها النظام التعليمى طوال فترات تاريخه.

٤- التعليم غير التقليدى، والذى يتحقق من خلال ثلاثة منافذ هى :

* مدرسة الفصل الواحد؛ وهذه الصيغة تساعد على القضاء على الأمية وذلك باستيعاب الأطفال الذين تسربوا من الصف السادس، أو الذين حالت ظروفهم دون الالتحاق بالتعليم.

* المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

* المدرسة الشاملة؛ وهى صيغة أخرى مقترحة لربط احتياجات البيئة المحلية بالتعليم وذلك بمزج المواد النظرية والتطبيقية.

٥- ديناميكية الحركة التعليمية؛ وهو ما يتطلب تطوير التعليم بصفة مستمرة لمواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية.

٦- المستقبلية؛ حيث يستطيع التلاميذ المشاركة بالفكر فى مختلف الموضوعات التى سيواجهونها فى المستقبل .

يلاحظ من خطة الوزارة لعام ١٩٧٧ تأكيدها على كل من مدرسة الفصل الواحد، والمدرسة التجريبية الموحدة، والتوسع فى المدرسة الشاملة. وبالرجوع إلى المعونات المقدمة لكل منهم؛ نجد أن تأكيد الوزير على المدرسة التجريبية الموحدة، والتى كانت قد تم الأخذ بها منذ ١٩٧٢ ، ومدرسة الفصل الواحد والتى كانت اليونيسف قد قدمت عونا للأخذ بها، ثم التوسع فى المدرسة الشاملة، والتى كانت مصر قد تلقت

عوناً من البنك الدولى لتطبيق نظام المدرسة الشاملة، وذلك بعد قيامه بدراسة جدوى.(٥)

اتجاهات السياسة التعليمية ١٩٨٠-١٩٩٠:

اتسمت فترة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بتغيرات فى النظام السياسى، حيث كان لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وتوتر العلاقات المصرية - العربية فى مقابل توطيد العلاقات مع الدول الغربية والمنظمات الدولية، وزيادة المديونية مع تزايد الضغط من قبل صندوق النقد بخفض ميزانية الخدمات - كما سبق التوضيح فى الفصل الثانى من البحث - أثرهم البالغ على السياسة التعليمية.

كذلك فقد كان لبروز الولايات المتحدة الأمريكية فى الساحة، دوراً بالغ الأهمية فى تغيير وتطوير الكثير من السياسات التعليمية نحو اتجاهات بعينها ستوضحها الدراسة فى حينها.

كذلك فقد شهدت هذه الفترة عدد من التغيرات الوزارية، والتى أثرت بدورها على السياسة التعليمية. حيث صدرت عدد من الاستراتيجيات حول تطوير وتحديث التعليم فى فترات متقاربة قد لا تتجاوز العامين أحيانا؛ الأمر الذى يوضح تخبط السياسة التعليمية، وعدم استقرارها، والذى كان للعون الخارجية دوراً فى تغيير هذه السياسات.

وقد أُقرت ثلاثة وثائق هامة تعكس السياسة العامة لكل منها، الأولى فى عام ١٩٨٠، والثانية عام ١٩٨٥، والثالثة عام ١٩٨٩، وقد اشتركت الوثائق الثلاثة فى كثيرٍ من النقاط، والتى كان قد تعاونت فى رسمها العديد من المنظمات مثل المركز القومى للتعليم، والمجلس القومى للتعليم، ونقابة المعلمين، ورجال الدين، التخطيط، والسكان، والاقتصاد، والقانون، والاجتماع مع وزارة التربية والتعليم. وكان من أهم النقاط التى تم التركيز عليها فى الوثائق الثلاثة هى:

١) العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

٢) التعويل على الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.

٣) التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة(٦).

وقد وضعت كل سياسة من السياسات السابقة عدد من البرامج، والمحاور لتطبيق الأهداف السابقة.

وعلى الرغم من اتفاق الوثائق الثلاثة فى الأهداف العامة، إلا أن الوثيقة الثالثة والتى كانت نتاجاً للمؤتمر القومى للتعليم عام ١٩٨٧ بمثابة الانطلاقة فى تطوير التعليم، وانعكاساً واضحاً لدور المعونات فى رسم السياسة التعليمية الوطنية.

حيث كان قد صدر عدد من أذون العمل* الخاصة بتطبيق مشروع التعليم الأساسى فى عام ١٩٨٣، والتى تتناول خطة سير العمل فى المشروع من وجهة نظر وكالة التنمية الأمريكية؛ باعتبارها الجهة المانحة للعون ؛حيث قدمت الولايات المتحدة عوناً مالياً لتطبيق مشروع التعليم الأساسى فى ١٩٨١ من خلال وكالة التنمية الأمريكية؛ والتى قد أعلنت عن مناقصة لإسناد المشروع لإحدى المؤسسات البحثية الخاصة؛ وقد رست المناقصة على "أكاديمية الإنماء التربوى" بواشنطن والتى تعمل فى العديد من مجالات الإدارة والتنظيم والتدريب والتقييم، وقد وكّلت وكالة الإنماء التربوى مؤسسة "تيم" مصر للتعاون معها فى إجراء الدراسة.

و" تيم" مصر هى الأخرى هيئة بحثية خاصة متعددة الأنشطة؛ والتى تقدم خدماتها الاستشارية فى مجالات التعليم والعلوم الاجتماعية ، حيث نشأت - كمؤسسة خاصة فى عام ١٩٧٥ - لتلبية الاحتياجات المتزايدة فى مجال الإدارة والخدمات التجارية ونظم المعلومات.(٧)

وبالفعل تم وضع تصورات لنظام التعليم فى مصر. والتى راعت استراتيجية تطوير التعليم أخذها فى الاعتبار بوصفها سياسة الوزارة للفترة المقبلة، والتى تسعى الوزارة إلى تنفيذها، بوصفها انطلاقة نحو تغيير التعليم.

ولتوضيح مدى التطابق بين ما جاء فى أذون العمل، وبين ما ورد فى استراتيجية تطوير التعليم نفرد لهما الجدول التالى :

جدول رقم (١٧)

يوضح كل من أذون العمل و محاور استراتيجية تطوير التعليم (٨)

أذون العمل	الاستراتيجية
إذن عمل رقم ٢: المنهج وإعداد المعلم	المحور الخامس: حسن إعداد المعلم وتأهيل ورفع مستواه المحور الثالث: رفع المستوى الكيفى للتعليم
إذن عمل رقم ٣: اقتصاديات التعليم الأساسى	المحور السابع: تمويل التعليم
إذن عمل رقم ٤: تصميم مدارس التعليم الأساسى	المحور الأول :توفير المبانى المدرسية
إذن عمل رقم ٥: وضع برنامج الحاسب الآلى للتخطيط والمتابعة	المحور السادس : زيادة فعالية الإدارة التعليمية
إذن عمل رقم ٦: التدريب أثناء الخدمة لمرحلة التعليم الأساسى.	المحور الخامس :حسن إعداد المعلم وتأهيله
إذن عمل رقم ٧: المعوقون فى مرحلة التعليم الأساسى	المحور الأول :رعاية المعوقين (خامسا)
إذن عمل رقم ٨: تنظيم وإدارة التعليم الأساسى	المحور السادس : زيادة فعالية الإدارة التعليمية
إذن عمل رقم ٩: المدارس التجريبية	المحور الثالث: رفع المستوى الكيفىللتعل (سابعا)
إذن عمل رقم ١٠: الأشراف التربوى (التوجيه الفنى)	المحور الثالث: رفع المستوى الكيفىللتعل (سابعا)

المصدر: من إعداد الباحثة من أذون العمل العشر، واستراتيجية تطوير التعليم.

ولتوضيح المزيد من التفصيلات المؤكِدة لوجهة النظر هنا، نستكمل بيان مـــدى التطابق فى الخطوات الإجرائية التى يتطلبها تنفيذ السياسات فى كـــلٍ منـــهما لبعـض المحاور التى برز فيها التطابق بشكل واضح:

* إذن العمل رقم (١)

يختص هذا الإذن بإدارة المشروع فى أكاديمية الإنماء التربوى فى واشـــنطن ، وفى تيم مصر حيث تضمن إنشاء مكتب المشـــروع فـــى واشـــنطن، وتأسـيس مكتـب المشروع بالقاهرة، كذلك أعمال وجلسات اللجنة التنفيذية والأمانة الفنية.(٩) .

*إذن العمل رقم (٢)

وُضع إذن العمل رقم (٢) لتقويم وضع التعليم الأساسى، وبناء نمـــوذج لطـرق التدريس ، نظراً لما ارتآه من أن مشكلة التعليم الأساسى تكمن فى أنـــه بـــالرغم مـــن المحاولات الجادة التى أفردتها الوزارة لإنجاح تجربة التعليم الأساسى، إلا أنها فشلت فى بلورة الفكرة إلى برامج محسوسة وواقعية، والتى يمكن تحقيقها من خـــلال التغـيرات الجذرية فى جسد المنظومة التعليمية من خلال المناهج والمقرارت. وبالتالى فهى عملت على :

١- إيضاح مفهوم التعليم الأساسى فى إطار القانون.

٢- اقتراح مداخل بديلة فى تطبيق التعليم الأساسى.

٣- إجراء تحليلات توثيقية.

٤- ملاحظة وصياغة التقارير، عن محاولات تطبيق التعليم الأساسى فى مجالات المنـهج وإعداد المعلم والتدريس والكتب والمواد والامتحانات.

وقد وضع إذن العمل رقم (٢) مجموعة من الاعتبارات العامة والخاصة فى خطة العمل وهى:

أ - الاعتبارات العامة:

* توليف نموذج انسيابى لتطوير المنهج وطرق التدريس بما يلائم خصـــائص التعليـم الأساسى فى مصر. حيث أن المناهج الموجودة، هى مناهج تفتقر إلى تنمية المـــهارات الأساسية وتعمل فقط على تنمية مهارة الحفظ والتذكر، هذا بالإضافة إلى أنها لا تســعى

إلى تنمية مهارات من سيتركون الدراسة إلى سوق العمل؛ الأمر الذى يتطلب قدر من المعلومات، والمهارات والاتجاهات الوظيفية، والتى تساعدهم على الالتحاق بسوق العمل. كذلك فإن التقرير يفترض أن الفئة التى ستترك الدراسة ستكون نسبتها أعلى من تلك الفئة التى ستواصل الدراسة، وأن هذه الفئة هى الفئة الحقيقة المستفيدة من التعليم الأساسى؛ وعليه فيرى التقرير أنه من الضرورى ربط الطالب بيئته المحلية، وأن تتاح له الخبرات المهنية المختلفة.

* الأمر الذى يستلزم بدوره ضرورة تغيير خطط الدراسة، والسنوات الدراسية، والتوازن بين المقررات الدراسية.
* تطوير نماذج تعليمية تلائم فلسفة التعليم فى مصر.

ب - الاعتبارات الخاصة:

١) استكمال مرحلة تخطيط التعليم الأساسى.

٢) تحديد الأهداف العامة.

٣) إعداد الخطوط العريضة للمقررات، والأنشطة المبنية على أسس قوية من حيث الأهداف والتسلسل (مصفوفة المدى والتتابع).

٤) انتقاء وسائل مناسبة للتعليم.

٥) إعداد المواد التعليمية وإجراء سلسلة من الورش التدريبية فى مجالات أدلة المعلم، دليل التطبيق، الكتب المدرسية، تقويم التلاميذ، إعداد مدربى المعلم .

ويقترح إذن العمل رقم (٢) مجموعة من التوصيات تعدت المنهج وإعداد المعلم - والذين قد وضعا الإذن من أجلهما - ومن هذه التوصيات العمل بمدخل النظم فى تغيير نظام التعليم؛ حيث أن المدخل المقترح يتعامل مع المنظومة التعليمية باعتبار أن تشكيلها وصياغتها يتم بواسطة عدد من المكونات المتصلة، والتى تكون فى علاقات متبادلة، وبالتالى فإنه من الواجب الأخذ فى الاعتبار عند التغيير أن جميع محتويات المنظومة تتغير، والتى تتكون من الأهداف والتقويم والمنهج فى شكل دائرى.

ويضيف إذن العمل أنه من مميزات مدخل النظم أنه يساعد على النظرة إلى

التعليم باعتباره نظاماً مفتوحاً على المجتمع، ومن ثم فإن التغيير المطلوب يضـــع فــى اعتباره الوضع الكلى للمجتمع من حيـــث أهدافـــه، وتوقعاتـــه المســـتقبلية، وظروفـــه الاقتصادية والاجتماعية، والاحتياجات الآنية والمستقبلية؛ وبالتالى سوف يتطلب مدخـــل النظم فى تطبيقه على نظام التعليم فى مصر، تحليلاً للعلاقـــات القائمـــة بيـــن التعليـــم، والمؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل أسواق العمل، المواطنين، الأحزاب، المؤسســـات الدينية، المؤسسات العسكرية، المؤسسات العمالية...إلخ.

ومن ثم فإن إذن العمل رقم (٢)، ينصح باستخدام مدخل النظـــم فـــى تطبيـــق وصياغة القوانين المستقبلية بشأن التعليم الأساسى.

كذلك فقد تناول إذن العمل أهداف التعليم الأساسى، وإلى أى مدى تدرس المـــواد المختلفة، وما هى المهارات والخبرات المراد إكسابها للطـــلاب؛ وعليـــه فـــهو يقـــترح مجموعة من المهام لتحقيق أهداف التعليم الأساسى والتى تتلخص فى:

١-تحليل الدراسات المستقبلية المتاحة التى تتناول التغيير.

٢-المراجعة المستمرة للأهداف الاختيارية.

٣-تحديد وتطوير قوائم معايير البناء والاختيار.

٤-مراجعة مصادر المحتوى الثقافى.

٥-تطوير منهج عام يضم قائمة بمخرجات التعلم المستهدفة للتعليم الأساسى.

٦-بدء تحويل هذه المخرجات إلى أهداف عامة لكل مادة دراسية.

ويفرد إذن العمل بنوداً أخرى لتنفيذ المهام بجانب المهام السابقة، والتى يؤكد فيها على:

١) ضرورة توجيه الاهتمام إلى الهيكل التنظيمى لمدرسة التعليم الأساسى حيث يقـــترح الأنماط المختلفة للهيكل، وهذه الأنماط تتكون من ٦-٦، أو ٩-٣ أو ٦-٣-٣ أو ٥-٣-٤.

٢) بناء خطة إجرائية شاملة مع مبرراتها لبرنامج التعليم الأساسى.

٣) تحديد الوقت (العمر) الذى تقدم فيه المادة.

٤) تقرير طول العام الدراسى والأسبوع المدرسى وطول الحصص.

كذلك يقترح إذن العمل رقم (٢) بعض الأولويات والتوصيات التى يتعين توفيرها لوزارة التربية والتعليم منها :

توفير جميع الإحصاءات بالوزارة، والتى يجب أن تتضمن بجانب البيانات الأساسية (السن، الجنس، المكان : ريف/حضر) المستوى الاجتماعى والاقتصادى وتطورهما؛ على أن تُجرَى مسوحاً سنوية على الطلبة للوقوف على أسباب الاستمرار، أوترك المدرسة. ولكى تتم الخطوات السابقة يجب دعم مركز التوثيق الخاص بالأمور السابقة باستخدام أحدث التكنولوجيا.

أما بخصوص إعداد المعلم، فيقترح الإذن ضرورة الربط والتطوير بين كل من دور المعلمين وكليات التربية لضمان كفاءة تدريب معلمى وإدارى التعليم الأساسى.(١٢)

من العرض الموجز السابق نرى أن إذن العمل رقم (٢) والذى يهدف إلى المنهج وإعداد المعلم؛ تطرق إلى كافة جوانب المنظومة التعليمية من حيث المداخل الواجب إتباعها، والهيكل التنظيمى للوزارة، والهيكل التنظيمى لمدرسة التعليم الأساسى، وتعديل السلم التعليمى، ثم تطرق فى مواضع متفرقة إلى المنهج وإعداد المعلم، اللذين هما الهدف الرئيسى الذى وضع من أجله التقرير.

وإذا كانت هناك بعض الأمور الطيبة فى الإذن، إلا أن ما تم تطبيقه فى السياسة التعليمية يثير بعض التحفظات.

وبالمقارنة مع ما ورد فى استراتيجية تطوير التعليم؛ نجد أن الاستراتيجية تبنت مدخل النظم حيث أشارت إلى وضع التعليم الحيوى داخل البناء الاجتماعى؛ والذى يجب أن يشمل التطوير والإصلاح كافة مكونات هذا البناء الاجتماعى، بجانب مكونات النظام التعليمى نفسه من مناهج وإدارة، وطرق تدريس، وكتب دراسية...الخ،كذلك ضرورة الأخذ أن يتم هذا التطوير من أجل النظرة المستقبلية.

وعليه فإنه يجب مشاركة المؤسسات السياسية والاجتماعية وقطاعات العمل والأحزاب والمؤسسات الدينية؛ والتى تم بالفعل مشاركتهم فى المؤتمر القومى للتعليم، والذى عقد فى يوليو ١٩٨٧. أما ما ورد فى إذن العمل رقم (٢) بشأن المعلومات

وضرورة تطوير مركز المعلومات، والأخير سيتم التعرض له مع إذن العمل رقم (٥).

أما بالنسبة لإعداد المعلم فقد أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة تطوير دور المعلمين والربط بينهم وبين كليات التربية، بُغية توحيد مصادر إعداد المعلم والذى سنتناوله بشكل أكثر تفصيلا عند التعرض لإذن عمل رقم (٨).

* إذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى فى مصر(١٣)

أعِد إذن العمل رقم (٣) بهدف دراسة متطلبات التعليم الأساسى وتقدير اقتصادياته، واقتراح البدائل المختلفة لتقليل تكلفة تعليم الطالب، وزيادة فاعلية التعليم عن طريق : دراسة تدفق الطلاب والتسرب وكثافة الفصول ونظام الفترات. وبالتالى، خرج الإذن بتقديم بدائل لنظام متكامل لميزانية التعليم الأساسى، وتقليل نظام الفترات، وتخفيف كثافة الفصول.

ولدراسة اقتصاديات التعليم بدأ الإذن بشرح مفهومى الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للنظام التعليمى. حيث عرف الكفاءة الخارجية للنظام التعليمى : بأنها تعتمد على فرضية أساسية فحواها أن التعليم – أو أنواع معينة منه – تؤدى إلى زيادة إنتاجية العامل، إلا أنه من الأمور الصعبة تحديد المستفيد من زيادة الإنتاجية، وخاصة فى بلد كمصر بها العديد من القوى الاقتصادية التنافسية، والتى بلغت من القوة بحيث جعلت العامل الماهر هو المستفيد الفعلى من التعليم، وعليه فإن إذن العمل رقم (٣) يوصى بزيادة التوسع فى البرامج التعليمية ذات العائد المرتفع سواء بالنسبة للعمالة التى يتم تشغيلها فى الداخل، أو للعمالة التى يتم تصديرها للخارج، وبالتبعية إلغاء البرامج ذات العائد المنخفض بغض النظر عن المستفيد الفعلى من التعليم.

أما بالنسبة لمفهوم الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى؛ فهو يعنى مدخلات النظام من تلاميذ المعلمين، والموارد مالية

ومن ثم فقد تناول إذن العمل رقم (٣) نسب التلاميذ المقيدين والمتسربين والباقين للإعادة كما تناول المعلمين والفصول، كذلك خطة التنمية فى مصر للفترة من ٨١/٨٢– ٨٦/٨٧ ثم خرج الإذن بالعديد من التوصيات كما يلى :

أ - توصيات خاصة بالتمويل :

أوضح الإذن أن ميزانية التربية والتعليم فى مصر، أقل من الحد الأدنى الضرورى لإحداث التعليم المرغوب، فى الوقت الذى يصعب فيه زيادة ميزانية التعليم من ميزانية الدولة للخدمات..

وعليه فإن أحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة : هو إضافة موارد محلية للدخل القومى عن طريق إسهامات أولياء الأمور بما يمكن وزارة التربية والتعليم من استعادة توجيه تدفق هذه الأموال للمدرسة؛ بمعنى تحويل الإسهام الخاص إلى إسهام عام؛ حتى يستطيع جميع الأطفال الاستفادة منه سواء الأسر الميسورة أو الأسر المنخفضة الدخل.

ولكى يتم تحويل اتجاه هذه الأموال فيمكن لوزارة التربية والتعليم إنشاء صندوق محلى لتمويل التعليم بالجهود الذاتية، أو فرض ضريبة محلية على مستوى الإدارة المعاونة الجزئية للمدارس الابتدائية والإعدادية.

ب - توصيات خاصة بالكفاءة الداخلية:

يرى إذن العمل رقم (٣) أن مشكلتى الرسوب والتسرب هما من معوقات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمى، ومن ثم فإن الأسباب الرئيسية لمشكلة التسرب هى الحاجة إلى العمل، وسوء التغذية؛ ومن ثم فإنه يمكن التغلب على المشكلتين بتوفير قدر مناسب من الإعانات.

أما بالنسبة لمشكلة الرسوب فيقترح الإذن إلغاء إعادة السنة الدراسية فى الصفين الثانى والرابع وتوفير المبالغ المنصرفة؛ على أن تستخدم المبالغ التى تم توفيرها من إلغاء هذا النظام فى برامج التعليم العلاجى.

ج - توصيات تخص نظام المعلومات فى التعليم الأساسى:

يعيد إذن العمل رقم (٣) التأكيد على ضرورة وجود نظام معلوماتى كفء باستخدام التكنولوجيا لتحسين الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الأساسى. ويقترح الإذن أن يعمل نظام المعلومات على توضيح العلاقة بين الوضع الاقتصادى والاجتماعى كمتغير

مستقل، بين مستوى التحصيل فى مدارس معينة.(١٤)

وبمقارنة ما جاء فى إذن العمل رقم (٣) بما ورد فى استراتيجية تطوير التعليم وما تم تنفيذه، نجد أن الاستراتيجية فى المحور السابع قد تناولت ميزانية التعليم، وركزت على دور القطاع الخاص من خلال المدارس الخاصة من ناحية، وعلى دور المجتمع باعتباره المستفيد من التعليم من ناحية أخرى، و بالتالى فهو يتحمل قسطاً من أعباء موارد التعليم، وقد أوضحت الاستراتيجية فى خطة التنفيذ المتبعة الآتى:

١- زيادة الموارد المخصصة للتعليم.

٢- اعتبار التعليم الفنى وحدات تعليمية إنتاجية تقوم بعمليتى الإنتاج والتعليم فى وقت واحد.

٣- الحصول على قروض ميسرة من البنك الأفريقى للتنمية والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

٤- الحصول على منح من الدول الأجنبية.

٥- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين.

٦- إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، وتتكون موارد الصندوق من : تحصيل طوابع بريد، ورسوم إضافية، وسندات بناء المدارس، ونسبة من حصيلة الغرامات المحصلة من مخالفات أعمال البناء، ونسبة من حصيلة حساب الخدمات بالمحافظات والمدن والقرى (١٥)

ومن الجدير بالذكر أن ما ورد فى إذن العمل رقم (٣) من إعادة نفقات التعليم وما ورد بخصوص الجهود الذاتية، نجد أن هناك اتفاقاً بينه وبين سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، حيث تشير دراسة للبنك الدولى إلى أن دور كل من القطاع الخاص والمحليات ومساهمات أولياء الأمور وتنويع مصادر تمويل التعليم، تعد من الأمور الهامة التى يجب التعويل عليها فى حل مشكلات التمويل فى التعليم الأساسى ،كذلك بالنسبة العادة نفقات التعليم والتى أشارت إليه دراسة أخرى نصح بها البنك الدولى (١٧).

أما بخصوص ما أوصى به الإذن من إمكانية فرض الرسوم والضرائب، فهى تعتبر كذلك من السياسات الأساسية التى يركز عليها كل من البنك الدولى وصندوق النقد

الدولى أيضاً. (١٨)

وقد تم الأخذ بهذه التوصيات حيث تم فرض العديد من الرسوم نلخصها فى الآتى:

أ – قرار وزارى رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣٠ بشأن قيمة دمغة وتكلفة وطبع وتحرير الشهادات الدراسية العامة.

المادة الأولى :

عند تسليم الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح فى أحد امتحانات الشهادات العامة يحصل المبلغ الآتى :

شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى	٧ جنيه
شهادة إتمام المدرسة الثانوية العامة ودبلومات المدارس الفنية نظام الثلاث سنوات	٩ جنيه
دبلومات المدارس الفنية نظام السنوات الخمس والدراسات التكميلية الصناعية ودبلوم المعلمين والمعلمات	١١جنيه

ب – قرار وزارى رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٣٠ بشأن رسوم استخراج البيانات والتصديق على الشهادات الدراسية.

المادة الأولى:

عند طلب استخراج بيان نجاح فى امتحانات الشهادات العامة أو التصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح، أو الشهادة الأصلية ، يحصل من التلميذ المبلغ الآتى :

طلب تصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح، أو التصديق على الشهادة الأصلية لتقديمها خارج مصر	٢,٧٥
استخراج بيان باللغة العربية	٣,٧٥
استخراج بيان نجاح مترجم بلغة أجنبية ومصدق عليه لتقديه داخل مصر	٤,١٥
استخراج بيان نجاح مترجم ومصدق عليه لتقديمه خارج مصر	٤,٥٥

ج – قرار وزارى رقم ١٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٨/٧

ورد فى الفقرة (٦) من المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩ –

الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية – يلصق طابع تعليم قدره جنيه، على الاستمارات وطلبات الحصول على الشهادات والمستخرجات: التى تقدم إلى وزارة التربية والتعليم أو إلى المديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية الموضحة، و هذا كما يلى :

* طلب التقدم لامتحان النقل من الخارج.
* شهادة نجاح فى امتحان النقل من الخارج.
* التصديق على الاستمارة البيضاء الدالة على النجاح.
* التصديق على الشهادة الدراسية.
* طلب شهادة إثبات قيد بالمدرسة.
* طلب شهادة حسن سير وسلوك.
* طلب استخراج بطاقة شخصية.
* طلب تأجيل التجنيد.
* طلب الالتحاق بالقسم الداخلى عدا مدارس التربية الخاصة.
* طلب التحويل من المدرسة الرسمية(١٩) .

يلاحظ من العرض السابق أن ما اتخذته الاستراتيجية من إجراءات لتمويل التعليم والذى تبلور فى فرض رسوم جديدة على التعليم، هو صدى لتوصيات إذن العمل رقم (٣) والمتفقة مع توصيات كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

إذن العمل رقم (٤)

أعِد إذن العمل رقم (٤) لاقتراح تصور تصميم مدارس التعليم الأساسى، على أن يقوم بمسح عينة من المبانى القائمة لمدارس التعليم الأساسى فى ضوء الاحتياجات والمنهج والأنشطة.

بالإضافة إلى مسح مواد البناء المحلية ومكونات البناء المتاحة للاستخدام فى بناء المدارس الجديدة، والتى تقلل من التكلفة وتساعد على التوافق بين المدرسة والبيئة المحلية، وتصميم نماذج بديلة لمدارس التعليم الأساسى (٩ صفوف) لكى تصلح

للمناطق الريفية والمدينة. ووضع معايير اختيار المكان والخامات ومواد البناء وكافة الحاجات اللازمة للتصميمات البديلة للمدارس الجديدة.

وقد أوصى إذن العمل رقم (٤) بضرورة مراعاة الآتى:

١) ضرورة وجود مجموعة مركزية، للقيام بالبحث والتصميمات وتساند السلطات المحلية للتعليم. وأن تكون هذه المجموعة جزءا متكاملا من وزارة التربية والتعليم.

٢) ضرورة عمل سياسة شاملة لتجديد ورفع الكفاءة، بتقديم الرسوم والتصميمات والتوجيهات.

٣) توحيد المدارس للتأكد من الضبط والتحكم فى التكلفة.

٤) مراجعة البرامج المدرسية لتنشيط المبانى المدرسية.

٥) تحليل وبحث ونشر، المعايير القياسية للمدارس المصرية مع تقدير الاختلافات المكانية.

٦) ضرورة أن تستخدم المدرسة طوال العام بحيث تتكامل مع البيئة المحلية، وحافزا لمشاركة المجتمع وذلك من خلال نادى صيفى ،مركز شباب، وحدة إسعاف .

٧) يجب دراسة مواد البناء دراسة مستفيضة.

٨) إتباع الطرق الحديثة فى البناء، مع إعطاء الاهتمام للمبانى سابقة التجهيز.(٢٠)

وبمقابلة ما جاء فى السبق، بما ورد بخصوص المبانى المدرسية فى استراتيجية تطوير التعليم نلاحظ أن الاستراتيجية انتهجت نفس خطوات العرض : حيث عرضت مشكلات الأبنية التعليمية فى جميع مراحل التعليم والكثافة والعجز فى المبانى المدرسية، ثم خرجت الاستراتيجية بما أوصى به إذن العمل رقم (٤) من إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ باعتبار هذه الهيئة من المرافق ذات الطبيعة الخاصة ولذلك فهى هيئة مركزية تختص بتخطيط وإقامة المبانى التعليمية.

وقد عقدت الهيئة ندوة تخصصية عن تطوير المبانى فى الفترة من ٢٢ مايو – ٢٥ مايو ١٩٨٩، حيث خرجت الندوة بمجموعة من التوصيات موجزها فى الآتى:

١) ضرورة توائم المبنى مع المفاهيم التربوية الحديثة.
٢) ضرورة توائم المبنى مع إدخال مناهج جديدة.
٣) أن تؤخذ طرق التدريس فى الاعتبار عند تصميم المبانى.
٤) أن يُمكن المبنى المدرسى، من تقسيم الطلاب إلى مجموعات، طبقاً لنتائج الاختبارات الشخصية والعلاجية.
٥) أن يتيح المبنى الفرصة لتأكيد دور المدرسة كمركز إشعاع ثقافى وعلمى ،كذلك دورها فى خدمة البيئة.
٦) أن يستجيب المبنى لمقومات الطابع المحلى والإقليمى.
٧) ضرورة تطوير واستحداث نظم بناء، تحقق الأهداف المطلوبة فى إطار المواصفات.
٨) محاولة وجود حلول معمارية غير تقليدية، تناسب مهام النوعيات المختلفة لنظم البناء الحديثة .
٩) مراعاة استخدام الأسس المطلوبة فى التصميم المعمارى لمناسبة طرق البناء الحديثة (٢١) .

ويتضح من العرض السابق عدداً من النقاط التى يجب التوقف عندها وهى: اللجوء إلى الخبرة الأجنبية لوضع مواصفات المبانى التعليمية، الأمر الذى يعنى فى مضمونه عدم الوثوق فى الخبرات والكفاءات المصرية فى مقابل الاعتراف بالخبرات الأجنبية من جهة، واستنزاف قدرا من المال لايستهان به كان من الممكن توظيفه بشكل أكثر فاعلية من جانب أخر.

كذلك فإننا نجد أن ما جاء فى الاستراتيجية بخصوص الأبنية التعليمية، هو ما أوصى به إذن العمل هذا، وما كان على الندوة التخصصية إلا صبغ القرارات وخطط العمل بالشرعية والمشاركة فى اتخاذ القرار.

إذن العمل رقم (٥)

اختص إذن العمل رقم (٥) بوضع برنامج للحاسب الآلى للتخطيط والمتابعة .
وقد اعتمدت الباحثة فى هذا الإذن على ما جاء فى التقرير الختامى لأكاديمية الإنماء

التربوى حيث تعذر الحصول على الإذن الخامس لسرية بعض ما جاء فيه.(٢٢)

وقد كان الهدف من إذن العمل الخامس هو : وضع برنامج للحاسب الآلى للتخطيط والمتابعة، على أن يتضمن مدخلات ومخرجات النظام التعليمى، ليسر على المخططين والمسئولين اختيار البديل الأفضل للقرارات المتعلقة بالتعليم الأساسى.

وعليه فقد أوضح إذن العمل مخرجات نظام المعلومات بحيث شمل الآتى :

١) وضع برنامج لنظام التخطيط التربوى فى التعليم الأساسى، باللغتين العربية والإنجليزية يعتمد على المعطيات الحالية، والمستقبلية .

٢) تدريب عشرة من العاملين بالوزارة، على وضع برامج الحاسب الآلى وتعديلها وتحديث المعلومات وتدريب المسئولين بالإدارات فى المحافظات والمناطق المختلفة.

وقد استعرض إذن العمل رقم (٥) الخدمات الواجب اتخاذها، والتى تتلخص فى أن تعين الأكاديمية الخبراء المطلوبين لكل من المراحل الآتية :

* وضع وتنظيم عمليات بنك المعلومات من خلال استراتيجية متكاملة.
* وضع النظام وتعديلاته.
* تشغيل النظام.
* التدريب.
* التقويم والمتابعة.

وقد تم بالفعل تنفيذ بعض الإجراءات مثل : شراء أجهزة الكمبيوتر من أمريكا، وشحنها إلى الوزارة، وتوزيعها على الوزارة وبعض المحافظات (٢٣) .

ومن المرجح أن الاستراتيجية قد أولت عناية خاصة بمراكز المعلومات، حيث اهتمت بضرورة وجود نظم للمعلومات فى كافة مناحى المنظومة التعليمية، حيث تناولتها فى المحور الخاص بالإدارة المدرسية من ضرورة استحداث نظام متكامل قائم على استخدام الكمبيوتر للمعاونة فى اتخاذ القرار على أن يقوم بجمع البيانات وتخزينها واسترجاعها. بالإضافة إلى بعض من المهام الإدارية والفنية؛ كبناء قاعدة البيانات الخاصة للعاملين، ونماذج لتحليل مشكلات تخطيطية وسياسية محددة، مع ضرورة

تدريب موظفى الوزارة على استخدام الكمبيوتر لمساعدة متخذ القرار (٢٤).

ومرة أخرى نجد أنه على الرغم من أهمية المعلومات فى اتخاذ القـــرار والتـــى تعتبر من الأمور الأولية لمتخذى القرار فى عصر المعلومات والتكنولوجيا، وتوافر عـــدد من أخصائى المعلومات المصريين الذين قاموا بدراسات حول نظم المعلومات وأهميتـــها، وعول عليهم القيام ببناء كثير من هذه النظم، إلا أنه مرة أخرى تم الاعتماد على الخبرة الأجنبية والأخذ بتوصياتها على حساب الخبرات والكفاءات المصرية.

إذن العمل رقم (٨)

صمم إذن العمل رقم (٨) لإعداد خطة لتحليل الهيكل التنظيمى بوزارة التربيـــة والتعليم، بغية تعرف مواطن الضعف والقوة فى الهيكل التنظيمى القـــائم، الأمـــر الـــذى تطلب وصف وظائف الأعمال المختلفة وتقسيم العمـــل، وتحديـــد مســـئوليات التنفيـــذ، واقتراح هياكل وظيفية بديلة للعمل على زيادة فاعليـــة الـــوزارة فـــى مجـــالات وضـــع الأهداف، وصياغة السياسات والاستخدام الأمثل للمصـــادر المتاحـــة، وتوزيـــع القـــوى العاملة، وإجراءات اتخاذ القرار وجمع المعلومات.

وقد قام إذن العمل رقم (٨) بدراسة الوضع القائم؛ وبناء عليـــه قـــد رؤى أن اتجاهات التطوير يجب أن تضع فى اعتبارها التكامل الرأسى لأجهزة التعليم الأساســـى، والتنسيق الأفقى على أن يكون :

أ – التنسيق الرأسى على النحو التالى :

١) استحداث وظيفة وكيل مديرية التعليم الأساسى، حيث يوكل إليـــه كـــل مـــا يتعلـــق بالتخطيط والتوجيه والمتابعة والإشراف على جميع شئون التعليم الأساسى على مستوى المحافظة ،ويتبعه مكتب فنى للتعليم الأساسى.

٢) استحداث وظيفة وكيل إدارة للتعليم الأساسى، وتكون مهمته تولى كل شئون التعليـــم الأساسى بالإدارة وأيضاً يتبعه مكتب فنى للتعليم الأساسى.

٣) استمرار استقلال كل من المدرسة الابتدائية والإعدادية، مرحليـــاً، مـــع تدعيـــم دور مجلس إدارة المدرسة فى إدارة العملية التعليمية.

ب – أما على المستوى الأفقى :

١) تشكيل مجلس نوعى للتعليم الأساسى على مستوى ديوان عام الــــوزارة، علـــى أن تكون مهمته وضع ومتابعة خطط وبرامج التعليم الأساسى.

٢) تشكيل لجان مماثلة على مستوى مديرية التربية والتعليم.

وقد عمل إذن العمل رقم (٨) على توضيح كافة الأمور المتعلقــــة بـــالإدارة التعليميـــة، وعنت خطوات العمل فى هذا الإذن بدراسة الأوضاع القائمة، واتجاهات تطويرهـــا فـــى النواحى التالية :

١- الهيكل التنظيمى القائم.
٢- تحديد الأهداف، ورسم السياسات.
٣- نظام المعلومات.
٤- الموارد البشرية.
٥- القيادة.
٦- تقييم الأداء.
٧- التدريب.
٨- الحوافز.
٩- العلاقات مع المحليات.

وقد خرج الإذن بتوصيات فى كل مجال على حدة، نستعرضها فى إيجـــاز علـــى النحو التالى :

أ – بالنسبة للهيكل التنظيمى للوزارة :

اُقترح أن يكون الهيكل التنظيمى للوزارة على عدة مستويات وهى:

– على المستوى المركزى (الوزارة) وتضم :

* المجلس النوعى للتعليم الأساسى.
* الإدارة العامة لتخطيط التعليم الأساسى.
* الإدارة العامة لتنسيق التعليم الأساسى.

- مستوى مديرية التربية والتعليم بالمحافظات: حيث يضاف للتنظيم القائم :
وكيل المديرية للتعليم الأساسى، ويتبعه مكتب فنى للتعليم الأساسى بالمديريـــة، تكـــون مهمته الإشراف على إدارة التعليم الابتدائى والإعدادى ودور المعلمين والمعلمات.
- على مستوى الإدارة التعليمية : حيث يضاف للتنظيم القائم :
وكيل الإدارة التعليمية للتعليم الأساسى؛ ويتبعه مكتب فنى لـــلإدارة التعليميـــة. ويقـــوم بالإشراف على قسم التعليم الابتدائى، وقسم التعليم الإعـــدادى، والمـــدارس الابتدائيـــة والإعدادية.
ب - بالنسبة للنظم وأساليب العمل:
- تحديد الأهداف ورسم السياسات واتخاذ القرارات :
(الخطة التعليمية - السياسة التعليمية - المناهج والكتب والوسائل التعليمية - التوجيـــه المستقبلى للتعليم - تطوير إمكانيات البحوث - البرامج التعليمية الجديدة- اللامركزية)
- نظام المعلومات:
(جمع البيانات -معالجة البيانات -تداول البيانـــات -معلومـــات إضافيـــة للإحصـــاءات الداخلية للمدارس)
- تنمية القوى البشرية:
(إعداد معلمى التعليم الأساسى - القيادة الإدارية وقيادة المؤسسات - التعيين والنقـــل والترقية - التدريب أثناء الخدمة - تقويم أداء العاملين وتعينهم وترقياتهم - التعـــاون المشترك بين مسئولى التعليم الأساسى على المستوى المحلى)
ج - اتجاهات التطوير المستقبلية :

ولكى يتم تحقيق الأهداف السابقة فيتعين الأخذ بالتوصيات التالية :

١) تطوير جهاز التخطيط الاستراتيجى بعيد المدى ؛ لتوافق أهداف التعليم مع التنمية .

٢) لا مركزية إدارة العمليات الجارية من الوزارة إلى المحافظات والمستويات المحليـــة؛ لمساعدة الوزارة على تحقيق مزيد من الابتكارية والقدرة على النظرة المستقبلية.

٣) دراسة القوى العاملة لتحديد الأعباء الوظيفية، ووضع توصيف وظيفى فى ظل هيكـل

تنظيمى متناسق، يعكس العمليات اللامركزية.

٤) إنشاء نظام إدارة الأفراد لتقويم الأداء؛ يقوم على اختيار القيادات على أساس الجدارة مقابل الأقدمية.

٥) وضع نظام للمستقبل الوظيفى، يكفل وصول المعلمين إلى المستويات الإشرافية والقيادية.

د - خطة التطوير :

وكما اتضح من التوصيات السابقة، أنها تضمنت كافة المستويات- بدءا من مستوى الوزارة حتى مستوى المدرسة - فإن التطبيق يجب أن يتم فى مراحل تبدأ بالتجريب على نطاق جغرافى محدد، يتم على أساسه اختبار مدى فعالية الخطوات السابقة. ومن ثم فقد وضع إذن العمل رقم (٨) خطة لتطبيق التوصيات السابقة على أن تتم على ثلاث مراحل على النحو التالى :

* المرحلة الأولى خلال العامين ١٩٨٨/٨٧-١٩٨٩/٨٨

ويتم فى هذه المرحلة :

- إنشاء مجلس نوعى للتعليم الأساسى.
- تطوير تنظيم الإدارة المركزية للتعليم الأساسى .
- تطوير تنظيم عناصر التعليم الأساسى على مستوى المديرية والإدارة التعليمية والمدرسية بمحافظتين تمثل إحداهما الدلتا، والأخرى الصعيد.
- تطوير أساليب وإجراءات العمل بالأجهزة والوحدات السابقة.

* المرحلة الثانية خلال العامين ١٩٩٠/٨٩-١٩٩١/٩٠

ويتم فى هذه المرحلة تعميم التطبيق على ٦-٨ محافظات تمثل مختلف الأقاليم .

* المرحلة الثالثة خلال العام الدراسى ١٩٩٢/٩١ وما بعده.

ويتم فى هذه المرحلة تعميم التطبيق على كافة المحافظات.

هذا بالإضافة إلى أن إذن العمل رقم (٨)، قد أوضح فى خطة التطبيق كيفية

اتخاذ القرارات المنوطة لتنفيذ ما سبق، ومسئولية القائم على تنفيذها (مدير إدارة، وكيل وزارة،... الخ)، وطبيعة كل قرار .

وبمقابلة ما سبق بما جاء فى الاستراتيجية، فى محورها السادس الخاص بفعالية الإدارة التعليمية، نجد أن الأخيرة قد عنت بالمبادئ الآتية :

١- مركزية التخطيط والمتابعة.

٢- لا مركزية التنفيذ والمتابعة فى المديريات التعليمية.

٣- تدعيم إدارة المدرسة.

٤- تحديث الإدارة التعليمية على اختلاف مستوياتها (المركزية واللامركزية).

٥- سهولة الاتصال بين عناصر الهيكل التنظيمى الإدارى والفنى، من خلال التنسيق الرأسى والأفقى .

٦- تقويم مسار العملية التعليمية.

ولتنفيذ المبادئ السابقة راعت الاستراتيجية أن تكون خطوات التنفيذ كالتالى :

١) إنشاء إدارة مركزية للتخطيط التربوى :

وتهدف هذه الإدارة إلى :

* جعل التخطيط وظيفة مترابطة و متكاملة للمعاونة فى اتخاذ القرار.

* تطوير النظم والبرامج بأهداف التحليل المقارن بين الأهداف المعلنة للدولة والاحتياجات الفعلية للأفراد.

* تحديد أهداف الملتحقين والخريجين من المدارس، بما يوافق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للنظم والبرامج .

* وضع سياسات مساندة للبرامج، وتأسيس الهياكل والإجراءات الإدارية، للتأكد من كفاءة تنفيذ الأهداف.

* زيادة المنافع التعليمية.

* تحسين نوعية التعليم وزيادة الخدمات، للحد من الرسوب والتسرب.

* تنمية الموارد البشرية.

وتقوم هذه الإدارة المركزية بـــ:

- تحليل السياسات.
- البحوث والإحصاء.
- تكلفة وتمويل التعليم.
- التنسيق والمتابعة.

٢) إنشاء شبكة تربط الديوان العام بالمديريات التعليمية :

وتهدف هذه الشبكة إلى استحداث نظام معلوماتى متكامل للمعاونة فـــى اتخـــاذ القرارات، وقد تم ربط الديوان العام بالتليفاكس لسهولة إرسال النشرات والقرارات إلـــى المديريات التعليمية.

٣) تأسيس المشروع القومى لتطوير المبانى التعليمية:

ويمكن هذا المشروع وزارة التربية والتعليـــم مـــن التحكـــم فـــى المواصفـــات والمعايير القياسية لتشييد المبانى المدرسية والتأكد من مطابقتها مع الأهداف التعليميـــة المختلفة، وبالفعل فقد تم استصدار القرار رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء هيئة الأبنيـــة التعليمية.

٤) مساهمة مجالس الآباء مع إدارة المدرسة :

وقد تم تعديل القرار الوزارى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٥ فى سنة ١٩٨٨، بشـــأن مجالس الآباء والمعلمين منظماً لاختصاصات هذه المجالس وتشكيلها.

٥) إعادة تنظيم الهيكل الوظيفى للديوان العام :

تشير استراتيجية تطوير التعليم، إلى أن إعادة تنظيم الهيكل الوظيفى وديـــوان عام الوزارة تعد من أهم الدراسات القطاعية المطلوب تنفيذها، باعتبارها أهم الضوابـــط الهيكلية اللازمة لنجاح الخطة.

ومن المبررات التى أوردتها الاستراتيجية لتغيير تنظيم الديوان العام ما يلى :

* الازدواجية؛ حيث يوجد عدد من الجهات التى تقوم بالوظائف المتشابهة مثل البحـوث، والتدريب، المناهج، والإحصاء؛ الأمر الذى يؤدى إلى خلق الكثير من المنازعات حـــول

مسئولية كل جهة؛ ومن ثم ضعف الرقابة.

* التضخم الوظيفى؛ حيث لا يوجد تصنيف واضح كما لا يوجد معايير للأداء يمكن قياسها وضبطها وتقويمها.

* ضعف أجهزة المعلومات؛ الأمر الذى يؤدى بالتبعية إلى ضعف كفاءة القرار؛ والتى تؤدى إلى نقض القرار بعد استصداره بفترة قصيرة.

* بطء التنفيذ؛ بسبب استخدام الوسائل اليدوية فى العمليات الإدارية.

* عدم التكامل بين أجهزة البحث وأجهزة التخطيط؛ وتوجيهها فى إعادة رسم السياسة التعليمية

* شغل لوظائف القيادية وفقاً للأقدمية؛ وعدم وجود نظام العداد وتدريب القيادات التربوية.

٦) إنشاء مركز للمعلومات الآلية :

أدت الزيادة المطردة فى الطلب على التعليم، إلى زيادة أعباء المسئولين فى الوزارة، الأمر الذى أدى بدوره إلى ضرورة وجود نظام معلوماتى للقيام بالمهام الإدارية المختلفة التى تتطلبها عمليات الإدارة.

ويهدف مركز المعلومات الآلية إلى تحقيق الآتى:

- زيادة فعالية وكفاءة الأعمال الإدارية.
- تأسيس هياكل إدارية، ومراقبة تنفيذ الأهداف التنظيمية وفق الاتجاه المرغوب.
- خلق الموارد البشرية والفنية اللازمة لتطوير و تحسين نظم آلية للمعلومات الإدارية بالوزارة.
- تكامل النظام المركزى مع الأنظمة الفرعية فى المديريات التعليمية المختلفة.

٧) تدريب القيادات التربوية العليا:

يعتبر تدريب القيادات التربوية العليا هو مفصل الإصلاح التربوى، لأن القيادة التربوية العليا هى المسئولة عن تحقيق الأهداف داخل القطاعات الجزئية ويتم التدريب فى المجالات التالية :

* التخطيط التربوى.
* الإدارة التربوية.
* اقتصاديات التعليم.
* تطوير المناهج.
* التدريب أثناء الخدمة.
* تكنولوجيا التعليم.
* تنظيم البحوث التربوية، و إدارتها.

من خلال استعراض كل من النقاط الأساسية التى وردت فى كل من إذن العمل رقم (٨) وبين ما جاء فى الاستراتيجية، نجد أن الأخيرة قد عملت على تبنى التوصيات التى اقترحها إذن العمل، والقيام بالتخطيط بإنشاء إدارات معاونة مثل: المعلومات والتخطيط والمناهج.

وعلى الرغم من أهمية هذه المقترحات التى تم اتخاذ اللازم فيها، فإن الأمر لا يقف عند تنفيذ هذه المقترحات، بل يتعداها إلى كيفية إنشاء هذه الإدارات وتبعيتها وتوقيت تنفيذها. علماً بأن هذه المقترحات كانت قد أشارت إليها السياسة التعليمية فى السنوات السابقة. والتى تم التعرض إليها من قبل.

الأمر الذى يرفع معه تساؤلاً فحواه: هل تمت هذه الإجراءات لأهميتها، أم اتخذت لأهمية من قام بالتوصية بها، فإذا كانت اتخذت لأهميتها فلماذا لم تنفذ وفقاً للسياسات التعليمية التى أشارت لها منذ أوائل الثمانينيات.

هذا، بالإضافة إلى أن استحداث هذه الإدارات قد اتخذ أبعاداً أخرى وتطورات أكثر عمقاً، كما يتضح من خلال المقابلة السابقة بين محاور أذون العمل المختلفة، والتى قام بمسئولية إعدادها وكالة الإنماء التربوى بواشنطن بالتعاون مع المركز التربوى للإنماء التربوى والاجتماعى (تيم) كهيئة معاونة مرشحة من قبل وكالة الإنماء التربوى، وبين استراتيجية تطوير التعليم والمقدمة كخطة لتطوير التعليم فى مصر؛ والتى قام برسم سياستها وزير التربية والتعليم فى ذلك الوقت؛ نجد أن محاور الاستراتيجية العشر

ما هى إلا ترجمة دقيقة لما جاء فى أذون العمل العشر كما أوضحها جدول المقارنة بين كل منهما؛ الأمر الذى يوضح بجلاء مدى تطابق أهداف السياسة التعليمية مع أهداف المعونات المقدمة وليس العكس؛ بمعنى أسبقية أهداف المعونات على أهداف السياسة التعليمية مما أدى إلى تبعية السياسة التعليمية فى هذه الفترة بشكلٍ حاد إلى سياسات المعونات، وخاصة المقدمة من هيئة التنمية الأمريكية باعتبارها هى الأقدر على وضع التصورات والحلول لمشكلات التعليم.

ولا يتوقف الأمر على تحقيق هذه الأهداف فحسب، بل يوضح أيضاً دور المعونات الأمريكية فى تحديد خطوط أهداف السياسة التعليمية، بل وخطوات التنفيذ التى تعدت مجرد معونة لإنشاء عدد من المدارس، أو تقديم بعض من المعونات الفنية فى تطوير قطاع معين من قطاعات العملية التعليمية، بل شمل المعونات كل مناحى العملية التعليمية بدءاً من تغيير الهيكل الوزارى وما يعكسه من ارتباط وثيق الصلة بالوزير كمتخذ قرار، إلى نظم معلوماتية لمساندة متخذ القرار ظاهرياً؛ وما تقدمه هذه النظم إلى وكالة التنمية الأمريكية بشكل أكثر خصوصية بما يمكنهم من الحصول على كافة المعلومات المختلفة، والتى تشمل العديد من الأمور التى تمت، أو لا تمت بصلة للعملية التعليمية كما سبق التوضيح. الأمر الذى يفسر بدوره تركيز أذون العمل المختلفة، سواء إذن العمل الخاص بمراكز المعلومات أو الأذون المختلفة، وبالتبعية نجد تركيز استراتيجية تطوير التعليم، على مراكز المعلومات فى كل محاورها بما يتفق مع أذون العمل المختلفة.

هذا بالإضافة إلى صبغة أذون العمل والاستراتيجية بالصبغة الشرعية، والتى تعتبر بمثابة ستارا يحجب دور المعونات الأمريكية، واعتبار الاستراتيجية هى الواجهة القومية ذات الصبغة الاستقلالية، حيث تم مناقشة الاستراتيجية كخطة قومية فى مجلس الشعب أو من خلال عقد مؤتمرات قومية، أو ندوات وضعت توصياتها وفقاً لما جاء فى أذون العمل المختلفة، كما أوضحت المقابلة السابقة فى أكثر من موضع. (السلم التعليمى، هيئة الأبنية التعليمية ،... الخ)

كذلك نلاحظ على المعونات المقدمة من الجهات والهيئات المختلفة، وعلى المعونات المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، والبنك الدولى، أن الجهات الأخيرة تنفرد -فى الأغلب الأعم - بعملية خلق صيغ تعليمية جديدة ، أو تعمل على إحداث تغيرات جذرية فى المنظومة التعليمية ، كذلك العلاقة الجدلية بينهما؛ حيث أوضح التحليل السابق قيام البنك الدولى بعمل دراسة لتطبيق نظام التعليم الأساسى وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتولى مهام تنفيذ المشروع، ومع انتهاء دور الولايات المتحدة، يعود البنك الدولى بتقديم عون مالى فى صورة قرض لاستكمال تطبيق مشروع التعليم الأساسى(٢٥)؛ الأمر الذى يوضح العلاقة التبادلية بين البنك الدولى والولايات المتحدة فى تبادل الأدوار بينهما؛ لتغيير المنظومة التعليمية. ولتوضيح ما سبق نفرد الجدول التالى لبيان مدى تفرد الجانب الأمريكى والبنك الدولى عن بقية دول المعونات فى كافة مناحى العملية التعليمية.

جدول رقم (   )

توجهات المعونات فى جسد المنظومة التعليمية

هوية الطرف الأجنبي	طبيعة المشروعات التي قامت بها الجهات المـ ختلفة المقدمة للعون
جهات مختلفة مثـل : إنجلترا،وفرنسا، وألمانيا،واليابان	١-مشروعات المساهمة في إنشـاء مـدارس صناعيـة وفنيـة وتكنولوجية ،كمنح أو قروض ميسرة شاملة معدات أو غـير شاملة معدات . ٢-مشروعات تدريب معلمي التعليم الفني (كمنح). ٣-منح لتعليم اللغة القومية للدول المانحة .
هيئات دولية محـايدة مثـل : اليونسـكو ، اليونيسف ، الأمم المتحدة .	١-المساهمة في إنشاء مدارس فنية ومنح معدات تعليميـة بـها معدات تعليمية . ٢-ندوات وسيمينارات لمناقشة قضايا التعليـم فـي دول العـالم الثالث . ٣-بعض الأبحاث الدورية في التعليم .
البنك الدولي	١-مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار ،يسبقها دراسات جـدوى مقدمة كمنح ، تأثيرها على السياسة التعليمية بغرض إحـداث التغير وقبل صياغة القرار التعليمي . ٢-مشروعات إنشاء مدارس صناعية بقروض صناعية ميسـرة وإرسال خبراء دوليين
الولايـات المتحـدة الأمريكية	١-مشروعات بحثية تتسم بالاستمرار وتأثيرها على صنع السياسة التعليمية وبمراجعتها التفصيلية للنتائج . ٢-مشروعات تعليم أساسي . ٣-مشروعات استحداث هياكل إدارية في ديوان عام الـوزارة وذى طبيعة مباشرة بمتخذ القرار . ٤-مشروعات تطوير البنى الإدارية للمحليات .

المصدر: منى أحمد صادق،التبعية فى التعليم، ورقة بحث مقدمة إلى ندوة التبعية الثقافية، المنعقدة فى مركز البحوث العربية فى الفترة من ١٠٠-١١ ديسمبر ١٩٩٣.

يلاحظ من الجدول السابق أن المعونات المقدمة من كل من البنك الدولى، والولايات المتحدة الأمريكية عنيا فى المقام الأول بتغيير المنظومة التعليمية؛ بدءا من نظام التعليم الأساسى فالتنظيم الإدارى للهيكل الإدارى لوزارة التربية والتعليم لضمان بقائهما بجانب متخذ القرار؛ الأمر الذى أدى إلى العديد من الآثار فى سائر مناحى المجتمع؛ والتى تتأثر بدورها بالتغيرات الحادثة فى التعليم؛ والذى يمكن القول معه بأن التعليم وفقاً لهذا المنطلق، هو المتحكم فى التغيرات السائدة فى المجتمع؛ بنفس القدر الذى يتأثر به التعليم من التغيرات السياسية والاقتصادية فى المجتمع؛ وبقول آخر فإن هناك علاقة دائرية بؤرتها هو النظام التعليمى، وتؤثر وتتأثر هذه البؤرة بالمحيط الدائرى لها وهما المجتمع والتغيرات السياسية والاقتصادية به.

حاول هذا الفصل إلقاء بعض الضوء على مدى تأثر السياسة التعليمية منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بالمعونات الخارجية المقدمة من بعض الجهات المانحة، والتى كانت ذات أثر فعال فى بعض مناحى السياسة التعليمية الوطنية.

المراجع

١- ارجع فى هذا الشأن إلى الفصل الثالث، العون المقدم من اليونسكو، ص ص .

٢ - ارجع فى هذا الشأن إلى الفصل الخامس، العون المقدم من المملكة المتحدة، ص

٣ - ارجع فى هذا الشأن للفصل الثالث، و إلى العون المقدم من اليونيسف بصفة خاصة.

٤ - ج م ع، بيان وزير التعليم أمام مجلس الشعب فبراير ١٩٧٧، ص ٢٢.

٥ - لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الفصل الرابع، الجزء الخاص بالعون المقدم من البنك الدولى.

٦ - حول الوثائق الثلاثة ارجع إلى:

وزارة التربية والتعليم، تطوير وتحديث التعليم فى مصر: سياسته، وخططه وبرامج تحقيقه، القاهرة،١٩٨٠.

وزارة التربية والتعليم، سياسة التعليم فى مصر، القاهرة، ١٩٨٥.

وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، القاهرة، ١٩٨٩.

* استخدمت أكاديمية الإنماء التربوى مصطلح أذون العمل كمرادف للدراسات التى قامت بها لتطوير بنية التعليم الأساسى، وقد رأت الباحثة استخدام نفس المصطلح مراعاة لدقة التحليل.

٧ - المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، أكاديمية الإنماء التربوى : مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى، وكالة الإنماء التربوى، أذون العمل العشر.

٨- أحمد فتحى سرور، استراتيجية تطوير التعليم، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، أماكن متفرقة

٩ -المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعي ،أكاديمية الإنماء التربوى ، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى(مشروع هيئة المعونة الأمريكية رقم EG-263-0319-E-1) تقرير وتلخيص للمسئولين ، د.ت.

- تعذر الحصول على إذن العمل رقم ١.

١٠ – أكاديمية الإنماء التربوى ،إذن عمل رقم (٢)، المنهج وإعداد المعلم، واشنطن، ١٩٨٤.

١١ - أكاديمية الإنماء التربوى ،إذن عمل رقم (٣)،

١٢- أكاديمية الإنماء التربوى، إذن عمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الأساسى، ١٩٨٧

١٣- ج م ع ،وزارة التربية والتعليم ،استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق.

14- World Bank, Finnancining Education in Developing Countries ,op.cit.

_ USAID , Aid Policy Paper :Basic Education Technical and Training ,Washington ,1982.

١٥ - لمزيد من التفاصيل انظر : خطابات النوايا المقدمة لصندوق النقد الدولى فى سنوات مختلفة تحت هنا أى مرجع للبنك الدولى ؟؟

-World Bank ,Ibid.

١٦ - محمد سعيد عزت ، وثائق تطوير التعليم قبل الجامعى ( )، القاهرة ،وزارة التربية والتعليم ،١٩٩٠.

١٧ - أكاديمية الإنماء التربوى، إذن العمل رقم (٤) ، تصميم مدارس التعليم الأساسى،

١٨- وزارة التربية والتعليم ، استراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق.

١٩ - بناء على رأى بعض العاملين بمؤسسة تيم مصر .

٢٠ - أكاديمية الإنماء التربوى، مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى: تقرير وتلخيص...مرجع سابق .

٢١ - ج م ع ،وزارة التربية والتعليم، استراتيجية تطوير التعليم، مرجع سابق،

٢٢- ج م ع، وزارة التعاون الدولى، مشروع تطوير التعليم الأساسى بمصر من هيئة التنمية الدولية بتاريخ ٧/ ١٩٩٤/٣.

الفهرس



نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ظل هيمنة أمريكية جعلت الاتحاد السوفيتي يسعى لتكوين مناظر لهما (الكوميكون) وحاول كل قطب استعمال شتى الوسائل لاستقطاب الدول فكانت المعونات والقروض من الوسائل الهامة في عمليات الاستقطاب وبدأت أوروبا منذ التسعينيات في اتباع نفس سياسات الترغيب والترهيب والضغط وحاولت دول العالم الثالث أن تنتهج سياسة ما عرف بالحياد الإيجابي الذي أتاح لمصر أن ترفض الضغوط الأمريكية في عدم تمويل السد العالي وأن تلجأ إلى الاتحاد السوفيتي في بناء السد العالي، ولكن على الرغم من ذلك فإن المنظمات التابعة للأمم المتحدة لم تتحرر من هيمنة القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان التسليح يعد المجال الأساسي لتلك المعونات فإن التعليم دخل تلك الدائرة الخبيثة نتيجة إدراك أن التعليم أداة أيديولوجية تسهم في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية وبالتالي فإن ما يسمى بالنخبة أو الصفوة الحاكمة في د [illegible] طة
مصالحها بالدول الكبرى تجد أن ارتباطها الاقتصادي بدول المركز يدعمه نظام التعليم تحت دعاوي التحد [illegible] وذج
التنموي بدول المركز يدعمه نظام التعليم تحت دعاوي التحديث على اعتبار أن النموذج التنموي الغربي ه [illegible] مية
ومؤسسات التعليم التابعة تدعم آليات التبعية الاقتصادية وبالتالي لا غضاضة أن يستهدف التعليم في [illegible] بين
ثقافياً وتعليمياً سود البشرة، وهذه الدراسة تحلل وتبين المنح التعليمية وأهدافها في مصر.